E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/9/Add.4
9 March 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل التعذيب والاحتجاز

تقرير المقرر الخاص، السير نايجل رودلي، المقدم بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٩/٣٢

إضافـــة

زيارة المقرر الخاص إلى كينيا

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٥	٣
أولاً- ممارسة التعذيب: نطاقها وإطارها	٦-٥٦	٤
ألف- قضايا عامة	٦-١٩	٤
باء- معلومات متصلة بالشرطة	٢٠-٣٥	٧
جيم- معلومات متصلة بالسجون	٣٦-٥١	١٣
دال- العقوبة البدنية	٥٢-٥٦	١٧
ثانياً- حماية المحتجزين من التعذيب	٥٧-٨١	١٨
ألف- القضايا القانونية	٥٧-٦٤	١٨
باء- الوصول إلى المحتجزين	٦٥-٦٦	٢١
جيم- إجراءات الشكاوى	٦٧-٧٧	٢٢
دال- الإفلات من العقاب	٧٨-٨٠	٢٥
هاء- اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان	٨١	٢٦
ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات	٨٢-٩٢	٢٧
ألف- الاستنتاجات	٨٢-٩١	٢٧
باء- التوصيات	٩٢	٢٩
المرفق* Summary of allegations		٣٤

---

* يصدر المرفق باللغة الإنكليزية فقط.

مقدمة

١- دعت حكومة كينيا المقرر الخاص، استجابة لطلب وجهه إليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، إلى الذهاب في بعثة إلى البلد لتقصي الحقائق في إطار ولايته. وكان هدف الزيارة، التي جرت من ٢٠ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تمكين المقرر الخاص من جمع معلومات مباشرة من مجموعة كبيرة من الجهات لإجراء تقييم أفضل لحالة التعذيب في كينيا. ومن ثم، يمكن للمقرر الخاص أن يوصي الحكومة باتخاذ عدد من التدابير لامتثال التزاماتها بغية وضع حد لأفعال التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة.

٢- وخلال الزيارة، عقد المقرر الخاص في نيروبي اجتماعات مع المسؤولين التالي ذكرهم: الرئيس دانيال أراب مويي؛ والنائب العام، السيد أموس واكو؛ ووزير الأمن الداخلي؛ ووزير الدولة في ديوان الرئيس المكلف بالأمن وإدارة المقاطعات، السيد مارسدن مادوكا؛ ووزير الدولة المكلف بالدفاع؛ ووزير الخارجية المساعد، السيد شيلدون موتشيلوا؛ ورئيس القضاء، السيد برنارد تشونغا؛ والأمين الدائم للديوان ورئيس الخدمة المدنية، الدكتور ريتشارد ليكي؛ ومفوض الشرطة، السيد فيليمون أبونغو؛ ومفوض السجون، السيد إدوارد ليبوكويوت. ويأسف المقرر الخاص لأن الأمين الدائم لوزارة الصحة، البروفيسور جوليوس ميمي، لم يتمكن من مقابلته في الموعد المحدد لهذا الغرض. وأخيراً، قابل المقرر الخاص أيضاً عدداً من أعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان.

٣- وبالإضافة إلى نيروبي، زار المقرر الخاص المدينتين التاليتين في كينيا: ناكورو وغاريسا. وفي كلتا المدينتين، قابل المقرر الخاص مسؤولي المقاطعة، بمن فيهم مفوض المقاطعة، ومفوض الإقليم وضابط شرطة المقاطعة، وزار محابس الشرطة. وزار أيضاً السجون الحكومية في ناكورو وغاريسا، غير أنه منع من الوصول إلى سجن الأمن المشدد، سجن كاتيمي الموجود في نيروبي.

٤- كما قابل المقرر الخاص أشخاصاً ادعوا بأنفسهم أو ادعى أقاربهم بأنهم ضحايا التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة. وتلقى المقرر الخاص معلومات شفوية و/أو كتابية من منظمات غير حكومية، بما فيها المنظمات التالية: وحدة الطب الشرعي المستقلة، اللجنة الكينية لحقوق الإنسان، منظمة الشعب لمناهضة التعذيب، اللجنة المعنية بالعنف العرقي التابعة لجمعية القانون الكينية. وأخيراً، قابل المقرر الخاص أيضاً محامين وأطباء.

٥- ويود المقرر الخاص أن يعرب عن شكره لحكومة كينيا على دعوتها له وعلى تعاونها الكامل معه خلال بعثته، مما يَسّر كثيراً هذه المهمة. كما يود أن يعرب عن امتنانه للمنسق بالنيابة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفيه على ما قدموه له من دعم إداري وغيره من أوجه الدعم.

أولاً - ممارسة التعذيب: نطاقها وإطارها

ألف - قضايا عامة

٦- كان المقرر الخاص خلال السنوات القليلة الماضية (انظر الفقرات من ٤١٤ إلى ٤٢٥ من الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1؛ والفقرات من ٢٨٩ إلى ٣٠٧ من الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1؛ والفقرات من ٤٢٦ إلى ٤٣٥ من الوثيقة E/CN.4/1999/61) قد أبلغ الحكومة بأنه تلقى معلومات، يعززها عدد كبير من الحالات، تفيد بأن استخدام الشرطة لوسائل التعذيب من أجل انتزاع "اعترافات" يكاد يكون منتظماً. كما أفيد باستخدام التعذيب وسيلة لتخويف المحتجزين وردعهم عن ممارسة أنشطة سياسية ولابتزاز الرشوة. وقيل إن التعذيب يمارس أيضاً على أيدي موظفي مديرية المخابرات الأمنية ("أو الفرع الخاص" الذي حُلّ بعد ذلك) وإدارة المخابرات الجنائية، وأعضاء ما يسمى "الفرقة الطائرة"، وهي قوة من الصفوة أنشئت في عام ١٩٩٥ للتحقيق في جرائم قطع الطريق باستخدام السلاح وجرائم اختطاف السيارات، وموظفي دائرة الحياة البرية الكينية، وأفراد الشرطة الإدارية المحلية، وأعضاء جناح شبان الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني، وشعبة الشبان في الحزب الحاكم (انظر المرفق). وقيل إن أساليب التعذيب تشمل ما يلي: الضرب، وبخاصة بعصي خشبية أو بلاستيكية؛ وجلد مختلف أجزاء الجسد، وبخاصة القدمان؛ والضرب على باطن القدمين بينما يكون الشخص معلقاً من رجليه على عصا توضع تحت ركبتيه وفوق مرفقيه؛ والاغتصاب وغير ذلك من أشكال تعريف الأعضاء التناسلية للإيذاء، مثل إقحام أشياء في المهبل وجذب قضيب الرجل أو وخزه بدبابيس.

٧- وعلى الرغم من أن القانون يبيح وضع المتهمين بارتكاب جنايات لا يُعاقَب عليها بالإعدام في الحبس الانفرادي لمدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة، يقال إن هؤلاء كثيراً ما يوضعون في الحبس الانفرادي لمدة أطول من ذلك بكثير. وادُعي أن الضباط كثيراً ما ينقلون المحتجزين من مركز شرطة إلى آخر لدى القبض عليهم، وذلك لإبقائهم في حالة حبس انفرادي. وتحصل معظم حالات التعذيب إساءة المعاملة المدعاة خلال هذه الفترات.

٨- وقيل إن الشرطة تثبط همة الأشخاص الراغبين في تقديم شكاوى ضد إساءة معاملة الشرطة لهم أو إنها لا تبيح لهم ملء الاستمارة المطلوبة، "تقرير الفحص الطبي"، والمعروفة باسم P3. وحتى عندما تستكمل هذه الاستمارات، قيل إنها كثيراً ما تفقد أو تسحب من ملفات القضايا. وأفيد بأن الكثير من الضحايا لم يقدموا شكاوى لاحتمال تعرضهم قبل الإفراج عنهم لتهديدات من الشرطة بإعادة القبض عليهم أو خوفاً من عواقب أخرى سيواجهونها في حالة ملء الاستمارة.

٩- كما أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات تفيد بأن المحاكم قلما تحقق في شكاوى التعذيب، أو تنظر في الأدلة الطبية، أو تتساءل عن نقص العلاج الطبي لسجين يدعي أنه تعرض للتعذيب، أو تعلن عدم قبول أدلة أو اعترافات بالذنب عندما تنتزع تلك الأدلة والاعترافات بواسطة التعذيب. وادُعي بأن المحامين المدافعين عن السجناء الذين ادعوا تعرضهم للتعذيب هددوا. وادُعي بأن حرمان السجناء من الرعاية الطبية ممارسة متفشية. وقيل إن

الأطباء الخصوصيين كثيراً ما يرفض وصولهم إلى السجناء أو أنه يجب عليهم المرور بعقبات معينة، من قبيل الحصول على أمر محكمة، للوصول إلى السجناء. وأفيد بأن الأطباء الذين يتمكنون من فحص السجناء يتعرضون للتخويف من جانب حراس السجون. واستناداً إلى المعلومات الواردة، كثيراً ما يحرم المحتجزون من الوصول إلى المستشفى، وعندما ينقلون إلى المستشفى يغادرونها أحياناً قبل استكمال علاجهم.

١٠- وفي النهاية، كان المقرر الخاص قد أبلغ الحكومة بتلقيه معلومات تفيد بأن ظروف السجون ظروف بالغة القسوة وخطيرة على حياة السجناء. وأفيد بأن السجناء يعانون شدة الاكتظاظ في السجون، ونقص مياه الشرب، وسوء التغذية، وتدني مستوى أماكن النوم، وسوء الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك قيل إن السجناء المرضى ينقلون إلى المستشفى في شاحنات لا في سيارات إسعاف، وأفيد بأن كثيراً منهم يموتون في أثناء نقلهم إلى المستشفى. وادعي أيضاً بأن بعض السجناء المرضى لا ينقلون قط إلى مستشفى على الرغم من أوامر القضاة. وأفادت المنظمات غير الحكومية عن وفاة عشرات السجناء، توفي معظمهم نتيجة أمراض معدية ناجمة عن شدة الاكتظاظ ونقص الغذاء والماء النظيف والرعاية الطبية الأساسية. وأفيد بأن أكثر من ٦٣٠ سجيناً توفوا في عام ١٩٩٧[١].

١١- وتلقى المقرر الخاص خلال بعثته معلومات من مصادر غير حكومية وعدداً كبيراً جداً من تقارير المدعى أنهم ضحايا التعذيب أو الشهود، ترد نخبة منها في مرفق هذا التقرير، تبين أن التعذيب يمارس على نطاق واسع ويستخدم بطريقة عشوائية ضد الكثير من المقبوض عليهم. غير أنه لا يجري، فيما يبدو، إبلاغ السلطات المعنية بمعظم الحالات إما بسبب الجهل أو نقص المساعدة القضائية أو خوفاً من التعرض للانتقام. ويبدو الضرب أكثر الممارسات تفشياً. وقيل إن الغرض من هذه الأفعال هو انتزاع اعترافات أو الحصول على رشاوي ومعاقبة أو تخويف الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم. ويدعى أيضاً بأن عدداً من الوفيات أثناء الحبس يقع نتيجة التعذيب.

١٢- وأفادت وحدة الطب الشرعي المستقلة بأن ٩٨ في المائة من الإصابات الموثقة في حوالي ٤٠٠ قضية أحيلت إليها في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى آب/أغسطس ١٩٩٩ كانت إصابات عضلية - هيكلية يدعى بأنها ناجمة أساساً عن الضرب بأدوات حادة. وأصيب ٢٥ في المائة من الأشخاص بإصابات أعصاب أضرت ببصرهم أو سمعهم. وقيل إن أعمار ضحايا التعذيب تتراوح بين ٧ سنوات و٩٧ سنة، علماً بأن أغلبية القضايا المحالة إليها تتصل بشبان تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٥ سنة. كما ذكرت وحدة الطب الشرعي المستقلة أنها أجرت ٤٠ فحصاً لجثث أشخاص ماتوا في أثناء تحفظ الشرطة عليهم ويدعى بأن وفاة ٣٦ منهم نجمت عن إصابات باطنية نتيجة صدمات خارجية.

١٣- وأكد جميع المسؤولين الذين قابلهم المقرر الخاص، ولا سيما وزير الدولة المكلف بالشؤون الداخلية ووزير الخارجية المساعد، أن الحكومة لا تغض الطرف عن التعذيب، غير أنهم أقروا في نفس الوقت بأن بعض المسؤولين عن إنفاذ القوانين قد يتجاوزون حدودهم من حين لآخر. وشددوا على مشكلة درجة العنف، ولا سيما العنف المسلح، التي تواجهها الشرطة. وبينوا للمقرر الخاص أن ضباط الشرطة، غير المجهزين أحياناً تجهيزاً جيداً، يضطرون إلى استخدام العنف أحياناً للدفاع عن أنفسهم. وأكدوا للمقرر الخاص أنه حدث في جميع الحالات، التي يبدو أن رد فعل

مفرطاً قد حصل فيها على أيدي موظفي إنفاذ القوانين، أن التزمت الحكومة باتخاذ جميع التدابير المناسبة. وهم يرون مع ذلك أن عنف الشرطة ليس ظاهرة متفشية.

١٤- وشدد وزير الخارجية المساعد على أن كينيا تمر بتغيرات تدعمها الحكومة ويدعمها الرئيس ذاته، غير أن تغيير العادات القديمة يحتاج مؤكداً إلى وقت. وبالمثل، أقر رئيس الخدمة المدنية بأن المعاملة الفظة التي يعامل بها المقبوض عليهم أو المحتجزون معاملة يقبلها السكان ثقافياً، بل ويدعمونها. غير أنه شدد أيضاً على وجود التزام حقيقي من السلطات العليا في البلد بالقضاء على هذه الظاهرة، وأنه يرى أن تغيرات كبيرة قد حصلت فعلاً في السنوات الخمس الماضية. وأكدت بعض المنظمات غير الحكومية أن العنف ممارسة مقبولة ثقافياً في كينيا، وشدد بالتالي على ضرورة تثقيف الجمهور. وتكرس هذه المنظمات عدداً كبيراً من أنشطتها لهذا الغرض.

١٥- وأبلغ جميع المحاورين المقرر الخاص، بمن فيهم المحاورون غير الحكوميين، بأن حالات تعذيب المعتقلين السياسيين انخفضت كثيراً منذ بدء نظام تعدد الأحزاب السياسية في أوائل التسعينات. فقد حُلّت مثلاً دائرة المخابرات الوطنية المعروفة باسم "الفرع الخاص"، التي قيل إنها عذبت معارضين سياسيين كانت تحتجزهم في مكاتبها في نيايو هاوس ونياتي هاوس. وبالمثل، لم يبلغ قط مؤخراً عن تعذيب أية أشخاص ينتمون إلى المقاطعة الغربية بتهمة دعم حركة حرب العصابات المعارضة المزعومة أو الانتماء إليها، حركة الثامن عشر من شباط/فبراير، أو جيش مقاومة الثامن عشر من شباط/فبراير، منذ أواسط التسعينات. غير أنه يقال إن الشرطة لجأت إلى العنف الشديد في مناسبات عديدة، وذلك فيما يزعم بمساعدة أعضاء جناح شبان الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني، ضد المتظاهرين السلميين والمشاركين في تجمعات الأحزاب المعارضة (انظر المرفق). ويفاد بأن ثمة اعتماداً متزايداً على العصابات الممولة من الدولة لفض الاجتماعات والتجمعات التي يعقدها منتقدو الحكومة. ويقال إن كلا من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة قد أنشأ أفرقة أمنية مدنية خاصة به. وأفادت المنظمات غير الحكومية بأن أغلبية ضحايا التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة أشخاص يشتبه في تورطهم في عمليات اغتيال وقطع الطريق بالعنف. ويقال إن التعذيب يهدف إلى الحصول على اعترافات أو إلى المعاقبة. ويقال إن أساليب الشرطة العصرية قلما تستخدم، ومن ثم تلجأ الشرطة، فيما يدعى، إلى التعذيب للحصول على معلومات تمكنها من إغلاق ملفات القضايا.

١٦- وأبلغ وزير الدولة المكلف بالدفاع المقرر الخاص بأن القوات العسكرية نادراً جداً ما تستخدم لحفظ القانون والنظام، إلا في شمال كينيا، وهي منطقة موبوءة باللصوص ويقال إن الأسلحة تستورد فيها إلى كينيا بطرق غير مشروعة. وأفادت منظمات غير حكومية بأن التعذيب يمارس على أيدي الجيش والشرطة على السواء كشكل من أشكال العقاب الجماعي في هذا الجزء من البلد. ويقال إن سكان قرى بكاملها يحشدون ويتعرضون لضرب مبرح وللاغتصاب والإعدام بلا محاكمة (انظر المرفق). وفيما يتعلق بإساءة المعاملة على أيدي الجيش، أوضح الوزير أن تدابير صارمة تتخذ وفقاً للقواعد العسكرية. ومن ذلك مثلاً أن الوزير أبلغ المقرر الخاص بإجراء تحقيق في الحادثة التي وقعت في أيار/مايو ١٩٩٩ في مارسابيت والتي ادعي أن مدنيين تعرضوا خلالها لإساءة المعاملة (انظر المرفق).

١٧- كما تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن الشرطة تجمع الفقراء والنساء وأطفال الشوارع والمهاجرين واللاجئين في عمليات قبض جماعية. ويقال إن ملتمسي اللجوء، ولا سيما الأورومو الإثيوبيون المشتبه في أنهم أعضاء في جبهة تحرير أورومو أو من أنصارها، والصوماليون، يحتجزون أكثر من المدة القانونية وتساء معاملتهم ويهددون بإعادتهم قسراً إلى بلدانهم حيث يكون مصيرهم التعذيب وغيره من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. ومن المعتاد أن يجمع ويحتجز أطفال الشوارع في المراكز الحضرية. ويقال إن أطفال الشوارع هؤلاء يتعرضون للضرب والاعتداء الجنسي والابتزاز على أيدي الشرطة. ويقال إنهم يحتجزون على مدى أيام أو أسابيع وعندما يقدمون في نهاية الأمر إلى المحاكم توجه إليهم تهمة التشرد أو يصنفون على أنهم "بحاجة إلى الحماية أو التأديب". ويبلغ عدد أطفال الشوارع في كينيا، حسب التقارير، أكثر من ٤٠ ٠٠٠ طفل[٢]. ويتردد أيضاً أن الفقراء يسقطون هم الآخرون ضحايا لعنف الشرطة. ويقال إن غارات الشرطة على ضواحي الأخصاص تجري في الليل، بدون أوامر تفتيش، وينتهي الأمر بأن تضرب الشرطة الناس، وتطالبهم بالمال مقابل الإفراج عنهم، وتتحرش جنسياً بالنساء.

١٨- وقيل إن "عنف الغوغاء" أو "عدالة" الغوغاء ظاهرة منتشرة في كينيا مصدرها، حسب رأي بعض المسؤولين، هو نقص ثقة الجماهير في الشرطة وجهاز العدل. وقيل إن السنوات الخمس الماضية شهدت عدداً أكبر من هذه الحوادث في المراكز الحضرية، كما أشارت مصادر غير حكومية إلى أن السكان يحاكون سلوك الشرطة. وأفادت اللجنة الكينية لحقوق الإنسان بأن أكثر من ١٣٠ شخصاً توفوا بسبب عنف الغوغاء خلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٩٩[٣]. وادعي بأن هذا الشكل من أشكال العنف يجري بموافقة ضمنية من الشرطة وأن الشرطة تعزف عن التحقيق في هذه القضايا.

١٩- وفي النهاية، جرى إبلاغ المقرر الخاص بأن "اشتباكات عرقية" وازعها سياسي قد اندلعت من جديد منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ولا سيما في إقليمي لايكيبيا وناكورو في مقاطعة "Rift Valley"، وهي مناطق يقال إن أعداداً غفيرة من الناس قد صوتوا فيها ضد الحكومة الحالية في الانتخابات العامة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وقيل إن أكثر من ١٢٠ شخصاً قتلوا وشرد آلاف الأشخاص. وأُفيد بأن أعضاء طائفة الكيكويو، وهي أكبر جماعة عرقية (٢١ في المائة)، من ضمن أكثر من ٤٠ جماعة عرقية تعيش في كينيا، انتقمت لأول مرة بطريقة منتظمة من الاعتداءات التي تعرضت لها، مبررة ذلك بادعاء أن القوات الحكومية فشلت في حمايتها وفي اتخاذ التدابير الضرورية لمعاقبة مقترفي هذه الاعتداءات. وأفادت المعلومات الواردة بأن الانقسامات والصراعات العرقية المحلية تؤجج عمداً فيما يبدو لأغراض سياسية[٤]. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، أنشئت لجنة تحقيق قضائية للنظر في أسباب الاشتباكات العرقية الجارية في البلد منذ عام ١٩٩٢.

باء- معلومات متصلة بالشرطة

٢٠- زار المقرر الخاص خلال بعثته مراكز الشرطة التالية: مركزي كيكويو وثيكا في نيروبي؛ ومركزي مينينغاي ونجورو في ناكورا؛ ومقر الشرطة الرئيسي في غاريسا. وجرت الزيارة الأولى لمحبس شرطة مساء يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر في مركز شرطة كيكويو وفي البداية، أتاح بعض ضباط الشرطة من الرتب الصغيرة للمقرر

الخاص الوصول إلى الزنزانات وسمحوا له بالحديث مع المحتجزين وكانوا يحاولون عبثاً الاتصال بالضابط المسؤول عن المركز بعد أن تثبتوا من وثائق تفويض وفد المقرر الخاص. وبعد ساعة تقريباً، أوقف الضابط المسؤول عن مركز الشرطة زيارة المقرر الخاص ومنعه من مواصلتها. وعلى الرغم من التأكيدات السابقة الصادرة عن وزير الدولة المكلف بالشؤون الداخلية ومفوض الشرطة بأن يسمح للمقرر الخاص بالدخول إلى جميع محابس الشرطة بلا قيد وإجراء محادثات خصوصية مع المحتجزين، منع الضابط المسؤول عن مركز الشرطة المقرر الخاص من مواصلة زيارته بعد أن استشار هاتفياً الضابط المسؤول عن شرطة الإقليم. وأعلن الضابط المسؤول عن مركز الشرطة أن الضابط المسؤول عن شرطة الإقليم لم يتلق أي أمر من رؤسائه فيما يتعلق بهذه الزيارة وصلاحياتها. غير أن الضابط المسؤول عن مركز الشرطة دعا المقرر الخاص إلى العودة صباح اليوم التالي. وفي صباح يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر، عاد فريق المقرر الخاص إلى مركز شرطة كيكويو ومرة أخرى رفض ضابط الشرطة نفسه دخول الفريق. وبعد هذه الحادثة، عين مفوض الشرطة أحد كبار مساعديه لمصاحبة المقرر الخاص خلال بعثته لضمان دخوله إلى جميع مراكز الشرطة ومحابسها. ويود المقرر الخاص أن يشكر المفوض المساعد الذي يسر عمله إلى حد كبير.

٢١- وفي معظم محابس الشرطة التي زارها المقرر الخاص، توجد مشكلة اكتظاظ خطيرة. واشتكى المحتجزون من نقص الحيز ومن نقص التهوية. وفي مركز شرطة كيكويو، كانت مشكلة الاكتظاظ واضحة وقت زيارة المقرر الخاص. فكان هناك ١٣ رجلاً في إحدى الزنزانات الثلاث، وتبلغ مساحتها نحو ١٥ متراً مربعاً. وأفاد أحد المحتجزين، وقد ظل في تلك الزنزانة لمدة بلغت ١٢ يوما وقت الزيارة، أن أكثر من ٤٠ شخصاً كانوا محتجزون فيها معاً قبل بضعة أيام. وبسبب امتلاء الزنزانات الثلاث بالرجال، كانت تسع نساء ورضيعان على بطاطين في الممر الصغير بين الزنزانات، تحت الإشراف المباشر لضباط الشرطة المناوبين. ولم يكن هناك بالتالي أي مجال للخصوصيات، وفي مركز شرطة ثيكا، يشير سجل الزنزانات إلى أن السعة الرسمية للزنزانات الخمس هي ١٥٠ محتجزاً. ووقت زيارة المقرر الخاص، كان يوجد بالزنزانات ١٢٩ شخصاً. وعلى الرغم من أن الزنزانات لم تكن مملوءة حسب سعتها الرسمية، كان يستحيل على المحتجزين أن يستلقوا ليلاً في أي واحدة منها، باستثناء زنزانة النساء. وقال أحد المحتجزين إن نحو ٤٠ شخصاً كانوا محتجزين في زنزانته في اليوم السابق، بينما كان فيها ١٢ محتجزاً فقط وقت زيارة المقرر الخاص، وإن ثلاثة أشخاص أغمي عليهم بسبب نقص التهوية. ووقت زيارة المقرر الخاص يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر، كانت الزنزانتان الموجودتان في مقر شرطة غاريسا خاليتين. وتبلغ مساحة كل منهما نحو ١٠ أمتار مربعة. واستناداً إلى سجل الزنزانتين، بلغ عدد المحتجزين في الزنزانتين كلتيهما ٧٢ شخصاً يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر.

٢٢- ولم تكن في أي واحدة من الزنزانات التي زارها المقرر الخاص أي أثاث، باستثناء البطاطين التي كانت تقدم ليلاً فيما يبدو إلى المحتجزين وبعض الأفرشة القشية أحياناً. وينام معظم المحتجزين على الأرض الخرسانية مباشرة. وينبغي ملاحظة أن جميع الزنزانات التي زارها المقرر الخاص كانت نظيفة نسبياً، وإن كانت نتنة. فلا توجد في الواقع أية مراحيض في معظم محابس الشرطة ويقدم للمحتجزين بالتالي دلو يفرغ بانتظام، هكذا قالوا.

وفرص الاستحمام محدودة جداً أو لا وجود لها. وتوجد بعض "أدشاش" في ساحات بعض مراكز الشرطة. والتهوية والإضاءة غير مناسبتين في معظم الزنزانات.

٢٣- وأفاد مختلف المسؤولين الذين قابلهم المقرر الخاص خلال زياراته إلى مراكز الشرطة بانفصال أماكن احتجاز كل فئة عن الأخرى تماماً. ففي جميع محابس الشرطة التي كانت تحتجز فيها نساء وقت زيارة المقرر الخاص، أي مراكز شرطة كيكويو، وثيكا، ونجورو، كانت النساء معزولات عن الرجال. وعموماً، يحتجز في زنزانات النساء الأحداث المشتبه فيهم. غير أن المحتجزين لا يقسمون حسب خطورة الجرائم المنسوبة إليهم، ويسجن من سبق لهم ارتكاب جرائم مع المشتبه في ارتكابهم جرائم لأول مرة.

٢٤- ومعظم المحتجزين الذين التقى بهم المقرر الخاص، عدا في مركز شرطة ثيكا، تعرضوا للتعذيب أو لغيره من أشكال إساءة المعاملة وكانت بهم ندوب حديثة واضحة تؤكد ادعاءاتهم (انظر المرفق). وفي مكاتب إدارة التحقيق الجنائي في مراكز شرطة كيكويو، ونجورو، وغاريسا، شاهد المقرر الخاص أسواطاً وعصى خشبية وخراطيم مطاطية بنفس الأوصاف التي ذكرها الأشخاص المدعى أنهم ضحايا. ولم يقدم أي تفسير لوجود تلك الأدوات في مراكز الشرطة. وادعى بعض ضباط الشرطة أنها أحراز إثبات، غير أن أياً من هذه الأدوات لم يكن يحمل بطاقة تشخيص تقنع المقرر الخاص بمصداقية هذا التفسير.

٢٥- وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، زار المقرر الخاص مقر شرطة غاريسا الرئيسي. وكانت زنزانتا المقر خاليتين وقت الزيارة. غير أنه اتضح من سجل الزنزانات أن ١٧ شخصاً كانوا قد احتجزوا في هاتين الزنزانتين حتى صباح يوم الزيارة. واستناداً إلى سجل الزنزانات، نقل شخص إلى المستشفى، ونقل آخر إلى مركز شرطة ثيكا، وأُفرج عن خمسة أشخاص، ونقل تسعة إلى المحكمة. ولم توضع في السجل أي ملاحظة أمام اسم أحد المحتجزين، وهو علي محمد حسن (انظر المرفق)، ولم يتمكن ضباط الشرطة الحاضرون من اطلاع المقرر الخاص على مكان وجود المحتجز على وجه التحديد في ذلك الوقت، بمن فيهم الضابط المسؤول عن شرطة الإقليم. وأبلغ المقرر الخاص الضابط المسؤول عن شرطة الإقليم بأنه يرغب في إحضار هذا الشخص إليه، نظراً لما يبدو من أنه لم يفرج عنه ولم ينقل إلى سجن أو مركز شرطة آخر. وبعد عدة ساعات، أعاد ضباط الشرطة في نهاية الأمر علي محمد حسن إلى مقر الشرطة. وأبلغ علي محمد حسن المقرر الخاص بأنه أُخفي عن المقرر الخاص في مكتب رئيس مركز الشرطة وأن شخصاً آخر، هو أبو بكر عبد النور (انظر المرفق)، قيل إنه في حالة صحية خطيرة، ما زال محتجزاً في مكتب الرئيس. واستناداً إلى سجل الزنزانات، أُخذ أبو بكر عبد النور إلى المحكمة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر. وعلى عكس المشتبه فيهم الآخرين الذين نقلوا إلى المحكمة ودونت عنهم ملاحظات، لم تدون في سجل الزنزانات أي ملاحظة بشأن توقيت نقل أبو بكر عبد النور إلى المحكمة. وأبلغ المقرر الخاص الضابط المسؤول عن شرطة الإقليم أنه لن يغادر مقر الشرطة قبل مقابلة هذا الشخص. وفي الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل، أُحضر أبو بكر عبد النور في نهاية الأمر إلى المقرر الخاص. ولم يقدم ضباط الشرطة الحاضرون أي تفسير لذلك، غير أنهم أقروا بأن الرجلين كانا قد احتجزا في مكتب رئيس مقر الشرطة. ويعتقد المقرر الخاص أن هذين الشخصين أخفيا عنه عمداً بسبب ما تعرضا له من معاملة، ويحتمل أن يكون أشخاص آخرون قد أُفرج عنهم أو نقلوا إلى أماكن احتجاز

أخرى لنفس السبب. واعتقاد المقرر الخاص هذا يعززه أن شخصين كانا قد احتجزا في مقر شرطة غاريسا ونقلا إلى سجن غاريسا الحكومي يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، وهما عيسى سوكو عبدي وعبد الرشيد حسن (انظر المرفق)، تعرضا فيما يدعى للتعذيب بينما كانا محتجزين في محبس الشرطة هذا.

٢٦- وفي النهاية، كان قد قبض على الشخص الذي نقل إلى المستشفى (الذي يعرف المقرر الخاص اسمه) يوم ١٥ أيلول/سبتمبر بتهمة الاشتباه في قطع الطريق باستخدام العنف. ودُوّن في دفتر الأحداث في ذلك التاريخ أن الشخص المعني أصيب بطلقات نارية في ذراعه اليمنى. وأفاد دفتر الأحداث بأن الشخص المعني نقل إلى المستشفى لتلقي العلاج يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر وأعيد إلى الزنزانة في نفس اليوم. وعلى الرغم من أن سجل الزنزانات يقول إن الشخص المعني كان مريضاً ابتداء من ٢٤ أيلول/سبتمبر، فإنه نقل في نهاية الأمر إلى مستشفى غاريسا العام يوم زيارة المقرر الخاص إلى مقر الشرطة (٢٧ أيلول/سبتمبر). وعندما زار فريق المقرر الخاص الشخص المعني في المستشفى في اليوم التالي، لم تكن حالته الصحية تسمح بالحديث معه. وأفاد الجراح الذي أجرى له العملية الجراحية بأن لزقة كانت وضعت على جروحه قد تسببت في التعفن، ولكن ليس من المزمع بتر ذراعه.

٢٧- وأثنى المقرر الخاص على جميع ضباط الشرطة لجديتهم في مسك دفتر الأحداث وسجل الزنزانات بشكل مفصل على الرغم من وجود بعض التباينات الكبيرة بين واقع الحالة الصحية للمحتجزين والملاحظات المدونة في الأوراق. وأفاد مفوض الشرطة بأن الضابط المسؤول في كل مركز شرطة يفحص كلا السجلين يومياً، ومن ثم يكون في وضع يسمح له بالتثبت من احترام مرؤوسيه للقواعد وباتخاذ التدابير التأديبية الضرورية إذا اقتضى الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، فمطلوب أيضاً من الضابط المسؤول زيارة جميع الزنزانات بصورة منتظمة للوقوف على حالة المحتجزين الصحية[٥]. ويعتقد المقرر الخاص أن كبار ضباط الشرطة المسؤولين عن معظم مراكز الشرطة التي زارها إما أنهم لم ينهضوا على النحو الصحيح بواجبات الإشراف المسندة إليهم أو أنهم لم يتخذوا التدابير المناسبة.

١ - التعذيب المضاعف بالحرمان من العلاج الطبي

٢٨- في ٢٢ أيلول/سبتمبر في مركز شرطة كيكويو، قابل المقرر الخاص فتاتين، هما ماري نجيري (١٧ سنة) وزيبورا نديكو (١٥ سنة)، كانت أقدامهما منتفخة بوضوح وبأرجلهما علامات واضحة على سوء المعاملة، من قبيل الجروح المفتوحة والتورمات (انظر المرفق). وأفيد بأنهما كانتا قد قبض عليهما يوم ١٧ أيلول/سبتمبر بتهمة الاشتباه في مشاركتهما في اختطاف سيارة واقتيدتا إلى مخفر شرطة كيكويو يوم ١٩ أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من طلباتهما وحالتيهما الجسديتين، فقد كتبت ملاحظة "تبدوان سليمتين" أمام اسميهما في دفتر الأحداث وحرمتا من العلاج الطبي. وأعرب المقرر الخاص عن بالغ قلقه للضابط المسؤول وطلب أن تتلقى الفتاتان العلاج الطبي فوراً وبالشكل المناسب. وفي يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر، عندما أجرى المقرر الخاص زيارته الثانية إلى مركز شرطة كيكويو، أبلغته الفتاتان بأن الضابط المسؤول استدعاهما بعد مغادرة المقرر الخاص مركز الشرطة لتكرار ما جاء على لسانهما أمام المقرر الخاص. وقيل إن الضابط أبلغهما بأنهما لن يتلقيا أي مساعدة على الرغم من تدخل المقرر الخاص وأعيدتا إلى الزنزانة دون تلقي العلاج الطبي. ويجب ملاحظة أن الفتاتين احتجزتا في ثلاثة مراكز شرطة مختلفة واحداً بعد

الآخر بدون تلقي أي علاج طبي في أي مركز. وبعد زيارة المقرر الخاص الثانية، قدم كبار ضباط الشرطة إلى المقرر الخاص تأكيدات بأن الفتاتين ستتلقيان العناية الطبية فوراً وبالشكل المناسب.

٢٩- وفي مركز شرطة نجورو، لاحظ المقرر الخاص وجود ما لا يقل عن ثلاثة أفراد في الزنزانة بحاجة إلى علاج طبي عاجل (انظر المرفق: قضية جوليوس أودهيامبو أوديانجا وآخرين) بينما كان بمعظم المحتجزين الآخرين علامات واضحة على شدة سوء المعاملة. وكان قد قبض في ٢١ و٢٢ و٢٣ أيلول/سبتمبر على سبعة أشخاص، بمن فيهم الأشخاص الثلاثة الذين كانت صحتهم مصدر قلق شديد من جانب المقرر الخاص، واقتيدوا إلى مخفر شرطة مينينغاي حيث يزعم أنهم عذبوا قبل نقلهم يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى مركز شرطة نجورو. وفي سجل زنزانات مركز شرطة نجورو، كتبت عبارة "يبدو سليماً" أمام اسم كل منهم، بينما كتبت في دفتر الأحداث عبارة "احتجز جميعهم وهم مصابون بجروح في أوجههم وأرجلهم وتوجد بقع دم على ملابسهم، وقد فتشوا ووضعوا في الزنزانات وهم يتألمون". وأفادت شهاداتهم بأن الضابط المسؤول في مركز شرطة نجورو لم يشاهدهم. وبطلب من المقرر الخاص، نقل إلى المستشفى فوراً ستة أشخاص، بينما قدمت وعود إلى المقرر الخاص بأن البقية سينقلون إلى المستشفى في اليوم التالي. وأفادت المعلومات الواردة بأن الضباط المسؤولين في مخفري شرطة مينينغاي ونجورو كانا قيد التحقيق معهما عندما غادر المقرر الخاص كينيا. ولم يتلق المقرر الخاص أي معلومات عن نتائج هذه التحقيقات وقت تحرير هذا التقرير.

٣٠- وهاتان الحادثتان الخطيرتان، فضلاً عن المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص خلال بعثته، تؤدي به إلى الاعتقاد بأن قلق المنظمات غير الحكومية والأطباء الخصوصيين إزاء عدم رغبة ضباط الشرطة في توفير العلاج الطبي المناسب لمن يحتاجون إليه في أثناء وجودهم في حراسة الشرطة قلق له ما يبرره تماماً.

٢ - "الفرقة الطائرة"

٣١- أفادت المعلومات الواردة من مصادر غير حكومية بأن "الفرقة الطائرة"، وهي وحدة غير منشأة صراحة بموجب قانون، أنشئت في عام ١٩٩٥ للتصدي لفيض متزايد من عمليات اختطاف السيارات في المراكز الحضرية، ولا سيما في نيروبي. ويقال إن ضباط الفرقة قادمون من شعبة التحقيقات الجنائية ووحدة الخدمة العامة ويوجد مقر الفرقة في مركز شرطة بانغاني في نيروبي وفي مركز شرطة ماكويو في إقليم ثيكا. وجرى إبلاغ المقرر الخاص قبل زيارته وفي أثنائها بحالات تعذيب عديدة بالغة شارك فيها أعضاء "الفرقة الطائرة" (انظر المرفق). ويدعى بأن المفتش الرئيسي لهذه الوحدة الخاصة (الذي يعرف المقرر الخاص اسمه) شارك في عدد كبير من هذه الحالات. وأفادت المعلومات الواردة بأن الأشخاص الذين تقبض عليهم "الفرقة الطائرة"، عندما يقتادون إلى مراكز الشرطة، يوضعون في الحبس الانفرادي لفترات طويلة، نظراً إلى أن الشرطة تدعي بأن هؤلاء المحتجزين ليسوا من اختصاص وحداتهم وترفض بالتالي اتصال أي جهة بهم.

٣٢- وفيما يتعلق بـ "الفرقة الطائرة"، شدد وزير الدولة المكلف بالشؤون الداخلية على صعوبة مهمتها، وهي القبض على عتاة المجرمين، وأعرب عن ارتياحه لمدى تنفيذ واجبات الفرقة. غير أنه أقر بأن بعض الأبرياء ربما تضرروا عفواً جراء هذه العمليات. كما أوضح أن بعض أعضاء "الفرقة الطائرة" قد صدرت ضدهم إجراءات تأديبية بسبب أفعالهم.

٣ - الشرطة الإدارية

٣٣- أفادت المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية بأن أفراداً كثيراً ما يحتجزون على أيدي الشرطة الإدارية، التي تساعد الشرطة الوطنية تحت إمرة رؤساء وضباط مراكز الشرطة الإقليمية ومفوض المقاطعة على الصعيد النهائي. غير أن مفوض شرطة مقاطعة ناكورو أوضح للمقرر الخاص أن الشرطة الإدارية تقع عملياً في نطاق السلطة التنفيذية لضابط شرطة المقاطعة. وبينما تخول الشرطة الإدارية سلطة القبض على المشتبه فيهم، فمن واجبها نقلهم فوراً إلى أقرب مركز شرطة، ذلك أن الشرطة الوطنية هي وحدها المخولة سلطة الاحتجاز. غير أنه يدعى بأن المقبوض عليهم كثيراً ما ينقلون إلى رئيس الشرطة الإدارية أو إلى مكتب ضابط شرطة الإقليم، حيث يحتجزون تعسفاً، وكثيراً ما يعذبون حسبما أفادت به المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص (انظر المرفق). ويجب ملاحظة أن مكاتب رئيس الشرطة استخدمت في غاريسا لإخفاء شخصين عن المقرر الخاص (انظر الفقرة ٢٥ أعلاه). وبالإضافة إلى ذلك، يدعى بأن رؤساء الشرطة وضباط شرطة الأقاليم كثيراً ما يعقدون محاكم غير نظامية "كنغرية" تفرض فيها غرامات على المحتجزين. ويقال إن عجز المحتجز عن دفع الغرامة كثيراً ما يسفر عن تعرضه للعنف الجسدي على أيدي الشرطة الإدارية.

٣٤- وبينت سلطات مقاطعة ناكورو للمقرر الخاص أن الشرطة الإدارية ليست في وضع يمكنها دائماً من نقل شخص ما فوراً إلى مركز شرطة، وبالخصوص في المناطق النائية، وذلك بسبب نقص وسائل النقل. وأقرت السلطات بأن بعض الأشخاص ربما يقضون ليلة في مكتب رئيس الشرطة الإدارية أو ضابط شرطة الإقليم. غير أن السلطات شددت على أن رئيس الشرطة الإدارية أو ضابط شرطة الإقليم الذي يحتجز مشتبهاً فيه أكثر من ٢٤ ساعة يعرض نفسه لإجراءات تأديبية. وأفاد النائب العام بأن احتجاز الشرطة الإدارية شخصاً ما يشكل تعسفاً في استخدام السلطة. وأوضح الأمين الدائم للأمن الداخلي أنه اتخذ إجراءات تأديبية بحق بعض رؤساء الشرطة الإدارية وضباط شرطة الأقاليم في وقت ما بسبب التعسف في استخدام السلطة. ولم تذكر حالات محددة. وأفاد معظم المحاورين الرسميين أن التزام الشرطة الإدارية تقديم تقرير كل ١٢ ساعة إلى ضابط شرطة المقاطعة عن عدد الأشخاص الذين قبضت عليهم الشرطة الإدارية ضمان كاف لعدم اعتقال الشرطة الإدارية اعتباطياً أي شخص.

٣٥- وأفيد بأن الشرطة الوطنية هي التي تبت في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة الإدارية. وبصورة عامة أكثر، تحال دائماً الشكاوى المقدمة ضد سلطات المقاطعات إلى السلطات الوطنية. فعقب حادثة إلدوريت في نيسان/أبريل ١٩٩٩ التي مات فيها إيزاك موانيكي جيتاري (انظر المرفق)، وذلك فيما يدعى نتيجة التعذيب، أمر محامي الدولة

الذي مثل النائب العام على صعيد المقاطعة بإجراء تحقيق في المسألة. ولم تكن نتائج التحقيق قد عرفت بعد وقت تحرير هذا التقرير.

جيم - معلومات متصلة بالسجون

٣٦- ليس من ولاية المقرر الخاص تقديم وصف وتحليل جامعين لظروف الاحتجاز. غير أن المقرر الخاص انتهز فرصة وجوده في كينيا، مثلما حصل في زياراته إلى بلدان أخرى، ليزور سجون ناكورو وغاريسا الحكومية، وذلك أساساً لمقابلة أشخاص يمكنهم الإدلاء بشهاداتهم بشأن ما تلقوه من معاملة قبل النقل إلى السجن. ويأسف المقرر الخاص لأنه لم تتح له إمكانية إجراء زيارة مماثلة لسجن كاميتي عالي الأمن على الرغم من طلبه الرسمي، وهو طلب كان مفوض السجون قد قبله، وعلى الرغم من انتظار المقرر الخاص أمام بوابة السجن لمدة ساعتين.

٣٧- واشتكت جميع المنظمات غير الحكومية من عدم القدرة على الدخول إلى السجون، على الرغم من أن قانون السجون لا يحظر صراحة دخول أعضاء المجتمع المدني إلى السجون. ولم يقدم إلى المقرر الخاص سوى القليل من المعلومات عن ظروف الاحتجاز. ويقال إن المحامين ذاتهم يواجهون مشاكل في الاتصال بزبائنهم. وعندما يسمح للمحامين بالالتقاء بزبائنهم، يطلب إليهم البقاء في غرفة معينة ولا يمكنهم بالتالي التحقق من ظروف الاحتجاز. ويفترض أن يزور القضاة السجون بانتظام، لكنهم، حسب الأقوال، لا يفعلون ذلك إلا نادراً. فاستنادا إلى السجل الذي أطلع عليه المقرر الخاص، جرت آخر زيارتين قام بهما قاض إلى سجن ناكورو الحكومي في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٣٨- وأوضح مفوض السجون للمقرر الخاص أنه يرحب بأي اتصال بالمنظمات غير الحكومية الكينية. وقال إن كتيبات المنظمات غير الحكومية عن حقوق السجناء تعمم على نطاق واسع في السجون. وطعن في المعلومات التي تفيد بأن المنظمات غير الحكومية لا يمكنها دخول السجون. وبين أنه إذا كان متاحا للمنظمات غير الحكومية الأجنبية الوصول إلى السجون الكينية، وهو ما يحدث بالفعل، فكيف يمكن منع المنظمات غير الحكومية المحلية من الوصول إلى السجون. وأفادت المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية الدولية أن هذه المنظمات نفسها لم يتح لها الوصول إلى السجون في كينيا، على الرغم من تكرار الطلب.

٣٩- وأفادت مصادر غير حكومية بأن الحصول على الأدوية هو من المشاكل التي تواجه السجناء. ومعظم وحدات السجون الطبية ذات موارد محدودة جدا، مما يؤثر في كمية ونوعية الأدوية التي تصرف للسجناء. وعندما يحصل السجناء على الأدوية في نهاية الأمر، كثيرا ما يطلب إليهم دفع ثمنها. وفي الحالات التي يتعذر فيها على السجناء أو أسرهم دفع نفقات العلاج الطبي، يحرم السجين من العلاج الطبي تماما أو من جزء منه. كما تلقى المقرر الخاص معلومات عما ينجم عن عدم تناسب الدواء مع الحالة المرضية، كأن تصرف مسكنات آلام مؤقتة في وقت تستلزم فيه الإصابات علاجاً مكثفاً.

٤٠- وفيما يتعلق بنقص الرعاية الطبية المدعى به، أوضح مفوض السجون أن بكل سجن مستوصفاً لتوزيع الأدوية مجاناً ومركزاً صحياً. ويخضع الموظفون الطبيون في السجون لسلطة وزارة الصحة (ويخضع غيرهم من موظفي السجون لسلطة وزارة الداخلية)، غير أنه مثلما أوضح المفوض، لا يوجد طبيب إلا في عدد قليل جدا من السجون، عدا في نيروبي. ومن ثم يتعين على السجون أن تعتمد على المسؤول الطبي للإقليم. وأفادت منظمات غير حكومية بأن المسؤول الطبي للإقليم قلما يزور السجناء. وأفاد المفوض بأن العلاج الطبي بالمجان يوفر لجميع المحتجزين. وأكد أن وزير الداخلية يرصد أموالا للطوارئ لتوفير العقاقير كلما اقتضى الأمر. وأوضح الطبيب الذي كان حاضرا خلال زيارة المقرر الخاص لسجن ناكورو الحكومي أنه لا يوجد نقص في الأدوية.

٤١- ويجب ملاحظة أن قواعد السجون تنص على أن يفحص الطبيب السجين في عدة مناسبات: "(أ) لدى دخول السجين السجن ... و(ج) قبل أن توقع على السجين عقوبة بدنية أو أي عقوبة أخرى قد تضر بصحته، ويشهد الطبيب بأن السجين قادر على تحمل العقوبة ... و(هـ) قبل الإفراج عن السجين"[٦]. وتنص القاعدة ٢٦ على أن "يقوم الطبيب: (أ) بفحص كل سجين مرة في الشهر على الأقل ... و(د) معاينة السجن بأكمله مرة على الأقل في الشهر، مع إيلاء مراعاة خاصة لمعدات الطبخ والمرافق الصحية في السجن". وأفادت شهادات المحتجزين بأن هذه القواعد لا تحترم.

٤٢- وفيما يتعلق بالعقوبة البدنية التي تأمر بها سلطات السجن كعقاب تأديبي[٧] (والتي تنسجم مع حظر التعذيب بموجب الدستور - انظر الفقرة ٥٢ أدناه)، فقد بين مفوض السجون أنه لم ينشأ ظرف خلال العشر سنوات الماضية يقتضي التصديق على توصية بفرض عقوبة بدنية بسبب مخالفة تأديبية (وهذا التصديق أمر لا بد منه بموجب المادة ٥٥ (٢) من قانون السجون). وبين للمقرر الخاص أن هذا النوع من العقوبة يجب أن ينفذ بحضور طبيب (انظر الفقرة ٤١ أعلاه). كما أبلغ مفوض السجون المقرر الخاص بوقف تنفيذ أحكام الإعدام منذ عام ١٩٨٥[٨].

٤٣- وفي كينيا ٧٨ سجنا من المفروض أن تؤوي ٠٠٠ ١٥ سجين، وهي تؤوي الآن، استنادا إلى التقارير الأخيرة الصادرة عن وسائط الإعلام، أكثر من ٠٠٠ ٥٠ سجين[٩]. وأقر مفوض السجون بأن هذا الاكتظاظ، فضلا عن الحصول على المياه الصالحة للشرب، هما المشكلتان الرئيسيتان اللتان يواجههما نظام السجون الكيني. وبين المفوض أن مشكلة الاكتظاظ تزداد سوءا بسبب التأخيرات الملحوظة في النظام القضائي، مما يسفر عن بقاء عدد كبير من السجناء في الحبس الاحتياطي فترات طويلة، وبسبب نقص التمويل. وذكر أن موظفي السجون يتلقون التدريب في مجال حقوق الإنسان. وقال إنه ربما توجد هنا أو هناك بعض حالات انتهاك لحقوق الإنسان، ولكن تتخذ دائما الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بما قد يقع من انتهاكات لهذه الحقوق داخل النظام.

٤٤- ووقت زيارة المقرر الخاص، كان سجن ناكورو الحكومي يؤوي نحو ٥٠٠ سجين. وسعة السجن الرسمية هي ٦٠٠ سجين. وبين مفوض السجون في المقاطعة ومأمور سجن ناكورو أنه كان بالسجن حوالي ٨٠٠ سجين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. غير أن المقرر الخاص لم يسمح له بالاطّلاع على سجل زنزانات السجن. وقالت سلطات السجن إن المكتب الذي يوجد فيه السجل مغلق ولا يمكن فتحه أيام السبت. وفي مبنى التوثيق، لاحظ المقرر

الخاص سبورة كتب عليها ما يلي: "السجناء المدانون: ٨٩٣؛ السجناء العاديون رهن التحقيق: ٣٢٧؛ السجناء رهن التحقيق في قضايا تستتبع عقوبة الإعدام: ٨٤؛ قطع الطريق بالعنف: ٧٤؛ المدينون المدنيون: ٢؛ التحفظ الآمن: ٤؛ مجموع السجناء: ٣٨٤ ١". وقال المأمور إن هذه الإحصاءات تشير إلى عدد الأشخاص الذين احتجزوا في السجن منذ بداية الشهر. وهذا يعني أن أكثر من ٨٠٠ سجين نقلوا إلى سجن آخر أو أفرج عنهم، نظرا لما قيل من إنه كان في سجن ناكورو الحكومي وقتئذ ٥٠٠ شخص. وأفادت شهادات المحتجزين والمعلومات الواردة من منظمات غير حكومية بأن عددا كبيرا من السجناء، ربما بلغ ٤٠٠ سجين، نقلوا إلى سجون أخرى قبل زيارة المقرر الخاص بثلاثة أيام، وأن ١٠٠ سجين نقلوا إلى سجون أخرى في الساعة الواحدة تقريبا بعد منتصف الليلة السابقة لزيارة المقرر. وبين عدة محتجزين أن عدد الأشخاص المحبوسين في جناحهم انخفض بالتالي إلى النصف. وعندما سأل المقرر الخاص سلطات السجن عن احتمال نقل السجناء قبل زيارته، بينت السلطات أن نقل السجناء إلى سجون أخرى يجري كل أسبوع. والمقرر الخاص لا يشك في أن المعلومات التي تلقاها من المحتجزين، الذين لم يكن في حسبانهم مقابلة المقرر الخاص، ومن المنظمات غير الحكومية، هي معلومات أكثر مصداقية من التفسيرات التي قدمها مأمور السجن.

٤٥- وقالت سلطات المقاطعة الشمالية الشرقية إنه لا توجد مشكلة اكتظاظ في سجون المقاطعة الثلاثة، وهي سجون غاريسا ووجير وماندير ا. وذكرت سلطات المقاطعة أن المجتمعات المحلية تتصدى بصورة غير رسمية للإجرام، وهو ما يمكن أن يفسر سبب عدم وجود مشكلة اكتظاظ في سجون المقاطعة. وخلال زيارة المقرر الخاص، كان سجن غاريسا الحكومي يؤوي نحو ٣٥٠ شخصاً، وهو ما قيل إنه عدد على قدر سعة السجن الرسمية.

٤٦- واستنادا إلى المادة ٥ من قواعد السجون، "تتخذ الترتيبات في جميع السجون للعمل، بقدر الإمكان، على الفصل الفعلي دائما بين مختلف فئات السجناء، إحداهما عن الأخرى". وفئات السجناء هي: فئة السجناء الشبان، وتتألف من السجناء المجرمين المدانين الذين تقل أعمارهم الظاهرة عن ١٧ سنة؛ وفئة النجم، وتتألف من السجناء المدانين لأول مرة أو السجناء المجرمين ذوي السلوك الحسن؛ والفئة العادية، وتتألف من جميع السجناء المجرمين المدانين الآخرين، وفئة السجناء غير المدانين، وتتألف من السجناء رهن التحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، ينقل إلى سجون الأمن المشدد الأشخاص الذين يحكم عليهم بالسجن لمدة تزيد على خمس سنوات. وأوضح جميع المسؤولين الذين قابلهم المقرر الخاص أن مختلف فئات المحتجزين يفصل فيما بينها تماما: فيفصل بين الرجال والنساء، وبين الكبار والأحداث، وبين السجناء رهن التحقيق والسجناء المدانين. (وأفادت المعلومات الواردة بأن المحتجزين رهن التحقيق عادة ما يحبسون في السجون، على الرغم من أنه يجوز للشرطة أن تطلب إلى القاضي السماح بمواصلة وضعهم تحت تحفظ الشرطة بحيث يمكن للشخص أن يساعد في التحقيق). واستطاع المقرر الخاص خلال زيارته إلى السجون أن يلمس بنفسه التقيد عموماً بمبدأ الفصل هذا.

٤٧- وينقسم سجن ناكورو الحكومي إلى تسعة أجنحة للسجناء المدانين. وكان كل جناح نظيفا جدا وبه ١٧ حشية فوق كل منها بطانية مطوية. وكان يوجد أيضا فوق معظم الحشايا كتاب صلوات، فضلا عن زهرة أحيانا. وفي بعض الزنزانات، يقال إن حشية تخصص للسجناء المسلمين. وقيل للمقرر الخاص في تفسير ذلك إن السجناء

يتقاسمون الحشايا، نظرا لعدم وجود ما يكفي جميع السجناء، على الرغم من طلبات سلطات السجن. وتوجد بكل جناح مرافق صحية نظيفة جدا، بما في ذلك "دش". وكانت توجد بكل جناح لفافات ورق مرحاض جديدة وقطع صابون. وكان جميع السجناء يرتدون ملابس رسمية نظيفة، وكان السجناء رهن التحقيق يلبسون ملابسهم الخاصة. ويجب ملاحظة أن السجناء رهن التحقيق في قضايا تستتبع عقوبة الإعدام كانوا يرتدون أيضا ملابس رسمية، على الرغم من ضرورة افتراض براءتهم إلى أن تثبت إدانتهم. وبررت سلطات السجن هذا الإجراء بأنه يرجح أن يظل هؤلاء السجناء في الحبس لفترة أطول من فترة حبس السجناء رهن التحقيق.

٤٨- وفي سجن ناكورو الحكومي، زار المقرر الخاص أيضا مكتبة السجن التي قيل إن نحو ٨٠ سجينا يحضرون فيها دروسا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، والورشة التي قيل إن ١٠ سجناء ينتجون فيها مواد خشبية تباع خارج السجن، ومستوصف السجن حيث يوجد موظف على مدى ٢٤ ساعة توجد الأدوية تحت تصرفه. ويؤوي مبنى منفصل المرضى من السجناء، ولا سيما المصابين بداء السل: وكان يوجد ٢٢ محتجزا في ذلك المبنى وقت زيارة المقرر الخاص. وكان محتجزا في مبنى التوثيق المشار إليه أعلاه سبعة أحداث مشتبه فيهم. وقال صبيان يبلغان من العمر ١٤ و١٥ سنة إنهما كانا محتجزين في مقر شرطة ناكورو ومركز شرطة رافين لمدة ١١ و٢٠ يوما بتهمة التسكع والسرقة، على التوالي، قبل نقلهما إلى هذا السجن. وكان الصبي الأول قد عرض على المحكمة، ولكن الآخر لم يعرض على قاض. ويُعتقد أن أسرتيهما لم تبلغا بالقبض عليهما.

٤٩- وزار المقرر الخاص أيضا جناح السجينات في سجن غاريسا الحكومي، وهو جناح منفصل تماما عن أجنحة السجناء. وجميع الحراس في هذا الجناح نساء بمن فيهن الضابطة المسؤولة عن الجناح. ووقت زيارة المقرر الخاص، كانت توجد ٥٠ سجينة مدانة يتقاسمن ٢٢ حشية في جناحين و٥٦ سجينة رهن التحقيق يتقاسمن ١٦ حشية في جناحين. وكان بصحبة ست نساء على الأقل أطفالهن الرضع.

٥٠- واختار المقرر الخاص جميع السجناء الذين جرت مقابلتهم في سجن ناكورو الحكومي بطريقة عشوائية. ويجب التشديد على أن السجناء كانوا جميعهم خائفين من احتمال انتقام حراس السجن منهم. وبالفعل، حُذّر السجناء من الخوض في ظروف الاحتجاز. غير أن السجناء أشاروا إلى أن تغييرات جرت قبل وقت قليل استعدادا لزيارة المقرر الخاص. فقد حسنت كثيرا مثلا نوعية الغذاء يوم الزيارة، فأضيفت خضر إلى أكلة "أوغالي" المعتادة (وهي وجبة ذرة وماء). ونفت سلطات السجن ذلك. وفيما يتعلق بمسألة الغذاء، أكدت سلطات السجن أن السجناء رهن التحقيق يتلقون نصف حصة الغذاء التي يتلقاها السجناء المدانون. وقيل في تبرير ذلك إن السجناء رهن التحقيق لا يعملون. وأفادت مصادر غير حكومية بأن هذه المعاملة تؤدي ببعض السجناء رهن التحقيق إلى الاعتراف بالذنب ليتلقوا حصصا غذائية كاملة. وأفاد المحتجزون بأنه يجب علي هم في معظم الأوقات شراء وجباتهم من الطباخين. وأعلنت سلطات السجن والمحتجزون أن الحصول على الماء، ولا سيما الماء الصالح للشرب، مشكلة متكررة. وعلى الرغم من وصول دفعة جديدة من الحشايا، فقد أفيد بأن مشكلة الاكتظاظ تتجلى إلى أقصى حد في الليل. وأفاد عدة سجناء بأنه يوجد سجناء أكثر من اللازم في أجنحتهم لدرجة أنه لا يمكن لأي منهم أن يتحرك.

٥١- وفي النهاية، زار المقرر الخاص أيضا أماكن سكن حراس سجن ناكورو فلمس الظروف الرديئة التي يعيش فيها موظفو السجن.

دال - العقوبة البدنية

٥٢- فيما يتعلق بالعقوبات البدنية التي تشملها أحكام المحاكم ضمن عقوبات أخرى[١٠]، تنص المادة ٧٤ (٢) من الدستور الكيني على عدم مخالفتها مبدأ حظر التعذيب المشار إليه في الفقرة ١ من المادة ذاتها. وذكر النائب العام أنه في تموز/يوليه ١٩٩٩ عُرض على البرلمان اقتراح لإلغاء الفقرة ٢ من المادة ٧٤. وقال إنه يتفق مع ما صوح به المقرر الخاص من أن العقوبة البدنية تتعارض مع حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[١١]. ولم تقدم إلى المقرر الخاص أية معلومات، ولا سيما أية إحصاءات، بشأن مدى اللجوء إلى هذه العقوبة.

٥٣- وتجيز اللائحة التعليمية (التأديب المدرسي) لعام ١٩٧٢، الصادرة بموجب قانون التعليم الكيني (١٩٦٨)، اللجوء إلى العقوبة البدنية في المدارس رهناً بقيود معينة. وهي تنص على توقيع العقوبة البدنية "في حالات الإهمال المستمر أو الجسيم للواجب المدرسي أو الكذب أو الاستقواء على الآخرين أو العصيان الجسيم أو البذاءة أو التغيب أو ما شابه ذلك" (المادة ١١). وتنص المادة ١٣ على أنه لا يجوز أن تستخدم في ذلك إلا عصا "أو قضيب خفيف أملس" للضرب على الردف أو سير "لا يقل عرضه عن ١,٥ بوصة" للضرب على راحة اليد؛ وأنه لا يجوز لناظر المدرسة أن يضرب أكثر من ست ضربات كعقوبة. وتحدد المادتان ١٢ و١٤ شروطاً أخرى يتعين استيفاؤها لتوقيع عقوبة بدنية. وتنص المادة ١٢ على أنه لا يجوز فرض هذه العقوبة إلا في حضور ناظر المدرسة أو مديرها، وأنه "لا يجوز فرضها إلا بعد إجراء تحقيق كامل وفي عدم حضور التلاميذ الآخرين". وتنص المادة ١٤ على وجوب الاحتفاظ بسجلات لجميع حالات العقوبة البدنية. وفي دليل لمديري المدارس الثانوية (١٩٨٧)، ذكرت وزارة التعليم في كينيا أيضاً أن العقوبات "يجب ألا يكون فيها إساءة أو إذلال للطالب" ويجب "أن تكون متصلة بالمخالفة" وينبغي تحديدها بشكل "يناسب الطفل المعني". وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للمدرسين أن "يتشاورا مع أولياء الأمور والطلاب حسب الاقتضاء".

٥٤- وعلى الرغم من مختلف الضمانات الواردة في التشريع الكيني وهي عدد من البيانات الصادرة عن وزير التعليم والتي تحض على عدم استخدام العصا فإن المقرر الخاص تلقى معلومات عن حالات عديدة أُبلغ فيها عن تطبيق العقوبة البدنية في المدارس تجاوزاً لأحكام اللائحة التعليمية (التأديب المدرسي) لعام ١٩٧٢ مع حدوث عواقب خطيرة في بعض الأحيان بالنسبة للسلامة البدنية والعقلية للطفل المعاقب (انظر المرفق). وطبقاً للمعلومات الواردة فإنه نادراً ما تتبع سبل انتصاف، مثل تأديب المدرسين، ضد إساءة تطبيق الأحكام المعنية، خشية تعرض التلاميذ لمزيد من العقاب أو للحرمان من التعليم، وإنه عندما تُتبع هذه السبل فمن النادر أن تنجح.

٥٥- وطبقاً للمعلومات الواردة فإن المدرسين يطبقون بصورة اعتيادية العقوبة البدنية في المدارس على بعض الأفعال التي لا يجوز معها فرض العقوبة البدنية بموجب اللائحة التعليمية (التأديب المدرسي) لعام ١٩٧٢، مثل

الانخفاض العرضي لمستوى الأداء المدرسي لطالب ما أو لفصل بأكمله أو المسائل الانضباطية البسيطة. وعلاوة على ذلك، فإن المدرسين يستخدمون العنف في أحيان كثيرة على نحو يتجاوز نصوص اللائحة سواء بتوجيه عدد من الضربات أكبر من العدد المسموح به أو استخدام أدوات لا تجيز اللائحة استخدامها، مثل العصي المصنوعة من الخيزران أو الخشب، أو السياط المصنوعة من المطاط؛ أو بتعريض الطفل لصفعات أو لطمات أو ركلات إضافية. وتتراوح الآثار التي تحل بالتلاميذ بين الجروح القطعية والكدمات وبين الأضرار النفسية والإصابات الشديدة مثل كسور العظام والنزف الداخلي وانخلاع الأسنان وتفاقم الأمراض الموجودة أصلاً. وفي بعض الحالات المبلغ عنها، أفضى فرض عقوبة بدنية إلى موت الطفل (انظر المرفق).

٥٦- وفيما مضى ذكر المقرر الخاص أن "العقوبة البدنية تتعارض مع حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"[١٢]. ويشير المقرر الخاص إلى التعليق العام للجنة المعنية بحقوق الإنسان الذي ورد فيه "أن الحظر يجب أن يشمل العقوبة البدنية، بما في ذلك العقاب الزائد عن الحد الذي يؤمر به للمعاقبة على جريمة أو كتدبير تعليمي أو تأديبي[١٣]. ونظراً لأن هذه العقوبة منصوص عليها في تشريع ثانوي مما يوجب تحريك مسؤولية الدولة، ونظراً للجوء إلى هذه العقوبة وتطبيقها بإفراط بين المدارس الكينية فإن المقرر الخاص لا يتردد مطلقاً في الدعوة إلى الإلغاء الفوري للقواعد المعنية وإلى مقاضاة العاملين بالمدارس مقاضاة جدية للاعتداء البدني أو، حسب الحالة، الضرب في أنواع الحالات المبينة.

ثانياً - حماية المحتجزين من التعذيب

ألف - القضايا القانونية

٥٧- في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧، صادقت كينيا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤. وتنص المادة ٧٤ من الدستور على "ألا يتعرض أي شخص للتعذيب أو العقوبة أو غيرها من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة". بيد أنه لا يوجد نص صريح بخصوص التعذيب لا في قانون العقوبات ولا في قانون الإجراءات الجنائية. وعلى الرغم من ذلك، جرى في تشرين الثاني/نوفمبر تعديل الفرع ١٤ (ألف) (٢) و(٣) من قانون الشرطة على النحو التالي: "(٢) لا يجوز لأي ضابط شرطة إخضاع أي شخص للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. (٣) يدان بارتكاب جناية كل ضابط شرطة يخالف أحكام هذا الفرع". وطبقاً لما ذكره النائب العام فإن أحكام الفصل الخامس من الدستور، "حماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد" ينبغي أن تكون أكثر تحديداً لتتوافق مع الصكوك الدولية. وذكر أن ذلك إحدى المهام الرئيسية المسندة إلى لجنة استعراض الدستور الكيني.

٥٨- وتجب الإشارة إلى أن المادة ٨٤ (١) تنص على أنه إذا ما ادعى شخص ما أن أياً من أحكام الفروع من ٧٠ إلى ٨٣، التي تكفل الحقوق والحريات الأساسية للفرد، "قد انتُهك أو يجري انتهاكه أو يُحتمل أن ينتهك فيما يخصه (أو في حالة اعتقال شخص ما، ادعى شخص آخر حدوث انتهاك فيما يخص الشخص المعتقل) فإنه يجوز

عندئذ لذلك الشخص (أو لذلك الشخص الآخر)، مع عدم الإخلال بأي إجراء آخر متاح قانوناً بخصوص المسألة نفسها، أن يطلب إلى المحكمة العليا الإنصاف". وتنص الفقرة ٢ من المادة ذاتها على أن المحكمة العليا "لها أن تصدر من القرارات والأوامر القضائية وتعطي من التعليمات ما تراه مناسباً لإنفاذ، أو تأمين إنفاذ، أي من أحكام الفروع من ٧٠ إلى ٨٣". وأخيراً تنص الفقرة ٥ من المادة نفسها على أن من واجب البرلمان: "(ب) أن يكفل '١' تقديم المساعدة المالية لأي مواطن كيني معوز يُنتهك حقه بموجب هذا الفصل أو اللازمة لتمكينه من الاستعانة بمحام يباشر دعواه". وطبقاً للمعلومات الواردة، فإن المحكمة العليا قررت، مع ذلك، أنها غير مختصة بإعمال الأحكام الخاصة بحقوق الإنسان والمنصوص عليها في الفصل الخامس من الدستور[١٤].

٥٩- وطبقاً لمعلومات من مصادر غير حكومية جمعها المقرر الخاص أثناء زياراته أماكن الحبس الاحتياطي التابعة للشرطة، فإنه كثيراً ما يحتجز الأفراد لمدد طويلة دون العرض على قاض، على الرغم من أن المادة ٧٢ (٣) من الدستور تنص على أن "يُعرض الشخص المقبوض عليه أو المحتجز، الذي لا يفرج عنه، على محكمة في أقرب وقت معقول عملياً؛ وفي حالة عدم عرضه على محكمة في غضون أربع وعشرين ساعة من القبض عليه أو من بدء احتجازه، أو في غضون أربعة عشر يوماً من القبض عليه أو احتجازه عندما يُقبض عليه أو يحتجز بناءً على اشتباه مبرر في ارتكابه أو شروعه في ارتكاب جريمة يُعاقب عليها بالإعدام، فإن عبء إثبات عرض الشخص المقبوض عليه أو المحتجز على محكمة في أقرب وقت معقول عملياً يقع على عاتق أي شخص يدعي أنه تم امتثال أحكام هذه الفقرة الفرعية". وتشكل الخيانة، وأداء يمين غير مشروعة بارتكاب جرائم يُعاب عليها بالإعدام، والقتل، وقطع الطريق مع استخدام العنف أو الشروع في قطع الطريق مع استخدام العنف، جرائم عقوبتها الإعدام[١٥] ومعظم الأشخاص المحتجزين بناءً على اشتباه في ارتكابهم جريمة قطع الطريق الذين التقي بهم المقرر الخاص كانوا مسجلين تحت بند الاشتباه في قطع الطريق مع استخدام العنف، وهو بالتالي ما سمح قانوناً للشرطة باحتجازهم لمدة تصل إلى ١٤ يوماً. وحسب تبريرات بعض ضباط الشرطة، فإن التحقيقات وحدها هي التي يمكن أن تحدد ما إذا كان قطع الطريق قد ارتُكب مع استخدام العنف أم لا. وتعريف قطع الطريق مع استخدام العنف هو كالتالي: "يحكم بالإعدام على الجاني إذا كان يحمل أي سلاح خطر أو قاتل أو أي أداة خطرة أو قاتلة، أو إذا كان بصحبة شخص آخر أو أكثر، أو إذا قام في، أو قبيل أو بعيد، وقت قطع الطريق بجرح أو ضرب أو لطم أي شخص آخر أو بممارسة أي نوع آخر من العنف الشخصي ضده". وقد بدا المقرر الخاص أن الشرطة صنفت عدداً كبيراً من الحالات تحت فئة "قطع الطريق مع استخدام العنف" لا لشيء إلا لكي تكون في وضع قانوني يمكنها من احتجاز الأشخاص المشتبه فيهم لمدة تزيد على مدة الأربع والعشرين ساعة العادية. وطبقاً لمنظمات غير حكومية ولشهادات تلقاها المقرر الخاص، فإن هذه الفترة الأولى هي التي يتعرض فيها الأفراد لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وفضلاً عن هذا فوفقاً لشهادات عديدة تلقاها المقرر الخاص فإن هناك أشخاصاً يحتجزون لا لسبب إلا لتبليغهم عن أفراد عاديين. وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات تفيد بأنه تجري في أحيان كثيرة حالات قبض جماعي في نهاية الشهر عندما يتلقى الناس رواتبهم. ويدعى أن ذلك يحدث من أجل انتزاع رشاوى.

٦٠- وطبقاً لما ذكره عدة محاورين غير حكوميين، ولا سيما محامين، فإن المادة ٧٢(٣) من الدستور غامضة للغاية: فعبارة "معقول عملياً" تشكل ثغرة أُبلغ أن الشرطة تستغلها بانتظام لإرجاء عرض الشخص المعني على

المحكمة. وفي هذا الصدد زعم من التقى بهم المقرر الخاص من المنظمات غير الحكومية ومن المحتجزين أنه في أحيان كثيرة يحتجز الأفراد في وقت متأخر من يوم جمعة وطيلة عطلة نهاية الأسبوع قبل عرضهم على قاضٍ أو نقلهم من مكان حبس احتياطي تابع للشرطة إلى آخر مع الإفراج عنهم شكلياً واحتجازهم من جديد لمدة ٢٤ ساعة أخرى. وذكر النائب العام، في بيان هام، أن رئيس القضاء أعلن أنه يجوز عقد المحاكم في أيام السبت بغية الوفاء بالشرط الخاص بالأربع والعشرين ساعة. وأُبلغ أيضاً عن بدء تطبيق نظام تكليف قضاة مناوبين بالعمل في عطلات نهاية الأسبوع. بيد أن منظمات غير حكومية زعمت أنه في معظم الحالات يتعذر الاتصال بهؤلاء القضاة. وبالإضافة إلى هذا يجب الإشارة إلى أن ضباط الشرطة الذين أجرى المقرر الخاص مقابلات معهم ذكروا أنه، على حد علمهم، لا تحسب عطلات نهاية الأسبوع ضمن مدة الـ ٢٤ ساعة أو الـ ١٤ يوماً. ولكن وفقاً لما ذكره رئيس القضاء فإنه إذا ما احتُجز شخص ما لمدة تناهز ١٤ يوماً يطلب معظم كبار القضاة تلقائياً إجراء تحقيق نظراً لطول مدة الحجز لدى الشرطة. بيد أن المنظمات الحكومية والمحامين أفادوا بأنه نادراً ما يحدث ذلك. وأخيراً يجب الإشارة إلى أن دعاوى الإحضار أمام المحكمة، التي قد يلجأ إليها لضمان عرض الشخص المحتجز على المحكمة، يُقال إنها باهظة التكلفة وغير متاحة إلا للعدد الضئيل للغاية الذي يستطيع تحمل أتعاب محامٍ.

٦١- وبالمثل، وجهت المنظمات غير الحكومية نظر المقرر الخاص أيضاً إلى غموض المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه "عند وضع أي شخص في الحجز دون صدور أمر قبض، بسبب جريمة غير القتل أو الخيانة، يجوز للضابط المسؤول في مركز الشرطة الذي أُحضر إليه الشخص المعني، في كل حالة، ويتعين عليه، إذا لم يبدُ أن من الممكن عملياً عرض ذلك الشخص على محكمة فرعية مناسبة في غضون أربع وعشرين ساعة من وضعه في الحجز، أن يحقق في الحالة، وأن يفرج عن الشخص المعني، بكفالة أو دون كفالة، مع أخذ تعهد عليه، ما لم يبدُ للضابط أن الجريمة ذات طابع خطير؛ ولكن إذا كان الشخص رهن الحجز فيجب عرضه على محكمة فرعية في أقرب وقت ممكن عملياً". وطبقاً للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص فإن الإفراج بأخذ تعهدات لا يتم إلا في حالات قليلة للغاية. وفي رأي المقرر الخاص أن عدداً كبيراً من الأشخاص الذين التقى بهم في أماكن الحبس الاحتياطي التابعة للشرطة كان يمكنهم الاستفادة من هذا الإجراء. وادُّعي أيضاً أن المدعين العامين يعارضون الإفراج بكفالة بدعوى عدم اكتمال التحقيق.

٦٢- وتنص المادة ٢٦ من قانون الإثبات على أن "اعتراف أن متهم أو أي إقرار منه بواقعة تساعد على إثبات الجرم لا يُقبل في الدعوى الجنائية إذا بدا للمحكمة أن الاعتراف أو الإقرار قد تم على أساس أي إغراء أو تهديد أو وعد يتصل بالتهمة الموجهة إلى المتهم". ويُحتج في هذا الصدد بأن هذا الحكم قد تضعفه بالتالي المادة ٣١ من القانون ذاته التي تنص على أنه "على الرغم من أحكام الفرع ٢٦... فإنه عند الإقرار قسماً بأية واقعة حسبما اكتشفت نتيجة المعلومات المتلقاة من متهم بأية جريمة، يجوز إثبات القدر المتعلق، على نحو واضح، من هذه المعلومات، سواء كان يصل إلى حد الاعتراف أم لا، بالواقعة المكتشفة بموجبها". وعلى الرغم من هذا، شدد رئيس القضاء على أن تعبير "يجوز" يعطي القضاة سلطة تقديرية بخصوص قبول المعلومات المتحصل عليها بطريقة معيبة. وذكر بالإضافة إلى هذا أنه في حالة "الاشتباه في الدليل"، لا ينبغي أن يتقدم المدعون العامون به إلى المحكمة ولكن ينبغي أن يطلبوا مزيداً من المعلومات فهم يعلمون أن المحكمة لن تستند إلى إفادة منتزعة قسراً أو إلى معلومات

مستقاة من اعتراف منتزع قسراً. وكان من رأيه أن القضاة الكينيين يتوخون الحرص بشكل خاص في فحص الظروف التي يُحصل فيها على اعتراف وتحديد ما إذا كان المشتبه فيهم عوملوا معاملة جيدة أم لا أثناء احتجازهم لدى الشرطة.

٦٣- وطبقاً لمصادر غير حكومية، فكثيراً ما يُدان المشتبه فيهم بعد استخدام اعترافات منتزعة تحت التعذيب. ومن الناحية العملية لا تتاح، أو قلما تتاح، لمن أدينوا بناءٍ على اعترافات انتُزعت تحت التعذيب وسيلة للجوء إلى القضاء من أجل إسقاط الأحكام الصادرة ضدهم، على الرغم من الحظر الدستوري والقانوني لاستخدام التعذيب تحت أي ظرف. كما تذكر المصادر غير الحكومية أن الأدلة الطبية كثيراً ما لا تُطلب في الدعاوى القضائية. ولا يمثل معظم المشتبه فيهم بمحامين؛ ومن ثم فهم لا يشتكون من المعاملة التي يتعرضون لها نتيجة عدم معرفتهم بإجراءات التظلم المتاحة.

٦٤- وطبقاً لما ذكره النائب العام، فإنه لا يلزم أن تكون الاعترافات مشفوعة بأدلة أخرى لكي يُستند إليها في المحكمة. ولفت عدة محاورين نظر المقرر الخاص إلى إمكانية تعديل المادة ٢٨ من قانون الإثبات[١٦] من أجل قصر هذا الحكم على الاعترافات المدلى بها في حضور قاضٍ. ومثلما ذكر رئيس القضاء، فإن تعديلاً من هذا القبيل من شأنه أن يقتضي زيادة كبيرة في عدد القضاة. وذكر رئيس القضاء أن المادة ٢٨(أ) غير مطبقة في الوقت الحالي.

باء- الوصول إلى المحتجزين

٦٥- يشكو المحامون أيضاً أنهم كثيراً ما يُمنعون من الوصول إلى موكليهم المحتجزين في مراكز احتجاز قبل المحاكمة أو في السجون، حتى عندما يكون معهم أمر محكمة. ولا يوجد نص واضح في القانون بهذا الخصوص، ولكن المنظمات غير الحكومية تسلم، وكذلك النائب العام، بأن للمحامين، بالاستناد جزئياً إلى الفصل الخامس من الدستور، الحق القانوني في الاتصال المباشر ودون عوائق بموكليهم في أي وقت. ويقال إن أفراد الشرطة ومسؤولي السجون يتجاهلون هذا الضمان تجاهلاً صارخاً. فعلى سبيل المثال أُبلغ أن الصحفي توني غاشوكا، الذي احتُجز في سجن كاميتي ذي التدابير الأمنية القصوى، حرم من حقه في الاتصال بمحامٍ لمدة أسبوعين على الأقل قبل محاولة المقرر الخاص زيارة هذا السجن (٢٩ أيلول/سبتمبر)، وحُبس حبساً انفرادياً لمدة طويلة. ويقال أيضاً إن المحتجزين لا يُعرَّفون بحقهم في الاستعانة بمحامٍ. وأكدت ذلك المقابلات التي أجراها المقرر الخاص مع محتجزين في أماكن حبس احتياطي تابعة للشرطة ومع محامي الدفاع. وأعربت عدة مصادر غير حكومية عن قلقها إزاء عدم وجود مساعدة قانونية حيث يُعتقد أن ١٠ في المائة فقط من المجرمين المعتادين يمثلهم محامون، بل تقل هذه النسبة في المناطق الريفية. ويقال إن بضع منظمات غير حكومية تعمل في هذا الميدان، وإن نقابة المحامين في كينيا لا تقدم حتى الآن مساعدة قانونية من هذا القبيل. ولا يحصل على هذه المساعدة القانونية سوى المشتبه في ارتكابهم جرائم عقوبتها الإعدام.

٦٦- وأشار الأطباء الذين التقى بهم المقرر الخاص إلى أنه نظراً لأن ليس لهم حق قانوني مكفول بوضوح في الوصول إلى الأشخاص المحتجزين في أماكن الحبس الاحتياطي التابعة للشرطة فمن النادر للغاية السماح لهم بالوصول إلى هؤلاء المحتجزين. وللمحتجزين الذين يستمر حبسهم احتياطياً الحق الشكلي في رؤية طبيب من اختيارهم ولكن يقال إن القضاة يأمرون على نحو ثابت بأن يجري طبيب حكومي الفحوص الطبية. وأكد أطباء خاصون أنه من المحال تقريباً بالنسبة لهم الوصول إلى السجناء دون أمر محكمة، وهو ما أفيد بندرة الحصول عليه. وذكر أطباء خاصون أنه حتى عندما يحصلون على هذا الإذن القانوني تظل موافقة طبيب السجن ضرورية. وفي هذه الحالات تتم زيارات المتابعة اللاحقة لمرضاهم في حضور طبيب السجن ولا تكون لها صفة السرية.

جيم- إجراءات الشكاوى

٦٧- طبقاً لما ذكرته مصادر غير حكومية، فإن عدداً كبيراً من حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لا يصل إلى علم السلطة القضائية لأن المدَّعى أنهم ضحايا أو أقرباءهم يكونون إما جاهلين للغاية بالقانون المتعلق بطلب إجراء تحقيق وبتقديم شكوى وإما خائفين من التعرض للانتقام إذا قدموا شكوى. وحدث في الواقع أن أُبلغ عن حالات عديدة من المضايقات، ويقال إن المدافعين عن حقوق الإنسان يستهدفون أيضاً. وحسبما ذكرت منظمات غير حكومية، فإن شبكة الرصد التابعة لها، وخاصة في المناطق النائية، لا تزال بدائية ومن ثم لا تغطي تقاريرها ظاهرة التعذيب تغطية دقيقة. وعلاوة على ذلك فإنها تدَّعي أيضاً أن عدداً كبيراً من المدَّعى أنهم ضحايا غير مستعدين لإعلان أسمائهم خشية التعرض للانتقام. وبهذا لا يُبلغ عن معظم الحالات.

٦٨- وثمة عقبة أخرى تعوق تقديم ضحايا التعذيب شكاوى هي عدم وجود هيئة مستقلة مسؤولة عن التحقيق في حالات التعذيب المدعى ارتكابها من جانب المسؤولين عن إنفاذ القانون. ومن ثم يُفترض أن على المدعى أنهم ضحايا أن يتوجهوا، من أجل تقديم شكواهم، إلى مركز الشرطة نفسه الذي اعتُقلوا فيه وأسيئت معاملتهم. وطبقاً لشهادات عديدة تلقاها المقرر الخاص (انظر المرفق)، فإن من المحال بناءً على هذا بالنسبة للمدعى أنهم ضحايا أن يقدموا شكوى. وقد دعت عدة منظمات غير حكومية إلى إنشاء هيئة مستقلة مسؤولة عن التحقيق في الانتهاكات التي يرتكبها المسؤولون عن إنفاذ القانون، وهي ضرورة اعترف بها أيضاً كل من النائب العام ورئيس الخدمة المدنية.

٦٩- وذكر مفوض الشرطة للمقرر الخاص أن النظام الدائم للشرطة به قواعد واضحة لمعالجة الشكاوى التي يتعين التحقيق فيها على نحو سريع وشامل. ويجب دائماً أن يجري تلك التحقيقات ضابط شرطة من رتبة أعلى من رتبة مفتش، الأمر الذي يضمن، في رأي المفوض، درجة ما من النزاهة. وعندما أبدى المقرر الخاص شكه في تعاون ضباط الشرطة التابعين لمركز الشرطة ذاته الذي ينتمي إليه الضباط المدعى أنهم مسؤولون عن المعاملة السيئة، ذكر مفوض الشرطة أن بالإمكان دائماً تقديم هذا الطلب إلى ضابط شرطة أعلى رتبة؛ أي الضابط المسؤول عن مركز الشرطة أو حتى الضابط المسؤول عن مديرية الشرطة أو إلى مفوض الشرطة بالمديرية أو الإقليم، وأشار أيضاً إلى وجود إدارة للشكاوى في مكتبه يمكن أن تحيل الحالات المعنية إلى مكتب النائب العام. وذكر أن جميع

مرؤوسيه يتناولون الشكاوى بجدية بالغة. ومن ثم فإنه يرى أن هذا النظام الهرمي التسلسل يحول دون التستر على الحالات.

٧٠- وفضلاً عن هذا، أوضح مفوض الشرطة أن التحقيقات المتعلقة بالشكاوى الجنائية يجريها مفتشون من إدارة التحقيقات الجنائية تحت إشراف الضابط المسؤول عن مركز الشرطة. ويعطى الملف مشفوعاً بالاستنتاجات والتوصيات إلى الضابط المسؤول عن مركز الشرطة، الذي عليه أن يتحقق من سلامة التحقيقات وأن يتخذ قراراً بخصوص الإجراءات التي يتعين اتباعها أو يطلب من النائب العام إعطاء توجيهات في الحالات موضع الشك. وبناءً على هذا، فإن الضابط المسؤول عن مركز الشرطة هو الضامن لإجراء التحقيقات بصورة سليمة طبقاً للأحكام الدستورية التي تحظر التعذيب. ويرى مفوض الشرطة أن كون مفتشي إدارة التحقيقات الجنائية يعلمون أن الكيفية التي أجروا بها تحقيقاتهم ستخضع للفحص من جانب رئيسهم، يمنعهم من إساءة استعمال سلطتهم. وبالمثل فعندما يحقق مفتشو الشرطة في شكاوى التعذيب يمنعون من التستر على الحالات بفضل نظام الفحص ذاته الهرمي التسلسل. وشددت جميع المنظمات غير الحكومية على ضرورة تلقي أفراد الشرطة تدريباً فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وبناءً على ذلك، ذكر النائب العام أنه يعتزم إصدار دليل يساعد في تدريب ضباط الشرطة.

٧١- وذكر مفوض الشرطة أيضاً أنه يتعين إخطار الشاكين بالإجراءات المتخذة. وطبقاً لما ذكرته منظمات غير حكومية ولشهادات تلقاها المقرر الخاص فإن عدداً كبيراً ممن يُدَّعى أنهم ضحايا يشكو من أنه لا يتم إبلاغهم بالتدابير المتخذة، إن اتخذت تدابير، بعد تقديمهم الشكوى. وطبقاً لما ذكره مفوض الشرطة فإن جميع الوفيات غير الطبيعية، بما فيها الوفاة أثناء الحجز لدى الشرطة، يجب أن يُبلغ عنها قاضٍ يبدأ تلقائياً إجراء تحقيق. ومن ثم يعتقد مفوض الشرطة أن من المحال بالنسبة للشرطة أن تتستر على حالة وفاة أثناء الحجز. وإذا ما وُجدت أدلة واضحة فعندئذ توجه اتهامات إلى الضباط المسؤولين، أما إذا لم يوجد أي دليل ظاهر فعندئذ تتخذ المحكمة قرارها. وعندما استفسر المقرر الخاص من مفوض الشرطة عن بعض حالات وفاة الأفراد أثناء الحجز لدى الشرطة، وخاصة ما ينطوي على تورط الفرقة المسماة "الفرقة الطائرة"، رفض الإجابة محتجاً بأنه لا يعلم وقائع هذه الحالات وأنه غير مخول إعطاء هذا النوع من المعلومات لشخص خارجي. ومع ذلك، كان من رأيه أن عدد الحالات المعلنة في وسائل الإعلام مبالغ فيه.

٧٢- وبالمثل أوضح رئيس القضاء للمقرر الخاص أنه يعتقد أن ارتفاع عدد شكاوى التعذيب يرجع جزئياً إلى أن المدعى عليهم الذين يدلون باعترافات تؤدي إلى أن تحكم عليهم المحكمة بالسجن المؤبد يكونون على استعداد لاستعمال ادعاءات التعذيب في الدفاع. وأكد أنه على الرغم من أن عدداً كبيراً من المدعى عليهم يزعمون التعرض للتعذيب فإن عدداً ضئيلاً من الحالات هو الذي تثبت صحته. وذكر النائب العام كذلك أنه ترفع شكاوى وهمية أيضاً ضد أفراد الشرطة من أجل الحصول على تعويض مالي من الدولة. وذكر أنه يتعين بناءً على هذا بحث تلك الشكاوى بحذر لكي لا يُساء استعمال الإجراءات. وأكد في الوقت نفسه أنه عندما تصل إلى علمه، حتى من خلال وسائل الإعلام، ادعاءات تعرض للتعذيب أو المعاملة السيئة تبدو معقولة فإنه دائماً ما يأمر بإجراء تحقيق. وطبقاً لما ذكرته مصادر غير حكومية، فإن مكتب النائب العام يميل إلى الرد على جميع الشكاوى المقدمة من المنظمات غير

الحكومية بإبلاغها بتلقي شكواها وبدء التحقيق فيها. بيد أن المنظمات غير الحكومية تشكو من أنـــها لا تتلقـــى أي معلومات متابعة بخصوص التدابير المتخذة.

٧٣- ويتعين ملء "تقرير الفحص الطبي"، المعروف بالاستمارة P3، بمعرفة ضابط الشرطة الذي يطلب إجـــراء الفحص والمسؤول أو الممارس الطبي الذي يجري الفحص. والتقرير يحتوي على معلومات بخصوص هوية المدعى أنه ضحية والظروف التي يُفترض حدوث التعذيب في ظلها وعلى وصف من الممارس الطبي للإصابات الحادثـــة نتيجة لإساءة المعاملة المدعى حدوثها. وفي هذا الخصوص، فحسبما ذكرت مصادر غير حكومية، فـــإن اســـتخدام الأطباء في كثير من الأحيان عبارة "إصابة نسيج رخو" الجامعة لوصف أي نوع من أنواع الإصابات يثير مشـــكلة جسيمة عند تقديم هذه الشهادة في المحكمة. ويجب أن يقوم الشاكون أو أقرباؤهم أو المحامون بتقديم هذه الاســتمارة إلى الشرطة. وتدعي المنظمات غير الحكومية كما يدعي الأشخاص المدعى أنهم ضحايا أن هذه الاستمارة كثيراً ما "تفقد" أو لا تقدم في المحكمة. وبالإضافة إلى هذا ففي ظل انعدام التمثيل القانوني للضحايا نادراً ما يجري إخطـــار الأطباء بالإجراءات القضائية الوشيكة، ومن ثم لا يستطيعون تقديم الوثيقة في المحكمة في الحالات التي لا تكون قد قدمت فيها الشرطة النسخة الأصلية للاستمارة P3. ويُدعى أيضاً أن الأطباء يتعرضون بصورة متكررة للمضايقـــات أو التهديد من الشرطة أو من الموظفين المدنيين لكي يحرفوا تقاريرهم.

٧٤- ويُقدم طلب إصدار استمارة P3 إلى الشرطة، التي يقال إنها ترفض بصورة متكررة أن تصدر للمريض أو حتى للطبيب استمارة P3، وبالتالي تعوق رفع الدعوى نتيجة ما يترتب على ذلك من انعدام الدليل. وطبقاً لما ذكرته المنظمات غير الحكومية فإن معظم القضاة لا يقبلون كدليل إلا الاستمارة P3، على الرغم من عدم وجود أي نـــص قانوني يمنع الضحايا من أن يقدموا في المحكمة شهادة من طبيب خاص. وأكد النائب العام أن المدعى أنهم ضحايـــا يمكن أن يفحصهم طبيب خاص وأن يقدموا في المحكمة الشهادة الطبية الصادرة بعد الفحص. واعترف بأن المدعى أنهم ضحايا قد يواجهون أحياناً مشاكل في الحصول على الاستمارة P3، وبهذا تكون هناك حاجة إلى إصدار مبـــادئ توجيهية لضمان قيام ضباط الشرطة بتزويدهم بالاستمارة P3. ووجه المقرر الخاص نظره إلى اقتراح عدة منظمات غير حكومية إتاحة الاستمارة P3 في أماكن أخرى غير مراكز الشرطة. بيد أن مفوض الشرطة قال بوضوح إن هذه الاستمارة هي من وثائق الشرطة وينبغي أن تبقى لدى الشرطة وألا تُعطى للمدنيين. ويُفترض بالفعل أن ييسر ضباط الشرطة فحص الضحايا بمعرفة طبيب، وفي هذه الحالة يتعين الاحتفاظ بالاستمارة P3 في ملفات الشـــرطة كمســـتند يُقدم في المحكمة.

٧٥- وتدعي منظمات غير حكومية أن الأطباء المعينين من الحكومة يتآمرون بصورة متواتـــرة مـــع الشـــرطة والمدعين العامين ويحرفون التقارير الطبية. ويُدعى بالمثل أنه يتم تحريف تقارير فحص الجثة بعد الوفاة. وعلـــى الرغم من ذلك، تتعين الإشارة إلى أن الأطباء الخاصين الأعضاء في نقابة الأطباء الكينية قد يتعرضون لإجـــراءات تأديبية إذا ثبت أنهم انتهكوا أخلاقيات مهنة الطب. وبالنسبة للوقت الراهن، لم يتعرض أي طبيب لإجراءات تأديبيـــة من هذا القبيل. وقد أنشئت في نيسان/أبريل ١٩٩٨ لجنة لحقوق الإنسان داخل نقابة الأطباء الكينية بـــهدف توعيـــة

الأطباء بشؤون حقوق الإنسان. وأحد الشواغل الرئيسية للجنة هو المضايقات التي يقال إن الأطباء يتعرضون لـــها لكي يصدروا شهادات طبية ليس فيها اتهام للشرطة.

٧٦- وطبقاً لما ذكرته منظمات غير حكومية فإن القضاة، في أحيان كثيرة، يرفضون التقارير الطبية، بما فيـــها الاستمارة P3، في المحكمة. وأُبلغ أيضاً أن المدعى أنهم ضحايا والذين مثلوا أمام المحكمة وبدا واضحاً أنهم يعانون اعتلالاً صحياً لم يُقدم لهم العلاج الطبي بأمر من القاضي. وعلى الرغم من ذلك، يقال إن القضاة، بين الفينة والفينة، يأمرون بنقل المحتجزين إلى المستشفيات ليتلقوا العلاج الطبي. ويقال إن ضباط الشـــرطة أو حـــراس الســـجون لا ينفذون دائماً هذه الأوامر بعد صدورها. ومن ناحية أخرى، ذكر رئيس القضاء أن القضاة الكينيين يتوخون الدقـــة الشديدة فيما يتعلق لا بالحالة الصحية للمشتبه فيهم فحسب وإنما أيضاً بالظروف التي تكتنف الإدلاء باعترافات، كما أنهم يتمتعون بسلطة ذاتية تخولهم الأمر بإجراء تحقيق عندما يبدو المدعى عليه غير سليم صحياً. وأكد أيضاً أن عدم طرح مسألة إساءة المعاملة في أول جلسة في المحكمة لا يمنع الشاكي من طرحها في مرحلة تالية من القضية.

٧٧- وطبقاً لما ذكرته مصادر غير حكومية فإن إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون الحد من حدوث التعذيب تكمن في الصعوبات التي تواجه في التماس الإنصاف وهي تحديداً الحرمان من الحصول على الاستمارة P3 لتوثيق الإصابات، والاعتقاد السائد بين العامة أن الفحص لأغراض ملء الاستمارة P3 يلزم أن يجريـــه طبيـــب حكومـــي، والتأخير والتراخي في التحقيقات التي يجريها ضباط الشرطة مع زملائهم.

دال - الإفلات من العقاب

٧٨- في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أفيد أن وزير الدولة المسؤول عن الأمن الداخلي، الرائد مارسدين مادوكا، قال للكينيين أن "ينسوا" أفعال التعذيب الواسعة النطاق التي ارتكبتها قوات الأمن بالبلد[١٧]. وطبقاً للمعلومات الواردة من مصادر غير حكومية فإنه نادراً ما تخضع شكاوى التعذيب لتحقيق كامل ونزيه، إذا ما حُقق فيها أصلاً، ونادراً ما يوقف عن العمل مسؤولو إنفاذ القانون المشتبه في ارتكابهم أفعال تعذيب. ومرة أخرى يجب التأكيد على أنه نظـراً لعدم وجود أية هيئة مستقلة للتحقيق في شكاوى التعذيب فإن التحقيقات تُعاد إلى ضباط من وحدة الشرطة نفسها التي ينتمي إليها المشتبه في ارتكابهم أفعال التعذيب. وبهذا فإن وزير الداخلية اعترف بإمكانية تستر ضباط الشرطة الذين يتولون التحقيق في أفعال زملائهم على هذه الأفعال. وعلى الرغم من هذا فطبقاً لما ذكره النائب العام كان يجـــري إبان زيارة المقرر الخاص محاكمة ما يزيد على ستين من مسؤولي إنفاذ القانون على ارتكاب التعذيب. وأبدى هـذا الأخير اهتمامه بتلقي معلومات بخصوص نتائج هذه القضايا. ووفقاً للإحصاءات الخاصـــة بـــالفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والتي وردت من النائب العام في رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ فإن هناك ١٣٤ قضية جنائية ضد مسؤولين عن إنفاذ القانون منظورة أمام المحاكم وقضيتين قيد التحقيق و٨ قضايا تنتظر القبض على المدعى عليـهم و٦٣ قضية تم الانتهاء منها، ومن بين هذه القضايا ١٠٣ قضايا جرائم ضد النفس. (تؤخذ في الحســـبان الجرائـــم التالية: القتل والقتل الخطأ والاغتصاب والاعتداء وإصابة شخص بجرح دون وجه حق والإيذاء الشديد والإغـــواء وهتك العرض والجرائم غير الطبيعية والشروع في القتل). وطبقاً لمعلومات تلقاها المقرر الخاص أيضاً فإن العـــدد

الضئيل لقضايا التعذيب المرفوعة أمام المحاكم هو موضوع دعاوى مدنية فحسب. ولا يبدو أن هناك أية دعاوى جنائية مرفوعة ضد مسؤولي إنفاذ القانون في هذه القضايا حيث يدعي المحامون أن هذه الدعاوى تخفق دائما. وأخيراً، أبلغت منظمات غير حكومية المقرر الخاص بأنه يبدو أن هناك اتجاهاً لنقل ضباط الشرطة المشتبه في تورطهم في حالات تعذيب إلى الإقليم الشمالي الغربي كتدبير "تأديبي"؛ وهو ما قد يفسر ارتفاع نسبة ادعاءات التعذيب في هذا الإقليم.

٧٩- وبالاستناد إلى قانون السوابق ينبغي للقضاة عقد "محاكمة داخل محاكمة" عندما يزعم المدعى عليه، رجلاً كان أم امرأة، التعرض للتعذيب. وأكد النائب العام أن هذه الحالات تحدث على نحو متواتر. ومع ذلك تدعي منظمات غير حكومية كما يدعي محامون أن ذلك نادراً ما يحدث وأنه لا يحدث إلا في حالة إصرار محامي المدعى عليه. وفي رأيهم أن القضاة ينبغي أن يقوموا بدور أنشط في التحقيق في الحالات التي تبدو فيها على المدعى عليهم الماثلين أمام المحكمة آثار تعذيب أو معاملة سيئة. وعلى الرغم من هذا، فهم يسلمون بأن القضاة مثقلون بالعمل ولا يتاح لهم دائماً الوقت اللازم للتحقق بدقة من الحالة الصحية للمدعى عليهم. وبالإضافة إلى هذا، يجب الإشارة إلى أنه طبقاً لما ذكرته منظمات غير حكومية فإن "تركيز هذه 'المحاكمة' ينصب حينئذ على تحديد ما إذا كان الاعتراف أو الإقرار حُصل عليه بالإكراه وبالتالي لا يمكن استخدامه كدليل في المحكمة بينما يسوق ممثل الادعاء الحجج المؤيدة لقبول الدليل ونفي أي ادعاءات بالمعاملة الوحشية من الشرطة"[١٨]. وعلى الرغم من أن عبء الإثبات، مثلما ذكر رئيس القضاء، يقع في هذه "المحاكمة"، من منظور قانوني، على عاتق الادعاء فإنه يبدو أن الدفاع يجب عليه، على الصعيد العملي، أن يثبت أن الدليل لم يُعط بحرية وبطريقة مشروعة. وأخيراً فقد أكدت المنظمات غير الحكومية على أن هذه "المحاكمة" لا تشكل في أية حالة تحقيقاً نزيهاً في ادعاءات التعذيب تجريه هيئة تحقيق قادرة على إثبات استقلالها الرسمي عن السلطة المسؤولة عن الاحتجاز والاستجواب، ومن ثم لا ينبغي أن تكون بديلاً عن إجراء تحقيق سليم ومستقل في ادعاءات التعذيب.

٨٠- وأشار النائب العام إلى أن ضباط الشرطة المتهمين بجرائم جنائية يوقفون عن العمل. بيد أن ضباط الشرطة الخاضعين للتحقيق يواصلون العمل ريثما تُجرى التحقيقات. وطبقاً لما ذكرته منظمات غير حكومية فإنه لم تُرفع حتى الآن ضد ضباط يشتبه في ارتكابهم التعذيب سوى ثلاث دعاوى مدنية نجحت منها اثنتان، ومع هذا يُقال إن التعويض المحكوم به لم يُدفع بعد لمستحقيه.

هاء - اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان

٨١- أنشئت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في أيار/مايو ١٩٩٦ في إطار السلطة التنفيذية. وتشمل اختصاصات اللجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المدعى حدوثها، باستثناء جميع المسائل المنظورة أمام المحاكم، وتوعية الجماهير بمسائل حقوق الإنسان. وتعتبر هذه الوظيفة الأخيرة هي الوظيفة الأسمى نظراً لانعدام الوعي بين الجماهير ومسؤولي إنفاذ القوانين. كما أن من اختصاص اللجنة إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لضمان تحقيق حماية افضل لحقوق الإنسان، مثلما هو وارد في الدستور الكيني وفي الصكوك الدولية التي كينيا

طرف فيها. وأخيراً، يجب على اللجنة أن تزور أي سجن أو أية منشأة أخرى تحت سيطرة الحكومة حيث يحتجز أشخاص، وأن تدرس ظروف الاحتجاز من أجل إعداد توصيات لتحسين معاملة المحتجزين. وإبان زيارة المقرر الخاص كانت اللجنة قد تلقت ٤١٨ شكوى، ١٠٤ منها حُقق فيها. وبعد استكمال التحقيق في شكوى ما يمكن للجنة، ضمن جملة أمور، أن تقاضي الشخص المشتبه في انتهاكه حقوق الإنسان أو أن توصي مقدم الطلب أو الحكومة أو أية هيئة عامة معنية بطرائق أخرى لتسوية الشكوى أو لإنصاف الشاكي[١٩]. وقد أصدرت اللجنة ستة تقارير سرية للعرض على الرئيس الكيني. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أصدرت اللجنة تقريرها العلني الأول، عرض علم للقوانين والتعاريف الخاصة بحقوق الإنسان، الذي لم ترد فيه سوى إشارة سريعة إلى انتهاكات حقوق الإنسان.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٨٢- يود المقرر الخاص الإعراب عن شكره لحكومة كينيا على دعوتها إياه إلى زيارة البلد وعلى ما وفرته له من تسهيلات لضمان تنفيذ مهمته بفعالية، بما في ذلك إجراء مقابلات مع رئيس الدولة والوزراء وكبار المسؤولين. والمقرر الخاص ممتن بصفة خاصة للنائب العام، السيد آموس واكو، لمساعيه الحميدة في ترتيب كثير من الاجتماعات. وقد توافق ذلك بوجه عام مع الصلاحيات المعيارية المحددة لهذه المهمات، وخاصة فيما يتعلق بالدخول إلى مراكز الشرطة، بعد قطع زيارة لأحد هذه المراكز. ولا يزال عدم السماح للمقرر الخاص بدخول سجن كاميتي في نيروبي، وهو أكبر وأهم سجن في البلد، يشكل مسألة مقلقة. بيد أنه لا يعتقد أن هذا المنع حال دون تكوين صورة واضحة بشكل معقول لمدى المشاكل التي يواجهها في أداء ولايته.

٨٣- وتضطلع كينيا بدور سياسي واقتصادي هام، لا في منطقة شرق أفريقيا فحسب ولكن على مستوى القارة أيضاً. وقد نشأ هذا الدور عن فترة حكم الحزب الواحد، وهو الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني، في أوائل التسعينات، حيث احتفظ هذا الحزب بالرئاسة والسيطرة على البرلمان في الانتخابات التي عُقدت في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٧. بيد أن الحياة السياسية تتأثر تأثراً جذرياً بالعوامل العرقية والاتهامات بالفساد شائعة في ميدان الاقتصاد وفي الدولة وحتى في مجال إقامة العدل. وبالفعل فإثر تعليق صندوق النقد الدولي قروضاً لأسباب تتعلق بالفساد عينت الحكومة الحالية فريقاً برئاسة الدكتور ريتشارد ليكي، الرئيس السابق لهيئة الحياة البرية في كينيا المعروف دولياً والذي يعمل الآن وزيراً ورئيساً للخدمة المدنية، مع إعطائه سلطات واسعة لاقتلاع الفساد الحكومي من جذوره.

٨٤- ويثير الجزء الشمالي من البلد مشاكل خاصة. فالمنطقة صحراوية أو شبه صحراوية يحدها السودان من الغرب وإثيوبيا من الشمال والصومال من الشرق. وهناك حركة عبور حدود كبيرة من أناس من نفس الجذور العرقية غالباً وربما لا يتحدثون اللغة السواحلية، وهي اللغة المحلية السائدة في كينيا. وبهذا يمتد الاضطراب والعنف الموجود في البلدان المجاورة إلى كينيا مما يجعل محاولاتها حفظ النظام العام في بيئة طبيعية قاسية كهذه تحدياً هائلاً.

٨٥- ولهذا الوضع، لا مناص، تأثيره في قدرة مؤسسات إنفاذ القانون على الامتثال بدقة لسيادة القانون. وهذا القانون ذاته قابل للانتهاك، بما في ذلك الانتهاك المندرج ضمن ولاية المقرر الخاص. وبالتالي فإنه فيما يخص أية جريمة عقوبتها الإعدام، وهي تشمل جريمة شائعة، جريمة قطع الطريق مع استخدام العنف، يحق للشرطة احتجاز المشتبه فيه لمدة تصل إلى ١٤ يوماً مقابل ٢٤ ساعة في جرائم أخرى. وعلاوة على هذا فقد صادف المقرر الخاص حالات عديدة تؤكد الادعاءات التي تلقاها قبل وأثناء بعثته بأن الحدود الزمنية قد لا تحترم عملياً. ومما يزيد الوضع تفاقماً عدم التوافر الفعلي للمساعدة القانونية للأغلبية الساحقة من المشتبه فيهم الذين تحتجزهم الشرطة، وذلك لأن معظم المشتبه فيهم لا يستطيعون تحمل تكلفة المساعدة القانونية، كما أن هذه المساعدة القانونية لا تحق إلا للمتهمين بجرائم عقوبتها الإعدام. ويبعث ذلك على الأسف بصفة خاصة نظراً لميل الشرطة إلى افتراض أن ادعاءً من أحد أفراد الجمهور ضد أحد المشتبه فيهم دليل كافٍ لاحتجاز المشتبه فيه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشرطة ليست مسؤولة فحسب عن التحقيق القضائي في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة ولكنها أيضاً ترفض في بعض الأحيان إتاحة الاستمارة P3 اللازمة للتوثيق الطبي للحالة البدنية للشاكي.

٨٦- وسلم عدد من المحاورين الرسميين الذين التقى بهم المقرر الخاص بأنه جرى العرف في كينيا على أن تعامل الشرطة المشتبه فيهم معاملة بدنية قاسية. ومن الجلي للمقرر الخاص أن هذه المعاملة تشمل، بصورة اعتيادية، الضرب المتواصل على جميع أجزاء الجسد بعصي وقضبان معدنية وشرائط مطاطية تترك آثاراً واضحة تدل على استخدامها. وبوجه عام يكون الهدف من هذا الضرب، الذي يمكن فقط أن يسبب ألماً حاداً ومعاناة شديدة، الحصول على معلومات أو اعترافات. كما يبدو أنه يكون في بعض الأحيان وسيلة لتنفيذ عقوبة خارج نطاق القضاء. وعلى ضوء ذلك يجب اعتبار أن هذه الممارسة، الواسعة الانتشار والمنتظمة[٢٠]، تدخل في نطاق تعريف التعذيب الوارد في المادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٨٧- ويميل المقرر الخاص إلى الاعتقاد أن الوزراء وكبار المسؤولين، بمن فيهم بعض المسؤولين في أعلى مستويات قوات الشرطة، قد لا يكونون على وعي تام بحقيقة المشكلة. بيد أنه على ضوء المعلومات التي نقلها المقرر الخاص نفسه ونقلتها منظمات غير حكومية دولية ومحلية، تكراراً، إلى السلطات، فإن نقص هذا الوعي ربما يعكس إلى حد بعيد عدم الاستعداد لتناول المشكلة عن قرب شديد. وسبب هذا هو انعدام إجراءات الرصد الفعالة، وربما يرجع أيضاً إلى شعور بأنه قد يكون من عدم التبصر تناول المشكلة عن قرب شديد. بيد أن النتيجة هي شعور عام بالإفلات من العقوبة يسود فيما بين المكلفين بالتحقيق في الأنشطة الجنائية المشتبه فيها، ولا سيما العاملين في إدارة التحقيقات الجنائية.

٨٨- وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى بعض الجوانب المشجعة. أولاً، يبدو أن عملية حفظ السجلات في مراكز الشرطة يُراعى فيها الضمير بوجه عام. فهي في الواقع تتيح لأية هيئة رصد جادة تقدير ما إذا كان شخص ما محتجزاً على نحو يخالف اشتراطات القانون أم لا، وتتبع تحركات المحتجزين. ثانياً، تم حل الشعبة الخاصة، التي كانت تتعامل مع الحالات السياسية والحالات الخاصة بالنظام العام والتي اشتهرت بميلها إلى استخدام أشنع وسائل

التعذيب. ثالثاً، توجد الآن صحافة حرة قوية تتحدث بصراحة عن مسائل حقوق الإنسان، بما فيها ما يتعلق بمعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم. رابعاً، أعلنت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان التزامها بمعالجة هذه المشاكل.

٨٩- وفيما يخص نظام السجون، فمن الواضح أنه يدار، على أعلى مستوى، بأساليب تسلطية وتعسفية يبقيها عدم إمكانية التفتيش عليه من الخارج. والصعوبة التي يواجهها المحامون في تأمين وصولهم إلى موكليهم، حيث يضطرون في أحيان كثيرة إلى استصدار أمر من المحكمة لهذا الغرض، دليل على ذلك؛ وكذلك نقل أعداد كبيرة من المساجين ارتقاباً لزيارة المقرر الخاص ووضع الصحفي توني غاتشوكا في الحبس الانفرادي إلى جانب فرض قيود على اتصاله بمحام. ومن الواضح أن نظام السجون يواجه مشاكل الاكتظاظ المفرط وعدم كفاية الموارد مما يجعل حياة المحتجزين قاسية تماماً بما يتجاوز كثيراً ما هو من طبيعة الحرمان من الحرية. ويحصل موظفو السجون التنفيذيون على أجور غير كافية وتدريب غير كافٍ ويسكنون أحياناً في ظروف يقصد منها إزالة أي تعاطف قد يشعرون به تجاه من هم في عهدتهم.

٩٠- ويرجع الفضل إلى القيادة في عدم تنفيذ عقوبات بدنية في السنوات الأخيرة على الرغم من أن القانون ينص على إمكانية تطبيق عقوبات بدنية على جرائم انضباطية خطيرة.

٩١- بيد أنه يطلب من الموظفين تنفيذ عقوبات بدنية يؤمر بها قضائياً كجزاء جنائي. ولم تُقدم إلى المقرر الخاص أية إحصاءات بشأن اللجوء إلى هذه العقوبة التي يعتبرها المقرر الخاص لا إنسانية ومهينة.

باء- التوصيات

٩٢- بناءً على هذا يتقدم المقرر الخاص بالتوصيات التالي:

(أ) أن تكفل الحكومة قيام هيئة قادرة على مقاضاة الجناة بالتحقيق السريع والمستقل والشامل في جميع ادعاءات التعذيب وما شابهه من المعاملة السيئة؛

(ب) أن تقوم الشرطة بانتظام، على مستوى لا يقل عن مستوى مفوض مساعد، بزيارات شاملة غير معلن عنها إلى مراكز الشرطة للتحقق من قانونية احتجاز جميع الأشخاص المحتجزين ومن كيفية معاملتهم وظروف احتجازهم. وفيما يتعلق بأية انتهاكات يُفضل توجيه تهم انضباطية وجنائية، حسب الاقتضاء؛

(ج) أن تُمنح لهيئة مثل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان السلطة والموارد اللازمة للتفتيش، متى أرادت وحسب الاقتضاء ودون إخطار، على أي مكان سالب للحرية سواء كان معترفاً به رسمياً أو مشتبهاً فيه؛ وإعلان استنتاجاتها بانتظام؛ وتقديم أدلة السلوك الجنائي إلى الهيئة المعنية بالملاحقة القضائية وإلى كبار المسؤولين الإداريين

في السلطة العامة التي يتعلق الأمر بأفعالها، ويمكن أن تُشرك في هذه المهام المنظمات غير الحكومية ذات السمعة الحسنة؛

(د) أن تولي مكاتب النائب العام، وفقاً للمبدأين ١٥ و١٦ من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن دور أعضاء النيابة العامة[٢١]، الاهتمام الواجب للمقاضاة الدؤوبة على حالات التعذيب وما شابهه من المعاملة السيئة من جانب مسؤولي إنفاذ القانون؛ وأن تتخذ الإجراءات الملائمة عندما تصبح في حوزتها معلومات توحي بالحصول على دليل باستخدام هذه الأساليب.

(هـ) أن يُدفع على وجه السرعة تعويض كافٍ عندما يوجد دليل مصدق على تعرض شخص ما للتعذيب أو ما شابهه من المعاملة السيئة، وينبغي وضع نظام لهذا الغرض؛

(و) أن تتم مواءمة مدة الاحتجاز لدى الشرطة في القضايا التي عقوبتها الإعدام (١٤ يوماً) مع مدة الأربع وعشرين ساعة العادية المطبقة على المشتبه في ارتكابهم جرائم أخرى؛

(ز) ألا يقبل كدليل ضد أي شخص ما يدلي به الشخص من اعترافات أثناء احتجازه لدى الشرطة دون حضور محام؛

(ح) أن توفر المساعدة القانونية بمحامين يتاح لهم الوصول الفوري إلى موكليهم لأي شخص يوضع في الحجز أو الحبس الاحتياطي لدى الشرطة ولا تتيسر له الموارد المالية اللازمة للحصول على المساعدة القانونية. وينبغي أن تنظر نقابة المحامين في إعداد مخطط ملائم في هذا الخصوص بالتعاون مع الحكومة؛

(ط) أن يُبلغ على الفور أقرب أقارب المحتجزين باحتجاز أقربائهم والسماح لهم بزيارتهم؛

(ي) أن يُنهى احتكار الشرطة لإصدار الاستمارات P3 الخاصة بالفحوص الطبية؛

(ك) أن يسأل الموظفون القضائيون والقضاة، مثل المدعين العامين، الأشخاص المحضرين من حجز الشرطة عن كيفية معاملتهم، وأن يتنبهوا بصفة خاصة لحالتهم؛

(ل) أن يُستعرض نظام تعيين المشتغلين بالقضاء بهدف ضمان الاستقلالية الحقيقية للقضاء. وتُحث الحكومة على النظر في دعوة المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين إلى زيارة البلد؛

(م) أن من الضروري تحقيق انفتاح نظام السجون بوجه عام بحيث يجعله يرحب بأفراد المجتمع المدني بدلاً من منعهم وينبغي بصفة خاصة إزالة العقبات التي تعوق وصول المحامين والأطباء وأفراد الأسر. وينبغي ضم

أفراد المجتمع المدني كشركاء للمساعدة على إضفاء الطابع الإنساني على نظام مكتظ يعاني من نقص الموارد. وبمجرد حدوث ذلك ينبغي أن يكون المجتمع الدولي أيضاً مستعداً لتقديم المساعدة وذلك، على سبيل المثال، بالمعاونة في تقديم خدمات التعليم والتدريب المهني؛

(ن) أن يكون المشتغلون بالقضاء أكثر جدية في زيارة السجون والتفتيش عليها وأكثر حذراً في الإقدام على حبس المشتبه فيهم احتياطياً أو الحكم بحرمان الجناة من الحرية. وينطبق هذا بصفة خاصة فيما يتعلق بالجناة والأحداث المشتبه في ارتكابهم جرائم بلا عنف ولأول مرة؛

(س) أن تُلغى فوراً العقوبة البدنية كعقوبة جنائية. والأمر نفسه ينطبق على العقوبة البدنية على الجرائم الانضباطية في السجون، بصرف النظر عن تقادمها؛

(ع) أن الحكومة مدعوة إلى النظر بصورة ايجابية في إصدار الإعلان المتوخى في المادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي يمكن بموجبه للجنة مناهضة التعذيب أن تتلقى شكاوى فردية من أشخاص يدعون حدوث عدم امتثال لأحكام الاتفاقية. والحكومة مدعوة بالمثل أيضاً إلى النظر في المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لكي يتسنى للجنة المعنية بحقوق الإنسان تلقي شكاوى فردية؛

(ف) أن صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب مدعو إلى النظر بتعاطف في طلبات المساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية العاملة من أجل تلبية الاحتياجات الطبية للأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب ومن أجل الانصاف القانوني من الغبن الواقع عليهم.

الحواشي

(١) منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي لعام ١٩٩٨.

(٢) انظر هيئة رصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch)، "juvenile injustice"، (١٩٩٧).

(٣) اللجنة الكينية لحقوق الإنسان، Quarterly/Human Rights، المجلد ١، العدد ٢ (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ١٩٩٩)، الصفحة ١.

(٤) انظر منظمة العفو الدولية، (AFR 32/19/98).

(٥) أفاد مفوض الشرطة بأن الضابط المسؤول عن شرطة الإقليم يزور جميع الزنزانات بانتظام، ويزورها ضابط الشعبة سنوياً.

(٦) قواعد السجون الكينية، القاعدة ٢٤ (١).

الحواشي (تابع)

(٧) تنص المادة ٥١ (٣) من قانون السجون (١٩٦٧) على أنه يجوز أن توقع على "أي سجين يدان، بعد التحقيق اللازم، بارتكاب جريمة مشددة في السجن"، وهو تحقيق يجريه موظف أقدم أو موظف إداري، جملة عقوبات ومنها: "(أ) عقوبة بدنية بضربه بعصا عددا من المرات لا يتجاوز ما يؤمر به". وتعالج المادة ٥٤ (الفحص الطبي) والمادة ٥٥ (عدد الضربات) الشروط التي يمكن في إطارها توقيع العقوبة البدنية في السجن. وتنص المادة ٥٥ (٢) على ضرورة التصديق على العقوبة من جانب مفوض يجوز له أن يزيد أو يقلل أو يستعيض عن العقوبة بعقوبة أو عقوبات أخرى في حدود سلطته. وتنص المادة ٥٥ (٥) على عدم جواز توقيع عقوبة بدنية على السجينات والسجناء المدنيين والسجناء المحكوم عليهم بالإعدام.

(٨) أفادت منظمة العفو الدولية بأن آخر الإعدامات، التي لم يعلن عنها رسميا، نفذت في عام ١٩٨٦ (انظر التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٦).

(٩) أفادت منظمة العفو الدولية بأن عدد السجناء بلغ ٠٠٠ ٤١ سجين في نهاية عام ١٩٩٦ (التقرير السنوي لعام ١٩٩٧).

(١٠) يحدد قانون العقوبات (١٩٧٠) عدداً من الجرائم التي يمكن فيها الحكم بعقوبة بدنية بالإضافة إلى السجن، مثل الاغتصاب (المادة ١٤٠) وهتك عرض امرأة (المادة ١٤٤ (١))، وبالنسبة للرجال الذي يرتزقون من عائدات البغاء أو الإغواء بممارسة الرذيلة (المادة ١٥٣)، و"الممارسات الفاحشة بين الذكور (المادة ٦٥)، والاعتداء المحدث ضرراً جسدياً فعلياً (المادة ٢٥١)، وقتل حيوان بنية السرقة (المادة ٢٨٩). وينص قانون العقوبات كذلك على فرض عقوبة بدنية في حالة الجرائم التالية: سرقة السيارات (المادة ٢٧٨ ألف)، وسرقة شخص في مسكن، إلخ. (المادة ٢٧٩)، وقطع الطريق (المادة ٢٩٦ (١))، والشروع في قطع الطريق ٢٩٧ (١)، والسطو (٣٠٤ (٢))، والاستعداد المسلح لارتكاب جناية (المادة ٣٠٨ (١)).

(١١) للاطلاع على مناقشة بخصوص مسألة العقوبة البدنية، انظر الوثيقة: E/CN.4/1997/7، الفقرات ٩-١١.

(١٢) الوثيقة E/CN.4/1997/7؛ الفقرة ٦.

(١٣) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التعليق العام ٢٠، الوثيقة HRI/GEN/1/Rev.2، الفقرة ٥.

(١٤) منظمة العفو الدولية، "كينيا – انتهاكات حقوق الإنسان – الرسائل المتبادلة بين منظمة العفو الدولية وحكومة كينيا" (AFR 32/27/97)، الفقرة ٩.

(١٥) الفروع ٤٠ و٦٠ و٢٢٠ و٢٩٦ (٢)، على التوالي، من قانون العقوبات.

(١٦) تنص المادة ٢٨ من قانون الإثبات على ما يلي:

"لا يعد أي اعتراف يدلي به أي شخص أثناء وجوده تحت التحفظ لدى ضابط شرطة دليلاً ضد هذا الشخص ما لم يُدل بهذا الاعتراف في الحضور المباشر:

(أ) لقاضٍ؛ أو

(ب) ضابط شرطة من رتبة مفتش أو أعلى أو من رتبة معادلة لرتبة مفتش".

الحواشي (تابع)

(١٧) انظر النشرة الصحفية لمنظمة العفو الدولية (AFR 32/32/98)، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(١٨) منظمة العفو الدولية، "كينيا – انتهاكات حقوق الإنسان – الرسائل المتبادلة بين منظمة العفو الدولية وحكومة كينيا" (AFR 32/27/97)، الصفحة ١٢.

(١٩) لائحة اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان (١٩٩٨)، الفقرة ١٨.

(٢٠) فيما يخص تعبير "منتظمة" يسترشد المقرر الخاص بالتعريف الذي تستعمله لجنة مناهضة التعذيب: "ترى اللجنة أن التعذيب يمارس بانتظام عندما يظهر أن حالات التعذيب المبلغ عنها لم تحدث مصادفة في مكان وزمان معينين، بل تكون معتادة وواسعة الانتشار ومتعمدة، على الأقل، في جزء لا بأس به من أراضي البلد المعني. وفي الواقع يمكن أن يكون للتعذيب طابع الانتظام دون أن ينتج عن النية المباشرة للحكومة. والتعذيب يمكن أن يكون عاقبة عوامل يصعب على الحكومة التحكم فيها، ويمكن أن يشير وجوده إلى تفاوت بين السياسة المقررة من الحكومة المركزية وتطبيق هذه السياسة من جانب الإدارة المحلية. ويمكن لتشريع ناقص يترك في الواقع مجالاً لاستخدام التعذيب أن يزيد أيضاً من الطابع المنتظر لهذه الممارسة". (A/48/44/Add.1، الفقرة ٣٩).

(٢١) "١٥- يولي أعضاء النيابة العامة الاهتمام الواجب للملاحقات القضائية المتصلة بالجرائم التي يرتكبها موظفون عموميون، ولا سيما ما يتعلق منها بالفساد، وإساءة استعمال السلطة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وغير ذلك من الجرائم التي ينص عليها القانون الدولي، وللتحقيق في هذه الجرائم إذا كان القانون يسمح به أو إذا كان يتمشى مع الممارسة المحلية".

"١٦- إذا أصبحت في حوزة أعضاء النيابة العامة أدلة ضد أشخاص مشتبه فيهم وعلموا أو اعتقدوا، استناداً إلى أسباب وجيهة، أن الحصول عليها جرى بأساليب غير مشروعة تشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان بالنسبة للمشتبه فيه، وخصوصاً باستخدام التعذيب أو المعاملة أو المعاقبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو بواسطة انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، وجب عليهم رفض استخدام هذه الأدلة ضد أي شخص غير الذين استخدموا الأساليب المذكورة أو إخطار المحكمة بذلك، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان تقديم المسؤولين عن استخدام هذه الأساليب إلى العدالة".

المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في هافانا بكوبا من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

Annex

SUMMARY OF ALLEGATIONS*

1. **Luka Wafula**, a 66-year-old former teacher and provincial chief, was reportedly asked by three police officers, one from the administrative police, one from the national police and one from the Special Branch, on 21 July 1992 to go to Bungoma to meet with the District Commissioner. The latter is said to have ordered him to go to the office of the Head of the Special Branch. As he entered, around 9.30 p.m., he was reportedly slapped on the face, ordered to sit on the floor and to say everything he had on his mind. Half an hour later, he was taken to a small office where a statement about his personal life was recorded. According to him, he was suspected of involvement with FERA and of having smuggled arms into the country. He was allegedly beaten on his private parts several times by six members of the Special Branch. He was then reportedly detained for seven days. He was allegedly stripped naked, pushed into a cell and left there without food. On the seventh day, he learnt that his brother had been shot dead by the police and he was reportedly allowed to attend the funeral. He is said to have then stayed at home after a brief stay in Uganda and to have repeatedly reported to the police station, where he was told to return home. He was reportedly arrested and interrogated on several occasions: in March 1993 at Bungoma, Webuye and Kakamega police stations, and in May 1993 at Kakmenga police station. On 15 March 1995, he was reportedly arrested and taken to Bungoma police station, where he stayed for two days. Then he was reportedly transferred to Nandi Hills police station. At night, he was blindfolded and taken to an unknown location where he was allegedly beaten for two days. He was interrogated by men in suits who allegedly exercised pressure on his back, the soles of his feet and his ankles. He was also reportedly kicked on the chest. He reportedly did not reply to the questions asked him. According to the information received, he was then given painkillers. Seven days later, he was allegedly subjected to the same kind of treatment and interrogated again about his alleged involvement with the February the Eighteenth Resistance Army (FERA) and his leader, for four days. His private parts are said to have been tied to an electric wire and he was allegedly forced to enter a room in which there was a big snake. He was reportedly given hot water to heal his swollen legs. He believes that he was held in Navasha Maximum Security Prison and to have been detained there for 42 days. He was then reportedly taken to Kakamenga police station, where a statement is said to have been recorded. He was reportedly charged with breaking into a police station, rape, abduction of children, military involvement with FERA and treason. He is said to have denied all these charges in court. He was put on remand in prison for three months and released on 18 August 1995.

2. **Truphena Obwaka Shirako**, a 51-year-old woman was reportedly arrested in January 1994, accused of stealing from her employer. According to the information received, she was taken to the Langas police station in Uasin Gishu. At the police station, four police officers allegedly inserted a bottle into her vagina. One of the policemen also allegedly inserted his hand into her vagina, apparently saying he was looking for the money. She was later reportedly beaten for five hours. The officers involved were apparently charged with assault and causing bodily harm, but all were reportedly released on bond.

3. **Joseph Barsabas Wekesa**, on behalf of whom the Special Rapporteur sent a communication to the Government in 1996 (see E/CN.4/1997/7/Add.1, para. 293) was reportedly arrested on 4 February 1995 at around 10 p.m. by several persons, including an assistant chief. He was reportedly taken from his compound and was allegedly slapped by a plain clothes policeman. Handcuffed and blindfolded, he was reportedly put in the trunk of a van and was taken to Sirisia police station, where he was detained in a cell infested with mosquitoes. The following day, he was reportedly transferred to Kimilili police station and then to Webuye and Kakamenga police stations. The same night, he was reportedly again transferred, blindfolded, to an unknown location. The following morning, he was interrogated about the February Eighteenth Movement (FEM) and was allegedly severely beaten. A wooden stick is said to have been inserted in the upper part of his back. At the time of the interview (25 September 1999), a mark consistent with this allegation

_____

* For ease of reference, the following summaries are presented in a chronological order.

was still visible. He was allegedly tortured for the next 12 days. He was allegedly beaten on all parts of his body, including his private parts and toes, and an electric wire was applied to his hips. Wax from a candle is said to have been dropped on him. He was constantly interrogated while 19 February, he was reportedly blindfolded and taken to Nairobi. He believes he was held in Niati House by the Special Branch. On 22 February, he was reportedly taken to the Nairobi High Court, where, because of the threats he had received while in detention at Niati House, he reportedly did not complain about the ill-treatment he had allegedly been subjected to and agreed to knowing about the FEM. On that basis, he was reportedly sentenced to six years in prison. He was reportedly immediately transferred to Kumiti Maximum Security Prison. The following day, his lawyers are said to have filed a complaint with the High Court. The High Court reportedly ordered a medical examination. He reportedly received medical treatment for the next five months. On 21 December, his case was reportedly referred to the Attorney-General and, on 4 January 1996, to the Chief Justice. On 28 January, his sentence was report 21 June 1996 he was reportedly released.

4. **Alex Mwangangi Kimongo**, an army officer based at the Nanyuki barracks was reportedly arrested on 17 June 1995 on suspicion that he had participated in a violent robbery of firearms. During the ensuing investigations, he was allegedly tortured by police, which caused him to lose one of his testicles. The robbery case against him reportedly commenced on 25 February 1997 and he was sentenced to death on 4 June 1997.

5. **Hitler Wepukhulu** was reportedly arrested on 30 July 1995 at his home in Lwakaka in Bungoma district. According to the information received, he was bundled into a car, blindfolded and taken to several police stations before finally arriving at Nyati House. There, he was reportedly kept in a cell by himself for three days without anyone coming to see him. He reportedly did not have any food, access to toilet facilities nor a bath for those three days. On the fourth day after his arrest he was reportedly taken out of the cell and given some food. Thereafter he was reportedly taken to a room with about 12 men in it and after being forced to strip naked was made to sit in the middle of the room. He was reportedly subsequently interrogated by police about whether he had any guns in his possession and when he reportedly denied having any guns, he was allegedly simultaneously beaten by five police officers. According to the information received, the alleged beatings were with whips and broken pieces of wood. The beatings reportedly continued each day for two weeks. By the end of the two weeks, he reportedly could not walk as a result. The police officers also allegedly threatened to shoot him and made him sit on an imaginary chair. According to the information received, he was placed in solitary confinement for the next 82 days before allegedly being forced to sign a confession before he was released.

6. **Mary Wangui**, a woman who was pregnant at the time, was reportedly arrested on 10 October 1995 and taken to the Buru-Buru police station. At the station, she was allegedly kicked, hit and whipped. She reportedly gave birth prematurely seven hours later. She was allegedly denied access to medical care at the time, and had her baby taken by police officers. The baby reportedly died but she was reportedly not informed of the death until two days later.

7. **Khelef Khalifa,** a founding member of the opposition Safina political party was reportedly arrested around mid-day on 12 January 1996, which was supposedly the eve of a visit by some of

including the Urban police station, the Port police station and the Makupa police station. According to the information received, at around 2 a.m., while he was being driven away from the Makupa station, just near the Mombasa bridge the police allegedly beat him and interrogated him about belonging to the Safina political party. He was reportedly put in the boot of the car and one of the officers allegedly suggested that they take him into the bush and shoot him. Another officer allegedly said they should throw him over the bridge. He was reportedly released from police custody four days later.

8. **Jennifer Njoki**, a 16-year-old orphaned school-girl
house on 17 October 1996 and taken by police officers to the Pangani police station. After reportedly being interrogated as to the whereabouts of her brothers, police officers allegedly

stripped her naked, whipped her and pulled out her finger nails. She was reportedly detained at the police station for a further five days, after which she was released. According to the information received, she later attempted suicide.

9. On 17 July 1996, **a student** at Githunguchu Primary School in Kiambu was allegedly caned at least 11 times by three teachers. She reportedly lost consciousness and was said to have been taken to hospital where she died. The teachers were said to have been subsequently charged with murder, however the case was reportedly dismissed on the grounds that the post mortem results had allegedly indicated a pre-existing heart problem.

10. **Lucy Muthoni Muthumbi**, a 38-year-old woman who had just given birth, was reportedly arrested on 17 October 1996, together with her husband, and taken to the Central police station in Nairobi. At the police station she was reportedly stripped naked by police and searched before being locked up in a cell. While in the police station, she was reportedly kicked on her thighs and had some of her braided hair pulled out of her head. She was allegedly threatened that she would be killed by the police officers present. According to the information received, 13 days later she was released. She was reportedly later told by one of the police officers involved that she had been a victim of mistaken identity.

11. On 25 October 1996, a **12-year-old boy,** along with several other children, at Munyu Primary School in Naivasha was reportedly caned repeatedly on the hands by two teachers when they had allegedly left school early without permission. As a result, he was said to have sustained severe bruising, swelling and serious nerve damage to one of his thumbs for which he reportedly required ongoing medical treatment for over two years. The teachers involved were reportedly charged and convicted of assault. They were allegedly fined only K Sh 2,000 (the equivalent of US$ 35) each and were reportedly still teaching at the same school.

12. **David Okello** who reportedly retired from his position as Senior Public Health Technician on 31 December, 1996, was allegedly beaten by Kisumu Municipal Council askaris in January 1997, allegedly pursuant to an order of the town treasurer. He had reportedly gone to collect his retirement benefits at the time of the alleged beatings.

13. **Mark Kwata,** a nurse at the Kakamega General Hospital and **Morgan Opembe,** a businessman, were allegedly beaten by police officers in Kakamega in January 1997. According to the information received, the local police chief has launched an investigation into what happened.

14. **Charles Kinyua,** a Kerugoya taxi driver, was allegedly beaten by administration policemen at around 11 p.m. on 24 January 1997. According to the information received, the policemen accused him of smoking and peddling bhang and ordered him to produce it. When he reportedly denied the accusations, he was taken to the local Kerugoya police station. On the way to the police station, he was reportedly asked for a bribe to be released. When he reportedly said he did not have any money, one of the police officers allegedly hit his private parts with a boot, which made him fall to the ground. He was reportedly later operated on at Kerugoya District Hospital.

15. **Joseph Mwangi Muiruri**, an 18-year-old boy was reportedly arrested by police officers in Kigumo on 13 February 1997. According to the information received, he was subsequently investigated and found innocent. However, instead of being released, he was reportedly taken by a police officer from the station to an unknown location. He was later found dead. A post mortem examination is said to have found that the cause of death was head and chest injuries, allegedly the result of the beatings.

16. **John Kamanda**, a Kenya Human Rights Commission monitor in Nairobi, was reportedly on his way home from Muthaiga, on 17 February 1997, where he had been collecting signatures for a Commission petition against police killings, when he was reportedly stopped by policemen. The officers allegedly grabbed him by the collar and accused him of being a thug who was harassing residents at night. A second police officer allegedly grabbed an envelope he was carrying. Upon

documents on human rights violations in Kenya, the officer allegedly hit him hard and accused him

when he reportedly refused requests to hand over his materials, he was allegedly hit more vigorously. He was reportedly then ordered to leave, amid insults and verbal abuse.

17. **Macharia Gicheru**, a peasant farmer from Londiani, Nakuru district, suffering from tuberculosis, was report on 18 February 1997. At the time of his arrest he was reportedly preparing to go to hospital. The police officers reportedly told his wife that they were taking him to Sotik for interrogation, supposedly in connection with a theft of spare car parts. According to the information received, he was instead driven to Eldoret. He was reportedly lying on his back in the police vehicle when he was being driven. According to the information received, he was th
station in Nairobi, having been allegedly savagely beaten by police. When he was at the station, he was reportedly put in a wet cell, was refused requests to be taken to hospital. According to the information received, he was suffering from acute pain in the ribs, diarrhoea and vomiting. He was reportedly kept in the police station for seven days and died on 24 February 1997. Apparently, his relatives went to the police headquarters to lodge a complaint about his death. However no inquest was held, as reportedly required under Kenyan law.

18. **Johnson Kigwiri** was reportedly arrested by a police officer on 8 April 1997 at a bar in Kamukunji. According to the information received, he was first taken to Shauri Moyo police station, where he was reportedly held until 9 p.m. before reportedly being transferred to Ruiru police station and finally, the same evening, to Makuyu police station. At Makuyu police station, he was allegedly kicked and beaten repeatedly by police officers using rungus. At the time of the alleged beatings, he was reportedly asked to surrender a sewing machine that had reportedly been sold to him. His denial of any knowledge about the machine reportedly led to further alleged beatings by the police. According to the information received, the following day police officers returned and allegedly beat him with whips and kicked him for more than an hour. On 10 April, he was reportedly taken to Kabati police station, where he was reportedly detained until 21 April 1997. At this police station, he reportedly sustained a knee injury, allegedly from police beatings.

19. **Mariam Mweru**, the wife of a suspect in a 96 million Kenyan shilling theft case was reportedly arrested by the police in May 1997. According to the information received, she was allegedly raped by a police officer in Karura Forest at gunpoint. The police officer also allegedly put pepper into her vagina before forcing her to wash herself with dirty water. An investigation into these allegations has reportedly been ordered by a court.

20. **Sekoture Awando**, a businessman based in Kisumu, was reportedly arrested from his house in Kisumu by an assistant chief, a police officer and a KANU Youth Wing member in May 1997
camp, he was allegedly beaten with walking sticks, which caused a fracture to his femur. The chief and his team then reportedly hired a taxi and took him to Kisumu police station where he was accused of being in possession of bhang. He was later reportedly released unconditionally.

21. The Special Rapporteur has received information on three rallies organized by the National Convention Executive Committee (NCEC) in 1997, which were reportedly dispersed by the police, using force. On 3 May 1997, NCEC reportedly organized a rally at the Kamukunji grounds in Nairobi. According to the information received, the meeting was called to discuss constitutional reforms and to discuss resolutions of the Limuru Convention held between 3 and 6 April 1997. The meeting was reportedly disrupted before it commenced at 10 a.m.. According to the information received, police officers armed with pangas and whips were stationed from 8 a.m. about a kilometre from the meeting at the Machakos Country Bus Station. Two preachers, the **Reverend Timothy Njoya** and **Samuel Njoya** were reportedly the first to be stopped by police at the Country Bus Station. They were allegedly whipped in full view of the police before walking to the Kamukunji grounds, which police had allegedly sealed off, blocking all entries. While he was arguing with the

then reportedly taken to the middle of the Kamukunji grounds and held there for more than seven hours without having a chance to leave or to address the attendants. Thereafter, a number of NCEC officials reportedly entered the grounds from different directions. Among the group was

Peter Ndwiga,
a human barrier that had been erected. **Willy Mutunga**, NCEC Co-Convenor and Vice-Chairman of the Kenya Human Rights Commission, was allegedly slapped as he tried to enter the grounds. The police officers then reportedly held the leaders in the middle of the grounds and allegedly used tear gas and beat several people present. Members of the Shauri estate were reportedly among the group of people allegedly beaten by the police. According to the information received, at around 4 p.m., the Reverend Njoya and two other men led members of the public out of the Kamukunji grounds. Upon reaching the Country Bus Station, the group reportedly encountered a contingent of regular and General Service Unit police officers. The police officers allegedly exploded tear gas canisters and used whips, batons and machetes to disperse the group. Many people reportedly began to disperse, however at least one man was arrested, **James Orengo**, an opposition member of Parliament, who was later released. Journalists were also reportedly injured during the confrontation. It is reported that **Govedi Atsusa**, a photographer for the Daily Nation sustained an injury to his arm. Another journalist, **Karen Shaw**, who was working with the Kenya Human Rights Commission, was allegedly hit by a club by a police officer as she took photographs of what was happening. She reportedly wrote a letter to the Commissioner of Police but there has allegedly been no response.

22. **Grace Wangari Gicharu** was allegedly brutally assaulted on 13 February 1997 by the Assistant-Chief at the Ol-Kalou police station after she reportedly refused to leave her house, which was going to be destroyed. She was allegedly repeatedly knocked against the wall. She allegedly sustained serious injuries and had a miscarriage. According to the information received, she reported the incident to the Ol-Kalou police station and obtained a P3 form, which was later filled in by a doctor after she had received medical treatment at the Ol-Kalou district hospital. The officer-in-charge of the police station is nevertheless said to have refused to take action. On 16 August 1999, her lawyer is reported to have written a letter to the Commissioner of Police, who responded by letter dated 4 December 1999 that the investigation had been closed because of lack of evidence.

23. A second NCEC constitutional reform rally reportedly took place on 31 May 1997, also in Nairobi. According to the information received, many participants present at the rally reportedly sustained serious injuries and were later admitted to various hospitals when the rally was allegedly disrupted by police at Central Park, which had been cordoned off by police at around 8 a.m. The rally reportedly commenced at St Andrew=s Church near the University of Nairobi and then proceeded to Central Park, which people were reportedly blocked from entering. According to the information received, police officers allegedly threw stinging teargas canisters into the crowd and allegedly started beating people indiscriminately when prayers were led by Reverend Njoya. People reportedly scattered and trampled on each other and police allegedly beat several people present. The following individuals were reportedly amongst those harmed: **Muturi Kigano,** the Chairman of the Safina party, was allegedly hit on the head by police. He was reportedly admitted to Nairobi Hospital for treatment. **Saulo Busolo**, Ford-Kenya MP for Webuye, reportedly sustained a broken arm after he tried to stop police batons allegedly aimed at his head. He was reportedly admitted to Nairobi Hospital for treatment. **Eddah Rubia**, reportedly a Ford-Asili activist, suffered a fractured leg after a police officer allegedly hit her repeatedly with a baton. **Kiraitu Murungi**, Member of Parliament (MP) for Imenti South, was reportedly injured on the head when a teargas canister exploded on his head. **Njuguna Muthahi**, a Kenya Human Rights Commission official, was reportedly running from police officers when he fell to the ground, where he was allegedly beaten on

24. On 10 October 1997, a third NCEC rally, of around 5,000 people, reportedly took place in the Kamukunji grounds, Nairobi. It was reportedly interrupted by heavily armed police officers who allegedly entered the venue and boxed, kicked and whipped persons present. The officers were reportedly acting under the control of the Buru Buru divisional police chief. According to the information received, police officers lobbed tear gas canisters into the crowd, which resulted in several injuries. Some people were also reportedly injured by rubber bullets. The following : **Henry Ruhiu**, MP for Embakasi, who is a recovering stroke victim, was reportedly beaten in front of around 40 local and international journalists. The police chief allegedly descended upon him with sticks, kicking his ribs after knocking away his walking stick. **Paul Muite**, also an MP, was allegedly kicked and punched

before being held firmly on the neck and dragged for several metres. Other MPs allegedly beaten and/or tear-gassed are **Aloo Ogeska**, **Otieno Mak=Onyango**, **Benjamin Ndubai**, **Kamau Icharia**, **Philip Gitonga**, Safina members **Muturi Kigano**, **Richard Leakey** and **Ngengi Muigai** of FORD-Asili.

25. **Imam Amir Banda** was reportedly arrested on 16 August 1997 by six armed police officers who came to his house and told him that the Kwale District Commissioner wanted to see him. He was reportedly held until the following day when he was taken to the provincial headquarters of the Criminal Investigations Department. According to the information received, at the headquarters he remained in custody for five days until 21 August 1997. He was reportedly then taken to court and remanded for 40 days. While in custody, he was reportedly denied food for three days. In one reported incident, he was allegedly tied to a roller by police and rolled twice on the beach, while he was naked. He was also allegedly beaten by police officers with sticks on his joints and on the soles of his feet. According to the information received, he was denied access to medical attention for these reported injuries.

26. **Richard Abura**, the editor of a Vihiga-based government newspaper, was reportedly held by the police for an hour on 7 October 1997, at the Majengo market. The police reportedly went to his house at the market at 10 p.m. and allegedly told him that he had been a public nuisance for too long. He reportedly struggled with the policemen who allegedly hit him with gun butts and removed his shoes before frog-marching him to the Vihiga police station, about five kilometres away. He was reportedly later released on a K Sh 5,000 bond, after the intervention of CID officers who knew him.

27. The Special Rapporteur has received information that around 30 plain clothes policemen allegedly forcibly dispersed a tree planting meeting at Ihururu in Nyeri district on 20 October 1997. The ceremony was reportedly organized to pray for constitutional reforms in the

by police officers allegedly using tear gas. According to the information received, police officers also allegedly kicked many people present. As people dispersed, police allegedly pursued then in police Land Rovers with canisters of tear gas. Several people were reportedly arrested and detained for about six hours.

28. **Erasmus Nasongo** and **Edward Nafula**, two young men, were reportedly suspected of having stolen household items from a farm in Kipkabus and taken to the offices of the chief of police in the Burnt Forest area on 8 November 1997. At the offices, they were allegedly beaten by the chief and the owner of the farm from where the goods were missing. Mr. Nasongo was reportedly beaten very badly and thrown into a river, where he stayed for an hour. Mr. Nafula was reportedly taken to the Eldoret Nursing Home in a critical condition.

29. The Special Rapporteur has received information concerning the allegedly violent dispersion of people at the Nakuru Municipal Council Old Town Hall, where election votes were reportedly being counted on 30 December 1997. According to the information received, armed police violently beat several persons outside the hall. Many of the people injured were reportedly treated by the Kenya Red Cross. The following individuals were reportedly amongst those who were injured. **Peter Mbae** reportedly had his nose and face wounded. **James Mwangi** was reportedly rushed to Pine Breeze Hospital with a gunshot wound to his left arm, which was reportedly shattered by the bullet. **Joseph Onyango** was reportedly shot in the head, while **Michael Onyango** was also reportedly shot in the left arm, both men were reportedly taken to the Nakuru Nursing Home for treatment.

30. **Simon Lasike Turkanan** and his five brothers were reportedly arrested on 3 January 1998 clashes in the Lai Kipia district (Kikuya, Pakot, Samburu). The police were reportedly carrying out a raid and rounding up young people. The brothers were first taken to a General Security Unit camp where they were beaten on the soles of their feet, back and legs. The Special Rapporteur found that Simon Lasike Turkanan bore long slash marks on his back, which were reportedly caused by whips. Every day, Simon Lasike Turkanan and his brothers were reportedly asked to produce guns used in the clashes. He was reportedly beaten with hoes on the soles of his feet, which were swollen for two weeks. He

reportedly did not give the police any information and allegedly said that they were not involved in the clashes. He was subsequently said to have been locked in Ngarwa for one week in the custody

reportedly refused to issue him with a P3 form. He is said to have been taken to Nyahururu court, where he was allegedly told to wait for documents to allow him to be remanded. He reportedly informed the judge that he could not walk on his feet, that he was not receiving medical treatment and that he was suffering in custody. The judge allegedly told him that he was look

informed that the court was waiting for documents to determine if he was responsible for murder, which would determine where he was taken. According to the information received, the

Lasike Turkanan was reportedly tied to a table by his hands and legs, and his head was allegedly placed under the table, when he was said to have been beaten. The Special Rapporteur found that Simon Lasike Turkanan bore a mark on his upper thigh and horizontal marks across his buttock. Again he is said to have stated that he had nothing to confess.

31. **Dominic Kabeo Kamau** was reportedly stopped by two police officers from Nakuru in the Lare area of Njoro on 25 February 1998 while he was on his way to work at a nearby farm. He was reportedly stopped because he was carrying a panga (machete) and a hoe. According to the information received, he was taken to a valley where police officers allegedly beat him with a metal bar and shaved his hair off with the panga, which they had seized from him. He reportedly received injuries to his wrist and left ankle. After the police officers left him, he apparently limped his way to a nearby road, from where he was taken for treatment at the Rift Valley Provincial General Hospital.

32. **Yarrow Abdi** and **Ibrahim Hussein** were allegedly shot by police on 28 February 1998 at Korogocho on suspicion of being robbers. After the first shot, they were taken to a remote place where the police are said to have attempted to summarily execute them. They were allegedly taken by the police to Kenyatta National Hospital mortuary as the police officers believe they were both dead. Yarrow Abdi was only seriously injured, while Ibrahim Hussein was declared dead. Yarrow Abdi was admitted to the hospital, where he reportedly stayed under police guard until 10 March 1998. On that day, he was allegedly taken by the police to Kasarani police station, where he was charged with preparing to commit a felony. The court is said to have ordered his release on bail, but he could only raise the necessary money after having spent six days at the Area Remand Home with unhealed bullet wounds and a bullet still lodged in his ribs.

33. **Patrick Kamende Mwakavi** was reportedly detained at the Karatina Criminal Investigation Department police station on 9 March 1998. According to the information received, when he refused to sign a statement implicating himself in a robbery, one of the police officers present allegedly beat him over the shoulders and knees with a piece of metal, reportedly saying to him that his signature would be his only saviour. He was apparently taken to Karatina Hospital but removed by police because he had been talking to journalists.

34. The Special Rapporteur has received information of the mass round-up and alleged torture of Mbalambala residents on 12 and 13 March 1998. According to the information received, at around 3 a.m. on 13 March, approximately 38 people were reportedly arrested. Their arrests reportedly took place after a police officer was reportedly killed in the area on 9 March 1998. The information received indicates that people were taken from their homes, herded together and then stripped naked, tear-gassed, kicked and whipped by police officers. The police officers who allegedly did this, according to the information received, may have been officers from outside the Mbalambala force. The events reportedly took place in a bush area about three kilometres from Mbalambala, as well as at the police station in Mbalambala. Some of the people were reportedly made to hang by their hands from trees, which reportedly caused paralysis of their arms. According to the information received, a commission was established to investigate what happened, but its findings have reportedly not yet been made public. The Special Rapporteur has received information on the following individual cases:

Barre Shale, a 42-year-old man, was reportedly sleeping in his house when he was woken by several police officers at 3 a.m. on 13 March. He was reportedly taken to a bush area three kilometres from Mbalambala, together with approximately 48 other people. There,

police officers reportedly ordered him to strip naked and lie down. Police officers then allegedly sprayed tear gas at him. He was reportedly coughing, choking and vomiting as a result of the tear gas. He was then reportedly put into a truck and taken to the police post. At the post, police reportedly ordered him to kneel down naked and they tied his hands behind his back. Next, the police officers allegedly tied his testicles to a gadget which they pulled on, which caused him to urinate. One officer reportedly threatened to rape him. He was also allegedly kicked and whipped by the police, who used leather whips and guns. He reportedly remained at the police station until the following day. According to information received, he is still suffering from chest pains and is unable to control urination as a result of what happened. He has apparently not received any medical attention.

Aden Bilat Hadun, a 56-year-old man with a speech disability, was reportedly also arrested from his house in the early hours of 13 March. He was reportedly taken to the same bush area, where seven police officers wearing boots allegedly trampled on his chest. According to the information received, the police officers allegedly demanded that he tell them where some stolen guns were. Police officers allegedly hit him with gun butts when he did not respond. According to the information received, he was in very poor heath after the alleged incident and was unable to talk about what happened. He reportedly suffered a left broken rib, and now frequently vomits blood and is unable to eat, allegedly as a result of the police beatings. He has apparently received no medical attention.

Mohammed Abdile Abdi, a 28-year-old Mbalambala shopkeeper, was reportedly arrested at his shop on 13 March. Police officers in the Mbalambala police reportedly made him strip naked and then tied him to a tree. While he was tied up, he was reportedly kicked on the back and slapped around by police officers who also reportedly verbally abused him. Police officers are said to have demanded that he hand over some guns which he reportedly knew nothing about. He was allegedly hit with gun butts on his chest. According to the information received, he now has breathing problems, suffers from nose bleeds and cannot bend, owing to the injuries he reportedly sustained on his back. He also apparently has rope marks on this body as a result of reportedly being tied to a tree overnight. He is believed not to have received any medical attention.

Issa Hassan Mursal, was reportedly arrested on the same night by the police. He is said to have been kicked and beaten by the police and subjected to tear gas. He reportedly fell on a stone after the alleged beatings, and was rendered unconscious. According to the information received, he now regularly coughs up blood and suffers from pain in his left leg.

Shaiya Mohammed, an 18-year-old woman living in the Dujis division was reportedly approached by police at her house on the afternoon of 12 March. Several police officers reportedly asked her to produce her husband. She apparently explained that her husband was out of town and the police officers then left her house. Four of the same officers reportedly returned at around 1 a.m. on 13 March and again asked for her husband. After explaining that her husband was still out of town, she was apparently ordered not to close the door behind her. One police officer then allegedly sneaked behind her, grabbed her neck and encircled it with both of his hands. She reportedly fell to the floor, where the police officer allegedly raped her continuously until about 4 a.m. Her 14-year-old sister was said to
10-month-old baby.
Shaiya Mohammed is believed to have stayed in hospital for the injuries she reportedly sustained.

35. **Godfrey Ngige Kinuthia** was reportedly picked up by two police officers on 27 March 1998 and taken to the Jogoo Road police station. According to the information received, he was beaten unconscious by the police officers, who also allegedly injured his penis for reportedly attempting to rape his girlfriend. He was reportedly later taken to the Kenyatta National Hospital for treatment.

36. **George Gacheru Muchiri** was reportedly arrested on 31 March 1997 at a petrol station where he was working, in Banana town, Kiambu district. He was reportedly arrested by two plain clothes policemen on suspicion of having stolen some money. He was taken to Karuli police station,

where he reportedly stayed for two days. He was then transferred to Kiambu police headquarters, where he was tied to a wooden stick and hung between two tables. He was then allegedly beaten with wooden sticks on the legs and on the soles of the feet. He reportedly spent one night in Kiambu police station before being transferred to Mai Mahi forest, near Narok, where, along with two other detainees who had been arrested on suspicion of having stolen the money in the same petrol station, he was severely beaten after having been hung up on a tree. He allegedly had a shot fired above his head, which is said to have impaired his hearing. His private parts were allegedly tied up and beaten. The two others were allegedly subjected to the same treatment. They were then reportedly taken back to Kiambu police station. According to the information received, during the transfer they were allegedly beaten again. They reportedly spent one night at Kiambu police station before being returned to Karuli police station, where they reportedly stayed for three days. On 9 April, George Gacheru Muchiri was reportedly taken to Kiambu court, where he was charged with theft. He reportedly did not complain about the ill-treatment to which he had allegedly been subjected. He was taken on remand to the Industrial Area prison where he reportedly stayed for one week, before a relative could pay the bond. He then reportedly received medical treatment. He reportedly did not file any complaint because of fear of reprisals.

37. **Vincent Nyumba Kiema**, a 27 year-old man from Mutune village in the Kitui district, was reportedly arrested on 5 April 1998 for his alleged involvement in a shop break-in. He was reportedly detained at the Kitui police station for seven days. According to the information received, his mother visited him at the police station twice and noticed several injuries. During her second visit on 9 April, she allegedly saw a police constable beat him, saying that he had not cooperated with the police. On 14 April 1998 he was brought to court, where he reportedly complained of his treatment by the police. He was reportedly released on a bond to enable him to seek medical attention for chest, back and stomach pains. He was also reportedly frequently passing blood in his urine. He died on 20 April. A post-mortem examination was apparently performed, which found that his death was caused by the rupturing of some of his internal organs, including his kidneys and liver, allegedly as a result of the police beatings.

38. **Hassan Salesa, Ibrahim Dadacha, Ali Tuka, Barako Mohamed, Adan Boru** and **Morid Wachu**, all from Rapsu sub-location, Isiolo district, were seriously injured on 25 May 1998 by Kenya Wildlife Service (KWS) officers who accused them of having killed an elephant. They were all detained and later released without charge. In the same incident, **Sarah Aki** is said to have miscarried as a result of the beatings she was subjected to and **Muyo Habiba**, a nursery school pupil, was reportedly seriously injured and admitted to the Isiolo District Hospital.

39. **David Njuguna** was reportedly arrested in June 1998 on suspicion of having stolen his aunt=s radio and clock. He was reportedly taken to Kikuyu police station, where he was allegedly beaten on the soles of the feet and on other parts of his body in an attempt to make him confess.

40. **Mohammed Sheikh Yahya** was reportedly arrested at his home at about 5.30 p.m. on 13 June 1998 by military officers who allegedly suspected him of having killed a herdsman during a bandit attack in Boka. Military officers allegedly tied him to the back of a Land Rover and dragged him for about two kilometres to a nearby forest. He was reportedly killed in the forest. According to the information received, when his body was found, his eyes had been gorged out and one of his ears cut off. A post mortem examination was reportedly performed which revealed that he had suffered cuts to his chest, back, legs and head. His upper torso had also reportedly been partly burnt and both of his wrists had been broken. The results of the post mortem examination were allegedly ordered to be covered up by security officers.

41. In connection with the same alleged bandit attack in Boka, military forces reportedly arrested 30 people in the Bangale town of Tana River on 13 June 1998 for alleged possession of firearms. Eleven of the suspects were said to have been taken to a military camp at Boka where they were reportedly held for eight days and **subjected to ill-treatment.**

42. **Ronald Ngara Momanyi** was reportedly arrested by police on 21 June 1998 and taken to the Nyamira police station. While at the police station, police allegedly beat him as he was being held incommunicado. His dead body was found shortly after, at the Nyamira District Hospital

mortuary, by family members. His body had allegedly been dumped there secretly by the police. His body was reportedly covered in marks indicative of having been beaten. All of his limb joints were reportedly scarred and broken, and there were apparently marks on his hands and legs showing that they had been tied together with wire. His back was apparently covered in welt marks, allegedly as a result of whip lashing, and there was reportedly clotted blood around his nostrils and mouth.

43. **Nickson Cheruiyot** was reportedly assaulted at his home in Nakura at 6.30 p.m. on 28 June 1998 by members of the Administrative Police who kicked him in his genitals and slapped and punched him when he refused to hand over his money. One police officer allegedly beat him with a stick and made death threats against him. The officers are then said to have taken him to the bush where he was allegedly kicked until 10 p.m. The police are believed to have subsequently asked him for his identity card, which he reportedly handed over to them. They allegedly stated that they had mistaken him for someone else and left him in the bush. The same night, Nickson Cheruiyot is said to have reported the event to the assistant chief, who allegedly accompanied him the following morning to see the police officers, who reportedly once again subjected him to death threats. Following this event, Nickson Cheruiyot is reported to have met with an Assistant Commissioner of the Police, who allegedly did not take any action despite a promise to investigate and advice that he seek medical treatment. Subsequently, Nickson Cheruiyot reportedly met a senior officer of the Administrative Police, who allegedly asked him to forget the whole matter. After having consulted a medical doctor, Nickson Cheruiyot was reportedly referred to the Rift Valley Hospital, where his genitals were operated on. As he was not able to pay KSh 10,000, the operation was allegedly delayed for three days. A member of the Administrative Police was subsequently said to have been arrested and to have agreed to pay Nickson Cheruiyot=
KSh 80,000 was allegedly sent to a senior officer of the Administrative Police; however, the bill was said never to have been paid. Consequently, the Administrative Police officer was reportedly released from detention in order to look for the money, but allegedly never settled the bill, which reportedly led to the hospital=s refusal to continue further treatment. Nickson Cheruiyot was reportedly discharged from hospital after 50 days and recorded a statement at Njoro police station on 24 August. He was said to have been issued a P3 form which he sent to a government medical doctor, as the medical doctor who had performed his operation was not a government doctor and hence could not complete the form. He was reportedly requested to go to Kenyatta Hospital where his form was allegedly completed and where he was again operated upon. After his release from hospital, Nickson Cheruiyot reportedly handed in his form at Njoro police station, where he was said to have been told that his statement had been misplaced. He reportedly recorded a second statement and was referred to another police station, in Likin, which allegedly sent him back to Njoro police station. After he had been sent back and forth between the two police stations for over a week, he reportedly eventually went to the officer-in-charge of the police district, who advised him to record a second statement. He was reportedly informed that the accused police officers would record separate statements, which they allegedly refused to do. In May 1999, he reportedly had to return to hospital. The P3 form was said to have been completed incorrectly in that the police surgeon omitted to mention the scar on his torso allegedly caused by beating with a rifle. He also

been removed and the other to have been operated upon. Reportedly, the government doctor based his report solely on that of the Kenyatta Hospital, without independently examining Nickson Cheruiyot. Allegedly, journalists have been barred from reporting on this case and from visiting Nickson Cheruiyot in the Rift Valley Hospital. The Kenyan Head of State is said to be aware of this case. Reportedly one Administrative Police officer involved has committed suicide.

44. **John Chege Komu**, 20 years old, was reportedly arrested with two others on 3 July 1998 and taken to the Kahawa Sukari police station, where he was held for five days. He reportedly lost consciousness and went into a coma as a result of alleged police beatings. He was reportedly rushed to the Thika General Hospital before being transferred to the Forces Memorial Hospital, where he died on 8 July 1998.

45. **John Muhia Munyinyi** was reportedly arrested together with his two brothers, his parents and his three sons on 24 July 1998 in the Githunuguri area of Kiambu district. Police from Githunguri division allegedly raided his home and reportedly handcuffed his three sons and led them

to a nearby road, where they set police dogs on them. Two of his sons, **David Munyinyi** and **Joseph Njuguna Muhia,** reportedly sustained serious dog bites which rendered them unable to walk independently. All the family members were reportedly taken to the Githunguri police station were they were reportedly denied access to medical treatment and to relatives who wanted to visit them.

46. **Simon Munyao** was reportedly arrested on 25 July 1998 at Muthesya by a local chief accompanied by KANU Youth Wingers. According to the information received, they accused him of having stolen two goats. He was allegedly suspended upside down from a tree for two hours with his hands and legs tied together tightly. He was allegedly severely beaten with a tyre whip. He was then reportedly taken to a police station by boat on the Massinga dam and was allegedly immersed in the water several times during the transfer. He reportedly sustained injuries to the head, chest and legs.

47. **Paulina Nauram, Ekiru Ekuwam**, aged 11, **Akiru Asikiria**, aged 13, **Lochuck Elimlim**, aged 17, **Mput Etelej**, aged 17, Paulina Napeyok, aged 17, **Nayanae Nakwawi**, aged 32, **Akatapan Ekuwam**, aged 25, **Elisabeht Asikiria**, aged 35, and **Nkotin Mtuu**, aged 75, all from Ngare Mara and Daaba, Isiole district, were allegedly assaulted on 8 August 1998 by a contingent of about 1,000 uniformed and armed men who were reportedly searching for stolen guns and livestock. They were allegedly severely beaten and some of the women were reported to have been raped in an attempt to make them produce the stolen arms.

48. **Murage Njoka** was reportedly arrested on 13 August 1998 and accused of robbery with violence. He was interrogated for two weeks at Kikuyu police station, where he was allegedly severely beaten with batons, clubs and sticks on his chest, legs and ears. He is said not to have signed any statement and to have complained to a judge, who reportedly wrote a note in order to send him to a hospital for medical treatment. The note is believed to have been thrown away by the police. He was reportedly sent to Kumiti prison on remand. In September 1999 he was still awaiting trial in the same police station.

49. **Peter Ndegua Kemali** was reportedly arrested on 30 August 1998 by CID officers and taken to Kikuyu police station and then to Apland police station. While detained in Kikuyu, he was allegedly forced to sit on the floor and beaten with clubs every day during two hours. At the time of the interview, scars on his legs and arms consistent with his allegations were still visible. After six days, he was reportedly transferred to Apland police station. According to the information received, during his transfer between the two police stations he was severely beaten and was then forced to sign a statement upon arrival at Apland police station, where he reportedly stayed for three days. On 9 September 1998, he was reportedly charged with robbery with violence. He was then reportedly sent to Kumiti prison on remand.

50. On 16 September 1998, a **13-year-old student** at a boarding school in Eldama Ravine was allegedly caned more than 20 times on his bare buttocks after having allegedly accidentally broken a school window. After reportedly paying for the window, he was said to have been called into the as allegedly asked to lie on the ground and to remove his shorts. As a result of the caning, he was said to have lost consciousness. When he regained consciousness, the teacher reportedly continued hitting him when he put his shorts back on. He was reportedly not allowed to go home after the beating. As a result, he was said to have suffered from swollen buttocks, a severe headache, chest pain and a dislocated right thumb. Criminal charges had reportedly been filed against the head teacher, however the case remained unresolved at the time of writing of the present report.

51. On 17 September 1998, a student at Kayoi primary school in the Rift Valley province had allegedly died after being caned by a teacher. The teacher was said to have been subsequently charged with murder on 21 April 1999, but the charges were said to have been withdrawn by the prosecutor on 10 May 1999, pending an inquest. A magistrate allegedly discharged the case, pending the outcome of the inquest. The district education officer reportedly did not take any disciplinary action against the teacher, on the grounds that the post-mortem had been said to have revealed that the student had been malnourished and that his intestines had encoiled abnormally.

52. On 23 September 1998, a **13-year-old girl** and the rest of her class were reportedly severely caned by her head teacher at Masewani primary school. She was allegedly asked by the teacher to lie down and remove her cardigan. She is then said to have been caned on her back for more than five times in front of the other pupils. As a result, she reportedly lost consciousness and sustained cuts and bruises on her hand and back. Subsequently, she allegedly reported what had happened to the police. When she returned to school three days later, she was said to have been threatened by the head teacher with further beatings and to have been told that she had been expelled. Her mother, who is said to have been a teacher at the same school, and her father, who reportedly complained to the head teacher, were allegedly also threatened. Allegedly owing to her

was still pending at the time of writing of the present report.

53. **Clement Njuguna Ndungu** was reportedly shot on his right wrist and left elbow around 1 p.m. on 23 September 1998 by a police officer while he was working on his farm in Katungu, Subukia location, Nakuru district. At the time of the interview (25 September 1999), his elbow was still swollen to the extent that it appeared deformed. According to him, it was still very painful. The police, who had been called upon to stop a land dispute are said to have shot at random. The inspector who had shot him asked his colleagues why Clement Njuguna Ndungu was not dead and asked them to take him with other arrested persons to the Kirengero police station. Upon arrival at the police station, he was reportedly left alone in the back of the truck and was eventually transferred to the general provincial hospital around 9 p.m.. He was reportedly only treated the following day. His family is said to have come the same day and to have taken him to the Pine Breeze (private) Hospital, where he stayed for five months. It is reported that he filed a complaint on 10 May 1999 against the inspector who allegedly shot him. According to the information received, he was then arrested on 23 May 1999 and taken to Subukia police station, where he was informed that he was charged with five minor charges, including stealing firewood and breaking into a house. He was summoned to attend a court hearing, but the High Court is said to have ordered that the case against him be dropped. A case for compensation is reportedly still pending.

54. **Pauline Mueni** was reportedly set ablaze on 25 September 1998, after her boyfriend, who at the time was a constable in the Kitui police force, allegedly locked her in his house in the Kitui police station residential yard and doused her with paraffin. Her boyfriend had reportedly approached her on the street while she was walking with a friend and, stripping her clothes off her, had slapped and kicked her. He reportedly frogmarched her to the police station, threatening to kill her. On the way to his house, they reportedly passed by duty officers sitting outside the police station. They allegedly did nothing to come to her rescue when they saw her being attacked.

55. **Redempta Nduku** was reportedly arrested in September 1998
. Allegedly she was stripped naked, her breasts were pricked with needles and her genitals burnt with cigarette butts in order to extract a confession. She was then allegedly blindfolded and raped. According to the information received, she was then taken to Thika court, where she was charged with robbery and detained on remand.

56. **Mzee Stephen Sum** was reportedly beaten on 15 October 1998 by the administration police on the order of a Chief of the Koisagat location, Uasin Gishu district, with whom he had had a personal dispute.

57. **John Khakhua Wanyama** was reportedly summoned without reason by the Assistant-Chief of Kuyawa, Bungoma district, on the morning of 23 November 1998. Upon arrival at the Assistant-
he was allegedly beaten with sticks for approximately 15 minutes by the Assistant-Chief and three villagers. He was then reportedly tied with a rope and dragged into a bare cell in

ere he was reportedly punched and kicked, and locked in a cell. On 25 November, he was reportedly released. He is said to have given a statement at the police station and was asked to go to the hospital in order to fill in a P3 form. He was reportedly treated for injuries on his back, shoulders ankles and wrists. On 18 January 1999, the P3 form was reportedly returned to the police station. On 24 January 1999, he is said to have been told by the officer-in-charge of the police station to come back later. He reportedly never received any response regarding his

complaints. Six months later, he is said to have seen the officer commanding a police division and the Kakamega Provincial Police Officer who informed him that his file was not complete. Meanwhile, he is reported to have filed a civil case.

58. **Abdi Hussein Hassan** was reportedly arrested on 29 November 1998 in Dabad town. A

restaurant and then to have taken him to the administrative police camp in Dabad. He was reportedly taken with one of his friends, **Ali Abdullahi**, in a military vehicle to the forest, where he was allegedly severely tortured. Abdi Hussein Hassan was allegedly attached to the roof of a moving vehicle. His body was reportedly banging against the vehicle. He reportedly fainted. Water was then reportedly poured on him in order to make him recover consciousness. He was interrogated about a gun that he denied possessing. He was then allegedly beaten, kicked and burnt with a cigarette on his neck and legs. Ali Abdullahi was reportedly treated in a similar manner. This is believed to have lasted for six hours. They were then returned to the camp and released a few hours later. At the time of the interview (26 September 1999), Abdi Hussein Hassan was still suffering from headaches and had problems urinating. He reportedly complained to the district officer, who asked the lieutenant in charge of the operation to apologize, which eventually happened on 30 November 1998. On the following day, Abdi Hussein Hassan reportedly went to the Dabad police station in order to get a P3 form. On 3 December 1998, he was reportedly taken to Garissan Provincial General Hospital and then to Garissa Nursing Home to receive medical treatment.

59. **Hellen Wanjiru**, who was pregnant at the time, was reportedly arrested near her home and accused of loitering on 18 November 1998 by police officers from Mwiki police station. She reportedly pleaded with police to release her after she started having labour pains, but they reportedly refused and allegedly slapped her. She was reportedly detained for 12 hours before giving birth prematurely.

60. **Dennis Muthomi**, aged 10, and another boy were reportedly arrested on 11 December 1998 and detained at the Meru police station, where they were allegedly severely tortured. The following day, they are said to have been admitted to the Meru District Hospital, where they were treated for multiple serious injuries, especially in the spinal and cervical areas.

61. **Peter Muraya** was reportedly arrested on 20 December 1998 at his home in Gitare Marigu, in Dandora, Nairobi, on suspicion of being in possession of _____, an illicit brew. He was reportedly taken to Buru Buru police station, where he was detained for four days without being taken to court. His mother is said to have visited him on 23 December and he reportedly complained to her about the beatings he had been subjected to. On the following day, his mother found his body at the mortuary. The police is said to have claimed that he had committed suicide. According to a post-mortem examination, he died from suffocation. No action is said to have been taken.

62. **Peter Muchiri Munene** reportedly appeared before the Nyeri court on 30 December 1998 on crutches, suffering from a broken leg. He had allegedly been tortured by prison warders. According to the information received, the magistrate ordered an investigation the results of which were not known at the time of writing.

63. On 6 January 1999, at about midday, a contingent of armed government security personnel reportedly appeared at Danisa C village in the Tana River district. They allegedly started shooting indiscriminately, ordering men, women and children

and to have subjected them to beatings. They are also alleged to have raped about 20 women in an attack on two successive nights. The attack was believed to have been carried out in response to an attack against the district commissioner of Baringo which had reportedly been carried out by bandits near Lagabuna four days earlier.

64. **Jeffrey Lutilo** was reportedly arrested on 12 January 1999 in Malaba and taken to Malaba police station, where he was interrogated about a cousin accused of having stolen a car in Nairobi. One week later, he was reportedly transferred to Eldoret police station, where he is said to have

stayed for two days. The first day, he was allegedly taken to a nearby forest, where he was severely beaten with wooden sticks for approximately one hour on his legs, feet and chest by five police officers from Eldoret and Nakuru. He is believed to have had a broken right leg as a result of the beatings. According to the information received, he was denied medical treatment while in detention, except some attention from fellow detainees. He was then transferred to Nakuru Central police station, where he was interrogated and beaten again with bamboo sticks on his back. At night, his testicles were allegedly tied up, pulled, beaten and squeezed. Matches were allegedly inserted into his penis. He was allegedly stripped naked, chained and suspended on a wooden bar between two tables, and beaten in that position. He is reported to have become unconscious several times. According to the information received, he was eventually asked to sign three different statements, none of which he was allowed to read. He signed because he was in great pain. On 2 February, he was reportedly taken to Nakuru court, where he was charged with car robbery. He is said to have informed the magistrate of the alleged ill-treatment to which he had been subjected, and the magistrate is reported to have indicated that the prison guards would transfer him to a hospital for appropriate medical treatment. But he was reported to have been taken to the Nakurua general hospital only one week later. His leg is said to have been put in plaster and he also apparently received medical treatment for his penis, which was bleeding. He stayed at the hospital for four days. At the time of the interview (25 September) he was still receiving medical treatment while in detention in Nakuru prison and his case was believed to remain pending in court.

65. **David** was reportedly visited at his home in the middle of the night of 17 January 1999 by three police officers, 10 members of the KANU Youth Wing and a number of villagers from Kikuyu who had the intention of arresting him for rape. The allegations were allegedly solely motivated by a personal grudge on the part of the members of the KANU Youth Wing against David and his mother. It is reported that at 1 p.m. the previous day, David had protected a girl from being sexually assaulted by several men, but had not seen another girl who had reportedly been raped by the same men. He was allegedly subsequently suspected by villagers of having raped her. When the r reportedly started screaming and three KANU Youth Wing members allegedly beat her. She was said to have subsequently attempted to run away and allegedly was cut by barbed wire. She also allegedly sustained swelling to her right eye and bruises to her thighs from being whipped. When David attempted to run from the police, the officers reportedly set a dog on him. Three policemen allegedly beat him all over his body with whips and clubs made of black rubber for over 45 minutes. When he reportedly lost consciousness, he was woken up and taken back to his home, where he was allegedly beaten again. His mother was said to have come back out of her house and to have been subjected to a renewed assault. At about **Arthur**, reportedly rescue with a sword. Subsequently, the police was said to have beaten him for about 15 minutes and to have unleashed the police dog, which bit his left thigh. He was also reportedly further beaten by the police with whips and clubs and had his arms tied with a belt. Arthur and David were allegedly subsequently taken to Kikuyu police station by the police. At about 2.30-3 a.m., they were said to have been placed in a cell. When their mother came to see them the following day, she was reportedly arrested and placed in a cell from which she was said to have been moved 15 minutes later. On 18 January 1999, an officer of the Criminal Investigation Department allegedly pre-prepared statements. Arthur was reportedly questioned by the deputy officer in charge of the police station about the rape allegation and wrote a statement. Arthur and David are reported to have complained of their injuries, but to have been denied access to a medical doctor. On 19 January, Arthur is believed to have been taken to court on charges of obstruction of justice, for which his sword was allegedly used as evidence. At the trial, he was said to have requested bail and was released on payment of K Sh 30,000. His case was allegedly scheduled for 1 October 1999. David was reported to have been taken to court on 26 January 1999 charged with rape. He is said to have pleaded not guilty and was allegedly released on bail on payment of K Sh 50,000 on 27 January 1999. The date of his substantive trial was reportedly set for 5 October 1999. Arthur and David are said to have received treatment from a medical doctor. They reportedly went to Kikuyu police station on 15 February to request a P3 form, which was allegedly refused on the grounds that their cases were pending at the time of their request. The KANU Youth Wing members who are said to have are reported to have been arrested for the murder of a 28-year-old man.

66. **Moses Kaporot Ben**, a 39-year-old farmer from Maseek sub-location, Chongewo location, was reportedly severely beaten on 19 January 1999 around 9.30 a.m. by an assistant-chief (whose name is known by the Special Rapporteur) and three of his colleagues who were working on his farm on a new road opening. He was allegedly tied with a rope and beaten by the assistant-chief on the mouth, the chest and the back. He was reportedly released after his friends intervened, and received medical treatment in Kopsilo dispensary. On 21 January, he reportedly filed a complaint at the Kipsigon police base. The same day, he was reportedly arrested by the Administrative Police and taken to Chelebei Patrol base, which is said to be a room rented by the Administrative Police in order to detain persons. Later that day, he was reportedly transferred to Kopsito police post, where he stayed without being given food for five days. On 22 January, he was reportedly asked why he wanted to beat the assistant-chief. On 25 January, his case was reportedly referred to the Kimilili Magistrates Court in Bungoma district. However, no judge was present. The following day, he reportedly appeared in court and denied the charges brought against him of creating public disturbances. He was reportedly sent to Bungoma prison on remand. On 28 January, he was released on bail. A judgement concerning his case was expected on 21 October 1999. He reportedly received medical treatment from a private doctor working in conjunction with Independent Medical-Legal Unit (IMLU), an NGO, and completed a P3 form (a copy of which is in the possession of the Special Rapporteur) on 31 January 1999. On 11 February, he is said to have returned to Kipsigon police station with two witnesses in order to write a statement. On 3 May, he reportedly wrote a letter to the officer-in-charge of the police station. On 8 June, he is said to have received a response from an officer commanding a police division saying that an inquiry would take place. Since then, it is alleged that nothing has been done by the police regarding his complaint against the assistant-chief and his colleagues.

67. **Gentrix Musuya**, a 25-year-old woman who was eight months pregnant at the time, from Kolongotuy sub-location, Emia location, Mont Elgon district, was reportedly beaten at her home by Administrative Police officers on 29 January 1999. She was reportedly interrogated about some people who were accused of drinking illegally brewed beers. She was allegedly beaten and kicked in the stomach, leading her to miscarry. The following day, she went with her husband to the Kipsigon police station, where she was advised to first get medical treatment, given her poor state of health. She was reportedly treated at the Kopsino health centre and by a IMLU doctor whose reports indicate that she was experiencing pain in her lower abdomen and back, as well as experiencing shock and depression from having miscarried. On 10 February, she filled in a P3 form (a copy of which is in the possession of the Special Rapporteur), which was returned to the police on 18 February. The same day, she wrote a statement at the Kipsigon police station. Since then, she has not heard anything about her complaint, despite the fact that the District Commissioner and the officer commanding a police division promised her that they would follow up her case.

68. In February 1999, a 17-year-old from Nyanza province and his whole class were reportedly subjected to beatings with the cane for alleged under-performance. The 17-year-old was reportedly caned four times while lying on his stomach. He was allegedly grabbed by the headmaster, further hit on the sides of his head and told to lie down again. He was then allegedly caned on his back, punched and stepped on. Other teachers reportedly started to leave at this point. His back was said to have been bleeding and he was allegedly sick. When he reportedly returned to school, the headmaster was said to have threatened him with more severe beating if he failed or missed a test.

69. **Romano Wasike**, aged 68, was reportedly arrested by six persons in plain clothes on 22 February 1999 around 5.30 p.m. in Mufutu, Bungoma town. He was allegedly beaten with rubber truncheons and was taken to the Bungoma police station, where he was reportedly accused of having beaten a policeman. He was reportedly interrogated for three days by the crime section and then was told to leave. During his detention, he was allegedly kicked and beaten with truncheons each morning and evening, for approximately half an hour at a time. It is reported that he was interrogated by four different police officers, who are believed to have threatened him in order to force him to sign a statement. According to the information received, he finally signed such a statement on 23 February, but was only released on 25 February. The case against him is said to have been dropped by the police.

70. The Special Rapporteur has also received information of alleged violence by security personnel on 22 February 1999 at the Mandizini Estate. According to the information received, on the afternoon of 22 February, several contingents of police arrived at the Estate, purportedly in response to the alleged beating of a police officer there earlier in the afternoon. Thereafter, a reported two-hour reign of terror ensued during which many civilians were reportedly injured. Information was received on the following individual cases:

Casiah Mugure, a 69-year-old woman who owns a food kiosk at Mandizini Estate, was reportedly arrested by two police officers at her kiosk at about 4 p.m. She was reportedly holding a water jug at the time of her arrest and the police allegedly beat her with a club and hit her with a gun on the left side of her chest. She was reportedly detained at the Bungoma police station until 23 February, when she was released.

Amina Raymond, a 56-year-old housewife at the Mufutu Estate, was reportedly arrested and detained at the Bungoma Police station until 8 p.m. on 22 February 1999. At the time of her arrest, police allegedly beat her on the hips and buttocks using clubs and guns.

Romano Wasike, a 67-year-old herbalist and farmer, was reportedly approached by a number of plain-clothed police officers at 5.30 p.m. The police officers allegedly beat his back, hands and legs. He reportedly lost consciousness and was then thrown into a police Land Rover. According to the information received, the police also allegedly destroyed his medicine. He was reportedly taken to the Bungoma police station, where he was detained until 25 February. At the station, police allegedly whipped him on several occasions while ordering him to sign two statements alleging that he had incited youths to beat a police officer and had allegedly obstructed police officers from carrying out their lawful duties.

Ali Wafula, a 42-year-old driver had reportedly just returned to his rented room near the Banana Bar when police allegedly kicked open his front door and allegedly started to beat him using a rungu (club) and a boot. He was reportedly beaten on his hip, hand, forehead and chest. Thereafter, according to the information received, he was detained at the Bungoma police station until 25 February. He was reportedly released at around 8.20 p.m. on 25 February.

Margaret Agor, a 46-year-old mother was reportedly resting on some grass near a food kiosk when police officers allegedly started hitting her on her hips, hands, shoulders and knees. She was reportedly then thrown into a Land Rover and transported to a police station, where she was said to have been detained for the afternoon. During the alleged detention, she was reportedly whipped with rubber strips. **Jackson Macharia Mugo**, a 34-year-old disabled man, was reportedly arrested, allegedly beaten and detained under the same conditions.

Paul Masiga Nyongesa, a 21-year-old businessman, was reportedly returning home around 5 p.m. when he was allegedly arrested near the Moi primary school by the police. The information received indicates that the police hit him several times on the head with a pistol muzzle, then reportedly beat him with clubs (rungus) before whipping him with rubber strips. He was said to have been detained at the Bungoma police station until 24 February, during which time he was allegedly whipped by police with rubber strips. According to the information received, he apparently has some physical marks on his body allegedly caused by the whipping.

Haji Yusaf, aged 68 years at the time, was reportedly coming back from his rental plot of **land** opposite Victory Church, when he supposedly met several police officers who allegedly beat him with rungus on several parts of his body. He reportedly lost consciousness as a result and was taken to Mumias Road Nursing Home, where he was reportedly admitted with

a fractured head. According to the information received, he later died, on 14 May 1999. A post-mortem examination was apparently performed.

Enock Bukachi, a 28-year-old businessman residing in Mandizini, was reportedly coming home from a video library when he saw police officers allegedly beating someone. He was reportedly beaten with rungus several times on the hand, shoulder and back. According to the information received, he was then thrown into a Land Rover and brought to a police station, where he was reportedly detained until about 6 p.m. on 24 February.

71. **Jane Chasoo**, from Mont Elgon, Kapsokuan district, was reportedly arrested by two police officers while she was returning home with her brother-in-law on 14 March 1999. She was allegedly pinned to the ground and raped in the presence of her brother-in-law. The following day, she reportedly went to Kipsigon police station in order to file a complaint. According to the information received, she was first told to go to the hospital for treatment. When she came back from hospital, a P3 form was completed at the police station. Since then, she reportedly has not received any news regarding her complaint despite repeated inquiries with the District Officer. The officers allegedly responsible for her rape were said to be still on duty.

72. **Isaac Mwaniki Gitari** was reportedly arrested in April 1999 by two officers of the Administration Police and frogmarched to Eldoret police station, where he was allegedly threatened with a gun and severely beaten. He was eventually released the same day o
intervention. He is said to have collapsed five hours after his release and to have been taken to the Uasin Gishu District Hospital. He is said to have died 12 days later. An autopsy said to have been conducted at the Moi National Teaching Hospital reportedly found the cause of his death to have been a dislocation of his upper cervical vertebrae and compression of his spinal cord. Reportedly as a result of pressure by family and human rights groups, an investigating team was said to have been sent from Nairobi. According to the information received, no proceedings had been instituted against the officers at the time of writing the report.

73. **Duncan Ndegwa**, a policeman attached to the Nairobi Provincial Criminal Investigation Department Headquarters, was reportedly arrested in May 1999 and allegedly severely tortured by

ested.

74. **Peter Munga**
May 1999 at Waithaka. According to the information received, they were taken to Kikuyu police station, where they were allegedly severely tortured. **Tama Kimotho** is said to have died from his injuries and to have been taken to Kenyatta National Hospital mortuary.

75. **David Munyoki** was reportedly beaten to death on 10 May 1999 by residents of Ikanga location in Kitui district who suspected him of having been one of six people who had reportedly broken into the home of a resident at 11 p.m., allegedly beating him with rungus and taking money from him.
beaten him with whips and sticks His hands were reportedly tied with a rope. On the way to the was said to have been continually beaten by a group of young men, who reportedly forced him to sign a confession naming his alleged accomplices. He was reportedly beaten to death and left by the roadside. His body was believed to have only been collected by officers of the Kitui police station at around 4 p.m. the next day. No one had reportedly been arrested by 30 June 1999.

76. On 23 May 1999, officers of the Kenyan army and the police are believed to have jointly attacked herders of the Gabbra community at the Baresa watering point in Marsabit district,

forces aimed at expelling members of the Ethiopian Oromo Liberation Front who were allegedly staging raids against the Government of Ethiopia from Kenya. Over 70 men were reportedly herded together and stripped naked. Some men were said to have had their testicles pulled, whilst others were reportedly pricked with thorns between their fingers and toes. The military were said to have

investigated the matter. At the time of writing the report, the findings of the investigations had reportedly not been made public, nor any arrests made.

77. **Erustus Gakungu Mwangi** was reportedly arrested on 25 May 1999 around 5.50 a.m. by four policemen from Gakoigo police post and taken to Maragwa police station in Muranga district. At the time of arrest, he was allegedly severely beaten. On the following day, his brother is reported to have found his body at the mortuary. According to the information received, the police had taken his body to the mortuary but had registered him under a fictitious name. The police are also said to have claimed that he had been killed by an irate mob.

78. **Jirma Hussein,** a 29-year-old man from Sololo (Obbo) division in Moyale district, was reportedly arrested by a group of plain clothes police officers at 9.30 p.m. on 28 May 1999. At the time of his reported arrest he was apparently attending a funeral. A group of police officers from the Kamukunji police station allegedly then started to beat him. One of the police officers allegedly kicked him on the genitals, causing him to scream in pain while the police officers reportedly laughed. Thereafter, the police officers allegedly pointed their guns at his eyes and threatened to shoot him if he spoke. One of the officers reportedly grabbed him from behind by his belt and, holding the back of his neck, pushed him to walk forward. The officers allegedly ordered him not to look behind and told him that if he did, they would shoot him. When he did reportedly look behind, one of the officers allegedly hammered a gun into his face, causing it to bleed. Later, he was reportedly taken to a house, where police officers allegedly beat him further and jumped on him with their boots. He was later reportedly blindfolded and driven to the Embakasi police station and then the Jogoo police station. He was reportedly beaten and had his testicles pinched until he shouted in pain. He was also reportedly put into a cell and threatened by police officers that they would come denied. On 30 May 1999, he was reportedly threatened that if he did not sign a prepared statement, his head would be shot by a gun placed into his mouth. He was later released after attending court.

79. **Tache Ole**, aged 41, was reportedly arrested by several officers of the Kenyan Wildlife Service (KWS) in the Shambole market, Magadi, Rift Valley province, on 2 June 1999. Two of his friends, **Aleke** and **Abdu**, are said to have been arrested at the same time. They were all taken to Lega market, where they were allegedly beaten on the soles of the feet with a wooden stick. Marks were still visible at the time of the interview (22 September 1999). They were reportedly handcuffed and their legs were tied. They were reportedly surrounded by around 30 KWS officers and left in the sun somewhere on the outskirts of the market. The following morning, around 6 a.m., their feet and hands were tied together from behind and they were forced to lie on their stomachs. They were then allegedly beaten again with wooden sticks. They were kept all the day under the sun. On 3 June, three other persons, **Ibrahim Dabasso, Hussein Malisha** and **Alow Omar** were reportedly arrested and taken to the same place, where they were subjected to the same treatment. On 4 June, **Hassan Mohamed**, a Muslim trader from Lega, was also reportedly arrested by KWS officers and taken directly to the Magadi police station, where he was allegedly severely beaten for half an hour with sticks and truncheons. He was also allegedly kicked in front of police officers, who are said not to have intervened. On 4 June, around 6
took Tache Ole and Ibrahim Dabasso to the Magadi hospital. The others were reportedly taken into police custody at Magadi police station, from where they were directly taken with Hassan Mohamed to Ngong police station. On their way to Ngong police station, it is alleged that Hassan Mohamed was beaten again with gun butts. They were reportedly released on 15 June owing to pressure by human rights activists and the Head of KWS. It is reported that Ibrahim Dabasso died at the Magadi hospital on 11 June, allegedly as a result of the beatings he sustained. Tachole Ole reportedly received medical treatment from the non-governmental organization IMLU for two months. He reportedly had a fracture of his right leg and wounds on the feet, legs and back. He, Hassan Mohamed and Alow Omar are said to have obtained a P3 form. Alow Omar reportedly had a broken right leg and foot. During his detention at the police station, he was allegedly refused medical treatment. All of those detained at the police station were reportedly asked to report weekly to the police. According to them, they had been arrested because somebody had given KWS their names as persons having guns. They were reportedly interrogated about guns. According to the information received, a senior KWS officer was fired by the Head of KWS and two officers were

suspended on 15 June. A letter was reportedly sent to the Attorney-General asking for an inquiry to be opened.

80. **Hassan Mohamed**, 39 years old, was reportedly arrested in early June 1999 by KWS personnel, who allegedly beat him with rifle butts and slapped and kicked him. He was seen by a doctor on 16 June 1999 who reported that he had loin and chest pain, a small wound on his skull and tenderness in the lower abdomen. He also reportedly had traces of blood in his urine and may have been suffering from cystitis. A P3 form was completed by him on 4 June 1999 and is in the possession of the Special Rapporteur.

81. **Olow Chachole**, 41 years old, was allegedly beaten by KWS personnel at Magadi from 2 June until 4 June 1999. He was reportedly admitted to Magadi hospital from 4 to 11 June 1999. There he underwent x-rays and treatment for severe soft tissue damage and a broken bone in his right foot. He completed a P3 form on 19 July 1999 at the Magadi police station; it is in the possession of the Special Rapporteur. According to the P3 form, he sustained bruises to both his wrists, wounds on the soles of his feet and a fractured bone in his right foot, allegedly as a result of the beatings.

82. **Alow Omar Hussein**, 38 years old, was reportedly arrested by KWS personnel on 3 June 1999. According to the information received, he was allegedly beaten by KWS personnel, which reportedly caused numerous injuries to his feet, chest and abdomen. He filled in a P3 form (in the possession of the Special Rapporteur) on 4 June 1999, which details a number of injuries he reportedly sustained, including a fractured fifth metatarsal bone in one of his feet and wounds on both of his feet, allegedly as a result of the beatings.

83. **John Njenga** and seven other men were reportedly victims of a lynching at Kiganjo Ranching Company in the Kimuchu area of Thika district around 11 June 1999. They were reportedly suspected of theft. John Njenga had allegedly been working on a construction site when he was approached by a group of people who reportedly told him to accompany them back to the village. His hands were said to have been tied together with a rope and he was allegedly taken to Muthara primary school playground where he was reportedly ordered to sit on the ground next to seven other men. They were believed to have been questioned by the villagers while being beaten by two men with metal rods, whips and pangas. John Njenga reportedly lost an ear in the attack. Other men reportedly castrated some of the victims with a pair of pliers. They were then said to have piled up the victims and a fourth villager was believed to have poured paraffin over them and set them alight. Seven of the victims reportedly died and John Njenga allegedly survived the attack with severe burns. The police at Juja police station were said to have been informed at 10 a.m. but to have only arrived at 5 p.m., by which time the suspects had reportedly been lynched. According to the information received, no arrests had been effected at the time of the report, despite the fact that the parents of the victims had allegedly written statements and had provided the police with the names of those who were reportedly responsible for the attack.

84. **Issa Suko Abdi** was reportedly arrested on 16 June 1999 on suspicion of murder and detained at the Garissa police headquarters. During the first 12 days of his detention, he was reportedly not interrogated. On 28 June, he was allegedly interrogated by an inspector of the Criminal Investigation Department, who is said to have tried to extract a confession by beating and slapping him. He was allegedly beaten on the knees, thighs, elbows and back. The inspector is said to have written a statement, which Issa Suko Abdi refused to sign.

85. A student from Eldoret Polytechnic was reportedly battered to death on 18 June 1999 by a gang of touts when allegedly participating in a student demonstration against mass examination failures. Armed policemen reportedly stood by without intervening.

86. **Yakub Farah** was reportedly arrested by four policemen on 19 June 1999 while he was on his way to the mosque in Garissa. He was allegedly severely beaten with truncheons and wooden sticks. He allegedly fell down and was then kicked. According to the information received, he started vomiting blood and was then taken in a police vehicle to the Garissa police station, where he was held in a cell. A police officer reportedly decided to take him to hospital, where he is said to

have arrived unconscious. He reportedly recovered consciousness three days later. According to the information received, he was released from hospital one week later and went to the Garissa Nursing Home where he reportedly stayed for 10 days. At the time of the interview (28 September 1999), he was still suffering from headaches, he could not see properly with his left eye, and he was reportedly bleeding from his nose when he bent down. According to medical reports which were shown to the Special Rapporteur, the medical superintendent of the Garissa Provincial General Hospital and a medical doctor from the Garissa Nursing Home concluded that he had sustained injuries consistent with his allegations. According to his testimony, he does not know why he was beaten and then arrested. The officer-in-charge of the police division reportedly informed him that an investigation would be carried out.

87. **Brian Ochieng Uruko**, aged 21, was reportedly arrested in Bungoma town by the police on 8 July 1999 during a taxi (Matatus) strike. He was allegedly severely beaten by five policemen with wooden and metallic truncheons. He was reportedly then taken in a Land Rover to the police station at Bungoma, where he was lined up with 15 other persons who had been arrested at the same time. They were allegedly all beaten. He was reportedly accused of causing a public disturbance and of having thrown stones at the police. He is said to have signed a statement at this time. He was then reportedly put into an overcrowded and very hot cell. The following day, he was reportedly brought to court. He was released on bail. It is reported that during the same incident two persons, **Aboubaka Musikoye** and **Jacob Masete**, died. According to the information received, the police declared that they had died because of the conditions of detention, while other persons detained at the same time allegedly claimed that they had died from injuries sustained at the time of arrest. Both were said to have been bleeding from their heads and their bodies reportedly bore marks of injuries. A post-mortem examination by IMLU is said to have discovered blood in the brain due to injuries, and internal bleeding in the stomach. Their families are believed to have been harassed by the police and were offered money not to file a complaint.

88. **Jane Muthoni Maina** was reportedly assaulted by the Assistant Chief at Ol-Kalou on 10 July 1999. She was allegedly beaten and thrown to the ground. As a result, her chest and right hand were reportedly seriously injured. On 20 July 1999, she reportedly went to Ol-Kalou police station. A P3 form is said to have been completed by a doctor and to have been given to a police officer. According to the information received, she was later informed that the Assistant Chief could not be prosecuted as he was a senior public officer.

89. **Evans Simiti** and his brother, **Joseph Wahongola**, were allegedly beaten on 18 July 1999 by police officers at the market of Kapkaten while they were chasing one of their cows which had been given to them by their brother-in-law as dowry and had now escaped. They were then reportedly taken to the police station, where they were beaten with truncheons for around an hour, by four police officers. They were reportedly put into a cell, from which they were released in the evening of the same day. On the following day, they reportedly went to Bungoma hospital where they received medical treatment. Evans Simiti is said to have broken one of his fingers on his left hand. The two men are said to have tried to file a complaint at the police headquarters of Kapsakwany, Mont Elgon district. It is reported that no one would listen to them. On 4 August, under pressure from a non-governmental organization, the officer commanding the police division in Kapsakwany is said to have agreed to open an inquiry and he also recorded statements of the alleged victims. It is reported that when they went to the hospital to get a P3 form, the police officer accompanying them spoke with the medical doctor before they could see him. According to them, when the doctor finished his conversation with the police officer, he asked both of the alleged victims for 1,400 Kenyan shillings to get a P3 form. The four police officers allegedly involved in this incident are reportedly still working at the police station.

90. **Anastasia Wariera** was reportedly arrested on 25 July 1999 at around 8 a.m. in Gong by two police officers on suspicion of theft. She was reportedly not taken to the police station, but to a bush close to her house, where she was allegedly severely beaten with sticks and plastic truncheons on the legs and arms all day long. At the time of the interview (29 September), marks, in particular an open wound on the upper part of the right leg, consistent with her allegations were still visible. She was eventually taken to the police station at night. The officer-in-charge is reported to have sent her to the Kenyatta Hospital, where she was reportedly treated for two days.

She is said to have complained about the beatings to the officer-in-charge, who reportedly suspended the two officers. On 28 July 1999 she gave her statement and on 3 August 1999 she reportedly handed in a completed a P3 form to the officer-in-charge (a copy of which is in the possession of the Special Rapporteur). It is not known whether an investigation was opened.

91. **Omar Sharif Ali** was reportedly arrested on 5 August 1999 by the police at Madoga, Tana River District on suspicion of having stolen shoes and detained at the local police station for two days. During his interrogation, he was allegedly beaten, slapped and whipped for half an hour. Marks on his hands, arms and upper thighs which were consistent with his allegations were still visible at the time of the interview (28 September). He was reportedly forced to sign a statement, which was not read to him despite the fact that he could not read. He was then reportedly transferred to Garissa court, where he pleaded not guilty and was immediately put on remand at Garissa GK Prison. He went to court a second time on 24 September. In the prison dispensary, he is said to have been given painkillers, but to have subsequently been told that he had to pay to receive them.

92. **Peter Mwangi Karanja** was reportedly arrested on 31 August 1999 in Langalanga, Nakuru town and taken to Nakuru Central police station. It is said that he was suspected of attempted robbery. According to the information received, he stayed there for 10 days without being interrogated and was transferred to Bodeni police station on 10 September 1999. On 12 September, he was allegedly beaten on his chest and knees with truncheons by police officers in order to extract a confession. He was allegedly also hit on the right side of his head with a shoe. At the time of the interview (25 September), marks consistent with these allegations were still visible. After this interrogation, he is said to have agreed to sign a statement declaring that he had attempted to knife somebody. He was reportedly produced in Nakuru court on 13 September, but was not able to complain about the ill-treatment to which he had allegedly been subjected. He was reportedly unable to pay his bond. He intended to complain to the magistrate at the next hearing, which was due to be held on 27 September 1999.

93. **Patrick Kamau Chege** was reportedly arrested in Molo between 6 and 8 p.m. on 2 September 1999. He was said to have subsequently been taken to Molo police station. At midnight, he was allegedly transferred to Leburgon police station by plain clothes police officers and from there to the police headquarters. Patrick Kamau Chege was said not to have been aware of the reason for his arrest. At 10 p.m. the following evening, he was reportedly forced into a car boot and taken to identify a person who he allegedly had never seen before. Subsequently, the police are said to have released a police dog to attack Patrick Kamau Chege and the other person. The dog reportedly bit their legs and testicles. Patrick Kamau Chege was allegedly placed in the vehicle and taken back to Molo police station where he was said to have been beaten with sticks. He was reportedly subjected to continuous beatings until 6 September, aimed at his joints, toes and ribs. He was also allegedly stripped naked and had his hands tied behind his knees. He was reportedly first presented to a magistrate on 10 September 1999. The magistrate ordered him to be taken to hospital; he was said to have been brought to a clinic and the clinical officer reportedly sent him to hospital. He was reportedly placed on remand and charged with robbery with another group of people despite a reported absence of evidence. During his reported presence in the police lock-up, his family is said not to have been allowed to have access to him.

94. **Abdulrashid Hassan** was reportedly arrested on 3 September 1999 on suspicion of having abused a nurse and detained at Garissa police headquarters. According to the information received, he was beaten several times while being interrogated. He was also slapped and kicked in the cell. He was allegedly subjected to this treatment for five consecutive days. On 13 September, he was reportedly taken to court where, after having been charged, he was transferred to Garissa GK Prison on remand. He returned to court twice and, according to the information received, his case was listed for hearing on 14 October 1999. He is suffering from tuberculosis, information which is noted in the prison cells register. But he is said not to be receiving any drugs despite his requests.

95. **Abubakar Abdi Noor**, a member of the Ogaden clan, was reportedly arrested on 7 September 1999, according to the cells register of the Garisssa police headquarters where he

was detained and where the Special Rapporteur met him on 28 September. He was allegedly beaten with sticks, kicked and lashed while he was interrogated about a weapon he claims to have returned to the police. According to the cells register, he was detained on suspicion of robbery with violence. He was allegedly subjected to such beatings every day. The occurrence book indicates that Abubakar Abdi Noor was taken from his cell several times for the purpose of interrogation by various Criminal Investigation Department (CID) officers. Upon each return from the CID office, a

believed that he may have been subjected to this treatment because of his membership of the Ogaden clan. At the time of the interview, he was bearing visible marks of torture, including open wounds and haematomas, on the right leg and buttock, consistent with his allegations. Throughout his time in detention, he was reportedly never taken to court. According to the information received, on the morning of 27 September 1999, the day on which the Special Rapporteur started his visit to the Garissa police headquarters, he was taken by the h
According to the cells register, he had been taken to court on that day. On the evening of 27 September, he was reportedly taken to another location, where a CID officer allegedly kept watch on him. At 2.30 a.m. on 28 September, he was eventually produced before the Special Rapporteur. According to the information received, he was taken to the hospital on the morning of 28 September and received medical care. He was then taken back to the cell. He was supposed to be taken to court on the same day or released.

96. **Gibson Musungu** was arrested on 15 September 1999. He was reportedly brought to Nakuru police headquarters. A central police officer allegedly borrowed K Sh 250 from him to pay for dental work. This police officer is said to have subsequently threatened Gibson Musungu with disappearance. Allegedly, his relatives were not informed of his detention. He was reportedly subjected to beatings in the Criminal Investigation Department office at the police headquarters. He was allegedly kicked in the head and ribs with boots, whipped, beaten on his back and punched on the jaw, which reportedly led to headaches and to a broken tooth. On 22 September, he asked to be taken to hospital. He was allegedly informed by the clinical officer that an appointment had been booked. He was reportedly presented to a judge after one week in prison and was allegedly informed that he would be given bail, monitored from the outside and that he would be able to get medical attention. Instead of being released, Gibson Musungu was allegedly brought to Nakuru GK

allegedly been in detention there for approximately one week.

97. **Mary Njeri**, aged 17, and **Zippora Ndiko**, aged 15, were reportedly arrested on 17 September 1999 on suspicion of having participated in a carjacking. They were allegedly found in the stolen vehicle and taken to Mutarakwa police post. According to the information received, they were beaten with sticks while being interrogated about the whereabouts of the carjackers. They reportedly informed police officers that Zippora Ndiko had been raped by one of the carjackers and needed appropriate medical treatment. The following day, they were said to have been taken to Tigoni police station, where they allegedly requested medical attention, without success. They were interrogated and beaten with hoe sticks on the knees and feet by three policemen. A policeman is said t
to lie on the floor. Zippora Ndiko was reportedly sexually abused by a policeman and was allegedly forced to have oral sex with some others. The following day, the officer-in-charge of the police station reportedly intervened and the beatings consequently stopped. On 19 September, Mary Njeri and Zippora Ndiko were reportedly transferred to Kikuyu police station. During all their detention, they have reportedly never seen a magistrate and M
informed of her arrest.

98. **Augustin Tuna Kimari** was reportedly arrested at his home at around 6.30 a.m. on 17 September 1999
occurrence book, which was seen by the Special Rapporteur. He was reportedly accused of having stolen cars. He was reportedly taken to Nakuru Central police station where he was allegedly interrogated and beaten with a metal rod on his knees, ankles and elbows. At the time of the interview (26 September), marks consistent with his allegations were still visible. He was also allegedly slapped on his face and on other parts of his body. He was reportedly not able to walk properly after this interrogation session and is said to have been denied medical treatment. He is

also said to have been denied access to a lawyer and to see members of his family. On 24 September, he was allegedly transferred to the Menengai police station, where he was reportedly left in a cell without being interrogated or brought to a magistrate.

99. **Tari Godana Gababa** was reportedly arrested on 20 September 1999 in Olrongai by police officers from Menengai police station on suspicion of having stolen a bicycle. He was allegedly severely beaten with sticks for approximately half an hour at the time of arrest. At the time of the interview (26 September), marks consistent with his allegations were still visible on the left side of his back. Other persons arrested at the same time were reportedly released after having paid a bribe. He was allegedly denied medical treatment, but he reportedly did not complain about the beatings he was allegedly subjected to.

100. **Joe Cosmas Kiplagat Birir** was reportedly arrested at around 7.30 p.m. on 21 September 1999 by two teachers at the Kabarak high school in Olkilge, Nakuru town, who had asked him to buy something for them. He is said to have been taken in a taxi to the Menegai police station. It is reported that he was severely beaten in the taxi. According to the information received, he was beaten especially on the chest, with a piece of metal found in the taxi. He is said to have been vomiting blood in the taxi and upon his arrival at the police station. The beatings are reported in the occurrence book at the police station. At the time of the interview (26 September), marks on his body, particularly haematomas, consistent with the allegations, were still visible. No medical attention was reportedly provided to him. He was allegedly deprived of food for the following three days. He was reportedly not interrogated, however, and reportedly no action was taken against the two teachers allegedly responsible for the beatings.

101. **Lokolina Kalore** was reportedly arrested on suspicion of robbery with violence on 15 September 1999 by Rongai police officers, who are said to have severely beaten him. He was reportedly transferred from Rongai police station to Njoro police station the same day. According to the information received, he was in a very bad condition when brought to Njoro police station. The occurrence book, however, indicated that he was physically fit.

102. **Paul Karigo** was reportedly arrested on 20 September 1999 and directly taken from Industrial Area to Njoro police station. The following morning, he is said to have been interrogated in the crime office and to have been severely beaten for approximately half an hour with a rubber whip on the soles of his feet and on his shoulders. At the time of the interview (26 September), marks consistent with his allegation were still visible. He was also allegedly subjected to death threats. He was reportedly not presented to a magistrate.

103. **Ali Mohammed Mussa** was reportedly arrested on 21 September 1999 by his partner, a Garissa police constable and detained at the Garissa police headquarters, where the Special Rapporteur met him on 28 September. During interrogation, he was reportedly beaten, in particular on his private parts. On 24 September and on two other occasions, he was allegedly blindfolded and taken to the bush where gunshots were fired over his head. On the morning of 27 September, the day on which the Special Rapporteur started his visit to the Garissa police headquarters, he was reportedly taken by the Head of the CID to the Chie
appeared in the cells register next to his name. In the late evening of 27 September, he was eventually produced before the Special Rapporteur and gave him information on Abubakar Abdi Noor, who had been hidden with him, despite threats that he should not speak to the Special Rapporteur. According to the information received, he was released by the Officer-in-charge of the Police District the following morning.

104. **Julius Odhiambo Odienja** was reportedly arrested on 22 September 1999 and taken to Menengai police station, where he is said to have stayed for two days before being transferred to Njoro police station. According to the information received, he was severely beaten in the criminal investigation room of Menengai police station. His hands were allegedly tied with an electric cable between his legs and he was severely beaten with sticks on his back, shoulders, chest, legs and feet, while he was reportedly interrogated about a gun. The officer-in-charge of the station is said to have asked him to jump like a frog, which he reportedly could not do owing to the pain. He was beaten again in the cell because of a misunderstanding over his name.

105. **Benjamin Etabo William** was reportedly arrested on 21 September 1999 on suspicion of having stolen a chicken and taken to Menegai police station, where he was allegedly severely beaten by four policemen with wooden sticks and a rubber hose for approximately half an hour. He was also allegedly punched in the right eye.

106. **Robert Exeno Lokwani, Alex Otwari Pundi, Kennedy Kipsang Peter, Moses Lombanyi Wambari,** and **Bernard Mbugua Ndungu alias Waria** were reportedly arrested on 21 and 22 September and transferred to Njoro police station after having been subjected to similar treatment as Julios Odhiambo Odienja (see para. 104 above) at Menengai police station. The Special Rapporteur could not interview them since, owing to their very serious state of health, they had all immediately been taken to hospital.